٨١٩ | ١ المطول للسعد التفتازاني ، مسعود بن عمر ٧٩٣هـ
م. س
كتبه محمد سنة ١٠٨٩هـ .

٣٣٢ق   ٢٢س   ٢٦,٥×١٤سم

نسخة حسنة ، خطها تعليق حسن مشكول بخط تعليق
مغاير ، طبع مرات آخرها سنة ١٣٠٤هـ .
٧٩٣٧

الأعلام ٨ : ١١٣   الظاهرية (علوم اللغة العربية) ٣٠٦:
عب

١ - البلاغة العربية   ٢ - المؤلف   ب - لنا سخ
جـ - تاريخ النسخ   د - شرح تلخيص المفتاح
هـ - شرح التفتازاني على تلخيص المفتاح

١٠٧

شرح كتاب: تلخيص المفتاح للخطيب القزويني

٠٨٩هـ

كتاب فحول

ذكر ... الشعراء على اربع طبقات

الجاهليون وهم الذين ...

[illegible] عصر الاسلام ...

... ادركوا الجاهلية والاسلام ...

... المخضرمون وهم ...

... والاسلاميون ...

كالفرزدق وجرير وذي الرمة والاخطل ...

... والمحدثون ...

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصنا
ببدايع الايادي وروايع الاحسان اتقن بحكمته نظام
العالم على ما اقتضته الحال واورد برافته فرق الانام في
طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من
نبع من ضيضئ الكرم والسماحة واشرف من نبع من [illegible]
والفصاحة وعلى آله واصحابه الذين بهم تلالا غرة الحق
واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين
فان احق الفضايل بالتقديم واسبقها في استيجاب
التعظيم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي
للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطايف لا سيما علم
البيان المطلع على نكت نظم القرآن فانه كشاف عن حقايق
التنزيل مفتاح لدقايق التأويل فايق بتبيان دلايل
الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز واثار
الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله
ومعضله تقريب للغوص على فرايد مجمله ومفصله قواعد
كافية في ضوء المصباح الى انوار التأويل مواده شافية
عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل به ظهر لباب
تراكيبه وصيغه ومنه عذب عباب بحار اساليبه وصيغه
لا يدرك الواصف المطري خصايصه وان يكن سابقا
في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد

التقليد فحققوا ما يتعاطونه من غير توثيق وتشديد يحومون في تحرير
مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون من تقرير لطايفه على
ذكر المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى
تسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا ينقشع غشاوة التعصب
عن بصايرهم حتى ينطبع دقايق التعقل في ضمايرهم كلت
بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج
الرشاد فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشان والتفطن للمحة
الخفية المكان واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري
واجلت في مستودعات اسراره قداح نظري بعثني صدق
الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ
العلم من افواه الرجال على الترحل الى جرجانية خوارزم محط
رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضايل صرف الله عنها بوايق
الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد
الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتلاد الاناسي من
عيون اللطايف وصرفت شطرا من الزمان الى التفحص عن
دقايق علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب
السبق في مضماره وباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر
الفرايد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب
تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام
قدوة الانام افضل المتأخرين اكمل المتبحرين جلال الملة
والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق

افاض الله عليه سجال الغفران واسكنه فراديس الجنان
اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده
حاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا على حقائق هي لباب
آراء المتقدمين منطويا على دقائق هي نتايج افكار
المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لا يجا
عليه مخايل السحر ودلايل الاعجاز ففي كل لفظ منه روض
من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر وكان يهوى نفسي مع
ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده
وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه
وعفت اطلاله ومعالمه حتى انكسفت شموس الفضل على
الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون
من اندراس اطلال العلوم والفضائل ويتاسفون من
انعكاس احوال الاذكيا والافاضل وهكذا يذهب الزمان
على العز ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر لكني لما رايت
تهافت رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله
وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله والكرام
يتدرجون بتوفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز
والاسرار اذ لم يقع شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار
ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال
من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد
قصدوا السلوك طريقه بغير دليل فاضلوا كثيرا عن سواء

2

السبيل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلفت من
اثناء التحصيل فرصا مع ما يجرع من الزمان غصصا وطفقت
اقتحم موارد السهر غايصا في مراجعة الفضلاء المشار اليهم
بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان لاسيما دلائل
الاعجاز واسرار البلاغة ولقد تناهيت في تصفحهما غاية
الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب
عويصاته الابية ويسهل طريق الوصول الى ذخاير كنوزه
المخفية واودعته فوائد نفيسة انتخبتها من كتب القدماء
وفوائد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرايب نكت
اهتديت اليها بنور التوفيق ولطايف فقر اتخذتها
من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل
العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه من
مذهب البغي والاعتساف واشرت الى حل اكثر غوامض
المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من التسامح
للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومأت الى مواضع
زلت فيها اقدام الافاضل في هذه الصناعة واغمضت عما
وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ودفعت
التاسي بجماعة حفظوا التحقيق الواجبات وبما فرضته
على نفسي ستهم في تطويل الواضحات وحين فرغت من
تسويد هذه الصحيفة بتلك اللطائف رماني الدهر
بالاد نأهى فؤادي في غشاء من نبال مصيبة اذا ابتلى

سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من توارد الاخبار
بتفاقم المصائب في العشائر والاخوان عند تلاطم امواج
الفتن في بلاد خراسان لاسيما في ديار بها حل الشباب
تميمتي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد
الدهر على اهاليها سيف العدوان واباد من كان فيها من
السكان فلم يدع من اوطانها الا دمنة لم تتكلم من ام اوفى
ولم يبق من جوبها الا قوم بلدح مجحف كان لم يكن بين
الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوقات
في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت
بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا
والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته وان
احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاء في فرط الملال وضيق
سوء الحال الى ان تلفظني ارض الى ارض ويحيني دفع الى خفض
حتى انخت بمحروسة هراة حماها الله تعالى عن الافات
فتحت عيني منها الى جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم
لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان واليمن
والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية
وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا
ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد الاسلام الى رونقه
واض روض الفضل الى مائه ونظم شمل بني بعد
الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الا

الانام بظلال العدل والحماية ونظم والاحسان وارتعوا
في رياض الامن والامان كل ذلك بميامن دولة السلطان
الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله
في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي اثار الكفر والطغيان
ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط
مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور و
الاعتساف متولي لواء الولاية في الافاق مالك سرير الخلافة
بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادقات الامن والامان
المتمثل لنص ان الله يامر بالعدل والاحسان الخالص
طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة
رسول الله صلعم خليفة ملك الافاق سطوته والخوف
كان مداه ايته سلكا نجوم حول ذراه العالمون كما
ترى الحجيج ببيت الله مقتربا يحيى بسيم وضني منه الزمان
وكم نكافح بلظى سخطه هلكا اطار صاعقه
لا تغله فيها الى السماك لواء الشرع قد سمكا وصاد
الرشد فيها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي
منهمكا فالدين صار قرير العين مبتسما والملك اقبل
بالاقبال ممتسكا علا فاصبح يدعوه الورى ملكا
ورثنا فنحوا عينا علا ملكا وهو السلطان الغازي
المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث
الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت لا

لا زالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته وغصان
الخيرات مورقة بسحايب رافته فهو الذي رفع عناق العناية
عن حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف
على الانهدام وامطر على العالمين سحايب الافضال و
الانعام وطوقهم بنعم العالمين ترد الاسبال
والاكرام اقامت في الرقاب له ايادي هي الاطواق
والناس الحمام فقرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن
وسمعت شيبان الاحبة الوطن وحرت بعيم لطفه
مغبوطا محظوظا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد
لكن عضدي عطفه حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت
الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل
في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سمح به في اثناء
ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله وفضله للنظر القاصر
فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا
بنفائس الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة
لسدته السنية لا زالت ملجأ لطوايف الانام وملاذا
لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام
بالنبي وآله عليهم السلام والمرجو من خلاني وخلص
اخواني ان يشغلوا في مصالح الدعاء ويشكروا الي
بما عانيت في هذا التاليف من الكد والعناء والى الله
التضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق

للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل
الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا العمري
موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فقد غلب
على الطبائع اللدد والعناد وفشا الجدال والجحد بين
العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل
فحسبي ما ارجوه من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي
الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى
اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا
المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل
سواء تعلق بالفضائل او بالفواضل والشكر فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا
باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة
بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه
يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره و
متعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق
واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا
تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة
الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف
بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء
بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب

الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق
او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف
دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على
استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين جميعا وقدم
الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر
الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح
بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق
وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد للتعريف
الجنس دون الاستغراق ليس كما توهم كثير من
الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست
مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه
بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال
واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام
والثبوت والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النايب مناب
الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك
ونحو ولا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به
الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه
المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال لا سيما
في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على
ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل

الا على مسماه فاذن لا يكون ثمه استغراق وما في قوله
على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصولة لتعذره لفظا ومعنى
الى التقدير انعم به وتقديره في المعطوف عليه اعني علم
تعلم بمفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه ما لم تعلم بدل من الضمير
المحذوف او خبر لمبتدأ محذوف او نصب بتقدير اعني ففيه
تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف
المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به
لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه
بشيء دون شيء ولتذهب نفس كل مذهب ممكن ثم ابرز
بعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع
وبيانه ان الانسان مدني بالطبع اي يحتاج في تعيشه الى التمدن
اي التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه ليتعاونوا ويتشاركوا
ويتشاركوا في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن
وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه
ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات
الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان
وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا
الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل
يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج
اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر
الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات

الغير المحصورة بل لابد لها من قوانين كلية هي علم الشرائع
ولابد له من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن
الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لابد ان يمتاز
باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على
شرعيته من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا
القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم
من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال
وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى
خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم
نعلم ثم دعاء للنبي والصلوة على سيدنا محمد
خير من نطق بالصواب دعاء للشارع المقتفى للفرق
وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان
الحكمة هي علم الشرائع على ما فسر في الكشاف ولفظ اوتي
تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل
لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل الخطاب
اشارة الى المعجزة لان الفصل التميز وصف به الكلام
البين فصل بمعنى مفصول كفصل الكلام الخطاب
البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به
ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب
الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء
ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها

وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل
خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت
اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع
طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير
بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد
والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل
هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط
لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء
لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان
وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في
احوال متعلقات الفعل فلما كان فلما ظرف بمعنى اذ يستعمل
استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه
لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم بعضهم
انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
ولما لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو
المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم
قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم
بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعله
طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه
الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم
فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره

من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون
من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في
نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان
المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى
البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص
الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى التصديق
النبي عم في جميع ما جاء به ليقتفي اثره فيفاز بالسعادات
الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون
معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات
وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف
التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان
مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وتفسير وجوه
الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه ان
يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر
ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك
بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب لا بغيره من العلوم و
ليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان
تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع
من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من
جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول
خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم

علم الاصول اكشف للقناع عن علام الغيوب فلا يدخل
كنه بلاغة القرآن الا تحت علم البيان كما ذكر في المفتاح
تشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت
الاستار استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة
تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على
اصطلاح المص والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما
للكلام المنزل على النبي عم والنظم تاليف كلمات مترتبة المعاني
متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالیها
في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم
الحروف فانه توالیها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه
حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى فسادا وليس الاعجاز
بمجرد الالفاظ والا لكان للطائف المعاني مدخل
فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اضاف النظم
الى اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة
الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح
العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة
والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله
بغفرانه اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة
وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما تفعا تميز من اعظم
لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن
الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في

قال لا يتقدم الظرف في قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة حال من المصدر لا يتعلق به والا لا يصح تقدمه
عليه وفي قوله تعالى فلما بلغ معه السعي بانه كان متعلقا بمعه فالذي بلغ السعي ...

بريته والكل مسئلة متلازمة بعضها اليق بها من بعض
فوضعه فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذه
المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها
عقد فوق فتائل لا اليه وتكونه انها تحرير او هو
تهذيب الكلام وتكونه اكثرها للاصول والقواعد
وهو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لانه معمول
المصدر لا يتقدم عليه لانه عند التحقيق مأول بان
مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب
الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا
او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم
بهما رأفة ومثل هذا كثير في كلامهم والتقدير تكلف
وليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف
مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله
من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه
ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان
القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو
الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل
المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب
وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يعسر على الذهن
تحصيل معناه قابلا لاختصار بعد حذف اي كان قابلا للاختصار

قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا اي بعد ما كان محتاجا الى الايضاح
لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الف مختصرا جواب لما اي
كان ما يتقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث
من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها
منه كقولنا كل حكم القي الى المنكر تجب توكيده فانه ينطبق على ان
زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال
هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل
على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه لتكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات
التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد و
هي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل
وكلام العرب الموثوق بعربيتهم ولم آل من الالو
وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبا
لفتح المشقة وقد يستعمل الالو في قولهم لا الوك جهدا متعديا الى مفعولين
والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم
امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث
وتهذيبه اي تنقيحه وترتيبه اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا
... من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او
القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ
في اختصار لفظه اي تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه

١٧ المختصر

فان ترکت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا
لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يؤول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان
المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر
وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان في كلام النفي
اذا دخل على كلام فيه تقييد او وجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له
خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع في
الاتيان مما … الى … ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم
الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا … تاما
على ما ذكرنا وتعريضا بالقادحين في صفة مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ
اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى
ذلك اي المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض
كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم افز في كلام احد من
القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون
كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا
لها لا نفيا ولا اثباتا كالتعقيد في اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد عجب
في صدر ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد
تلخيص المفتاح وانا اسأل الله … تقديم المسند اليه هاهنا
حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا التقوي وكأنه قصد الى جعل
الكلام … بالجملة الاسمية وما يقال انه قصد الاستمرار فيه نظر

فيه لفظ المحصول من المفتاح … في قوله تعالى … من فضله
حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح
او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي
وكافي لا اسأل غيره … هذا كان الانسب ان يقول والله حسبي
بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص
محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من باب عطف الجملة الفعلية الا
نشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي وهو نعم الوكيل
وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره
في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان لا يصح باعتبار
تضمين المفرد معنى كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل
سكنا على رأي … الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار
وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة
وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في
هذا الفن اولا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه
الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان
كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني
والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعلى …
ظاهر بدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون و
خاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة و

الحق ان الخاتمة خارجة من الفن الثالث كما بين هناك ان شاء الله تعالى

ولما انجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة

اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في

بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علم المعاني

والبيان وما يتصل بذلك مما تنبه الكلام وخصوصا ان

نعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج

اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من

قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله

كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه

قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء

توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم و

مقدمة الكتاب اشكل عليهم امر هذه المقدمة حتى جعلوا التفصي

عنه الى تكلف ما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة

على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في اخر المعاني

والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة

في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا

عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا

شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على

تفسير ما ذكره في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ

عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه

وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح

يوصف بها المفرد فيقال كلمة فصيحة والكلام فيقال كلام فصيح

في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم فيقال كاتب فصيح

وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف

بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد فيقال كلام

بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقد فقط من اسماء

الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء

شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته

عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم

صفة لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من

استقراء كلام العرب كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم

وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة الدوران فيما بينهم هي التي يكون

جارية على القوانين سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن

الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ

الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والتعقيد

وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها

لا هي ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى

... الغرابة تختص بالمفرد والتعقيد بالكلام فصار فصاحة
المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت
البلاغة يقال بهذين معنيان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال
وكان كل الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم ...
... باعتبار يا تقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على حدة
وما يخص ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ...
فذلك شبهها كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس
وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من اطلاق
اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة
والحق يتعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك
فصح ان تفسير البلاغة على هذا الوجه مما لم يوجد في كلام الناس لكنه
اخذه من اطلاقاتهم واعتبار استعمالهم فلا يتوجه الاعتراض عن قوله لم اجد في
كلام الناس ما يصلح لتعريفهما بانه لا مدخل للرأي في تغيير الالفاظ ولا كذا
الا ان يجاب عنه بان المراد من الناس المعهودون ثم لما كانت
معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف
البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالمفرد
فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة
ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في
الكلمة شيء من هذه الثلثة لا يكون فصيحا قالت في وصف الكلمة

وَفَرْعٍ يَزِينُ الْمَتْنَ اَسْوَدَ فَاحِمٍ ... اَثِيثٍ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَثْكِلِ

الكلمة توجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها
ان هي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته
تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزر في قول
امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع
في البيت السابق مستشزرات مرتفعات ان روي بالكسر
على لفظ اسم الفاعل ومرفوعات ان روي بالفتح يقال استشزره
رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص
في مثنى ومرسل تضل تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي
الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى
يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم
الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض
بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزر هو
توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي
من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال
مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة ايضا
من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل
هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر
بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الآخر كالطفرة
ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدها الى الآخر كالمشي في القيد

بما يجده غير متنافر من الغريب المخرج كالجنس النشز والتزيل الم اعهد دون
البعيد ما هو بخلافه كمليع بخلاف علم وفرس وركب ان الاخراج في علم
من الحلق الى الشفة اى من او خلا من الشفة الى الحلق لما يجد من حسن
غلب بلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا
متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير
ذلك لهذا الشيخ المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر
ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام
ان اجتماع الحروف المتقاربة المخارج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه
لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة
فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء لا
يوجب انتفاءه عن الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة
الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام
المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من
مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئه والقياس على وقوع مفرد غير
عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي الاسلوب
والنظم ولو سلم فباعتبار الاكثر الاغلب لم يشترط في الكلام العربي
ان يكون كل كلمة منه عربية كما يشترط في فصاحة الكلام ان يكون
كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج
السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملا على كلام غير فصيح

فصيح ويلزم باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة
مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا
كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة
الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في
كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا
في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من حماره واجتمع الناس
عليه ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي
اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله
في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة و
هاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون
في اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تتكأكؤن علي كما تتكأكؤن
على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان
شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه
بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا
مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي
انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء
وسريج اسم قين تنسب اليه السيوف او كالسراج في البريق
واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن
وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وصف انما لم يجعل اكم مفعول

وجهه اى

منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون
مولدا مستحدثا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله
وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد فسره
بسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه ثم انشد هذا المصرع [illegible]
كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في
مقابلة المعتادة وهي عند قوم دون قوم والوحشية في المستعمل
على ضرب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب
يجوز ان يكون عذبة فلا يخل بالحسن فيعتبر بالوحشية قيد زائد
لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا بد من بيان ان الغرابة
بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا اصطلاح مذكور
في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن
القفار استعير للالفاظ التي لم يونس استعمالها والوحشي
قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي
لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل
شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر و
منه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله
مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب
الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك
مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجحيش في اشعارهم وقولنا غير ظاهرة

وربط الشارح قوله فلا مشاحة بقول المصنف والمخالفة كما انتقل المص من قوله بلفظ فصيح الى قوله والبلاغة فانظر الى الملايمة

وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية فمنع
كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان
اردت بالفصاحة معنى اخر فبحث اخر لسنا من التنازع ف
والغرابة والمخالفة لا تخل بها فلا اشكال فيه والمخالفة ان يكون الكلمة على
خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات
الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام
والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما
نحو ابى يابى وعور يعور واستحوذ وقطط شعره والل وما
اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست
من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة
فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور على ان المخالفة ما لا يكون على
وفق ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله
الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه
مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع من سماعه
كما يتبرأ من اصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات
والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه
نحو الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي
مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف
النسب فالاسم مبارك لموافقة اسم امير المؤمنين علي رضي

رضي الله عنه والاغر المشهور بين ... والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم
استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانهما داخلتان تحت الغرابة
المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا
او الجحيش واطلخم وقد يرد عليه(?) وجوه آخر الاول ان الكراهة ان كانت
بسبب الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة
الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ
من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل
كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر
الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ
فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة
وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة
وصوت طيب وليس شيء للقطع باستكراه الجرشى دون النفس
سواء ادي بصوت حسن او غيره ولذا جعلت في ... دون ...
وعلى الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى او دسر
ولكون ذلك ... الفصاحة لانه قد يعرض له اسباب الاخلال
بالفصاحة بالمنع ... فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات
الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما يتبع في الخاتمة
ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه
من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها

مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته
واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان
يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان
يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت
ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات
حال كونها فصيحة فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف
القانون النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور
كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان
كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به
كالفاعل المستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء
الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى
اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول
عليه بالفعل اي رب الجزي واصحاب العصيان كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اما قوله جزى بنوه ابا
الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري
هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه
والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه
في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر وصدره و
قبر حرب بمكان قفر اي خال من الماء والكلأ ومنه ما دون ذلك

من البين المقصود ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه
لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق
ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك
مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين
فان قيل سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع
الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض
منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون واقوى فذكر ضعف التاليف
لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول
الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم
ابن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس حي يقاربه
اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اعطي الملك يعني هشاما
ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة
مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين
المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف
والصفة اي حي ولهذا البيت والآن المختار البدل ففي التقدم شائع
الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدا وحي خبره وما
غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقدم الخبر
وكلا الوجهين قلق والمعنى يظهر بالتامل في هو ليس مماثل في الناس
حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالنص ان مثله

مثل قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما
لمته لمته وحدي ولو اولى ...لاب ...
... يستحق المدح دون الملامة وفي الاستعمال
والفصل الثاني هنا اعتبار لطيف هو ايهام ثبوت الدعوى
كانه تحقق اللوم ... مطابقة المدح باللوم دون الذم
او الهجو ... غاية الفصاحة ... فان في امدحه ثقلا لما بين
الحاء والهاء من التقارب ... ان فيه شيئا من
الثقل فاذا ضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر
ثم بين ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه
والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن
صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام
حيث قال ان التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما
من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال
فان في تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المتجانسين آخر وهو
ان التنافر في الاول من اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف
منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها
كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمام وهو وهم لانه
لا يوجب الثقل على اللسان فهو اما مخل بالبلاغة دون
الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام على ان المقصد من

اسم ما والعباس مجرور وفي بغداد به بدل منه وفيه فصل بين البدل والمبدل منه

وإما في الانتقال أي أن لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن

من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة إلى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون

بإيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن

الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الأحنف سأطلب

بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا بالرفع هو الرواية الصحيحة

المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الإعجاز والنصب سهو جعل سكب الدموع

كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن وأصاب لأنه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال أبكاني الدهر

وأضحكني أي ساءني وسرني قال أبكاني الدهر ويا ربما أضحكني الدهر بما يرضي

ولكنه أخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح

والسرور بجمود العين فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع

حال إرادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الأحبة لا إلى ما قصده

الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الأصدقاء ومواصلة الأحبة

ولهذا لا يصح أن يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال

لا أبكى الله عينك وذلك من قولهم سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها

فهما يبخلان بالمطر واللبن وكذا العين ألا إن عينا لم تجد يوم واسط

عليك بجاري دمعها لجمود فإن قيل يستعمل الجمود في مطلق خلو العين

من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة

عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا إنما يكون في الكلام لو استقام

عن التعقيد المعنوي لظهور أن الذهن لا ينتقل إليه بسهولة في الكلام

الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الأول إلى الثاني

ظاهرا حتى يخيل إلى السامع أنه فهمه من حاق اللفظ وأما الكلام الذي

فيه تعقيد عند البلغاء

بلاغة الكلام ومعنى البيت أن عادة الزمان والإخوان الإتيان بنقيض المطلوب

والجريان على عكس المقصود وفي الآن كنت أطلب القرب بالسرور

الأحزان والفراق فبعد هذا أطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال

أطلب الحزن والبكاء ليحصل الفرح والسرور

أن يعطف على بعد الدار وهو الصواب في المعنى أبكي والحزن

الآن ليحصل في المستقبل الفرح والسرور بالقرب والوصال

الدموع بحسب الطلب وأنا مع ملازمة الأمر المطلوب

أنه مطلوب قيل في تفسيره هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم لا الخطر

ما فيه من التكلف والتعسف علم المعاني

الكلام المشهور من السلف والصحيح أنه أراد ومطلب الفراق

وتوطنها عليه حتى كأنه أمر مطلوب اليوم أطيب نفسا بالبعد

من سعادة ... ان يثقل اللسان ...

وسجع ... في الصحاح ... الكلام كثرة

التكرار وتتابع الاضافات ان يثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل

الاحتراز عنه ... بالتنافر والاخلال بالفصاحة ... عليه السلام

الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن

ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة

فانها لا تحسن ... ابن حمزة بن ...

انشد ... قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك ...

او استعمل ...

وتاثير ... المذكور في علم البديع ...

من ... اورده ... الفصاحة من كلام ...

والقوافي ... الاخوان والاشواق والحزن ...

المحسن ... بعض الدموع ...

وسره ... مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر ...

هذا ... من دلائل الاعجاز ...

التاكيد على ما ذكره ... الفصاحة

الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار ... مرة بعد اخرى

كثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات ...

وما اورده المص في الايضاح آه ما ذكره الشارح بيان لوروده اما قوله فلاح هو الذي اورده المص
في الايضاح والتلخيص بانه جعل وتظاهره للمص ووجه الاشعار الاول انه اورد كلام الشيخ استشهادا
به لمدعاه وقد جعل قوله يا علي بن حمزة عمار البيت من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيها لان
ابن الاول صفة علي والثاني صفة حمزة ووجه الثاني ان تناول تتابع الاضافات الغير المرتبة
انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهدا به فلما علم بايراد ذلك الثاني علم ان المص اورد الحديث
بعد ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث انه جعل يا علي
بن حمزة البيت وقوله وظلت تدير الكاس من قبيل تتابع الاضافات مع انهما متخالفة بوادقه
يقال لا ضرورة تلجئ الى حمل كلام المص على انه اراد تتابع الاضافات ما ذكر بل اراد به تتابع
صورة الاضافة سواء كان في الحقيقة من قبيل الاضافة كما في البيت او لا كما في الحديث فانه في صورة
الاضافة مرتبة اذ لا فرق بين كون الابن صفة ما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه في
الهيئة الصورية اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله كما هو عليه الآن ثم الاشعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار
جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمار من تتابع الاضافات الصورية فيه فلا فرق كما لا يخفى بل باعتبار جعل
قوله فتاق ودنا بتر الوجوه فلاح منه فان صورة الاضافة ايضا مشتاة فيه اذ لو اضيف الوجوه
الى فلاح لسقط اللام فيه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحارث في البيت
لكونه في صورة اسم الفاعل
فتامل جار رحمه

الاطراد وهو ان تأتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب

الولادة من غير تكلف في السبك

الحارث في اطراده وسهولته انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم

بعتيبة بن الحارث بن شهاب

وهو عزهم

قد غلت عروشهم

وقد ثلت بعتيبة الحكاية والخطاب

والكيفية

ربك غيره ونحو ذلك سواء [illegible] والفصاحة في المتكلم
ملكة قسم من مقولة الكيف وهي عرض لا يقتضي القسمة ولا النسبة لذاته فارد
لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته [illegible] الوصف
باعتبار عروضه والنسبة باعتبار قصوره والمراد بالفاردة [illegible]
بالقيد الاول [illegible] والثالث
الاعراض النسبية وقوله لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة
بواسطة اقتضاء المحل [illegible] ماذا المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف
تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا
ثم الكيف ان اختصت بذوات الانفس تسمى نفسانية وح ان كان
راسخا في موضوعه يسمى ملكة والا يسمى حالا [illegible]
ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ
فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها
على التعبير عن المقصود دون ان يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالة النطق وعدمه
اي سواء كان ممن ينطق بالمقصود بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا
نطق به لكن له ملكة الاقتدار [illegible] من ينطق بالمقصود في
الجملة [illegible] ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب
وذلك لان الاسم [illegible] الاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته
فلو قيل بكلام فصيح لتوهم ان فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل
مقصود له بكلام فصيح وهو محال [illegible] الا بالمفرد

الا بالمفرد [illegible] على المخاطب [illegible] يختلف
فيقولون هذا كلام [illegible] فلا يقال لفظ فصيح
دون الكلام فصيح وقيل بعضهم دون الكلام فصيح او لفظ بليغ ليتم المفرد والمركب
[illegible] فان قلت هذا التعليل [illegible]
ونحوها مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان [illegible]
والمسلم فالمراد السبب القريب لا السبب البعيد [illegible]
فيه البلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته والمراد
بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام
الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما هو مقتضى الحال مثلا كون
المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيده والتأكيد مقتضاها ومطابقته
ان اي حال يقتضي التأكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق
كان عاريا عن التأكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى
ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته
اي مع فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين و
هو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان المقام والحال
متقاربان بالمفهوم والتغاير بينهما باعتبار [illegible] فان الامر الداعي مقام باعتبار
توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه
زمانا له [illegible] فمقام [illegible]
الاطلاق والحذف والاثبات [illegible]

حال فعلو الدرجة وغير ذلك فعند تفاوت المقامات يختلف مقتضيات
المقام غير ذلك ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات
مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات
الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال اما ان يكون باعتبار مناسبته للمقام وهو اما
ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك والاول اما ان يكون
راجعا الى نفس الاسناد لكونه مقارنا بالتاكيد او مؤكدا بمستتبع ثانيا او مجردا
عن التاكيد او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا
او غير مخصوص بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا
على المسند او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كذلك مع زيادة كونه مفردا او
فعلا او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بالتعليق او غير مقيد
ما يستقصى واما الثاني فلكون الجملتين او فصلهما واما الثالث فلكون الكلام مساويا او
والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي تفصيله
على التعاقب او تمهيد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند
اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه
او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط
او مفعول او ما يشبه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين
مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وقوله يباين خبر عن قوله مقام
التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها
وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل تنبيها على

عظم شأنه ولهذا حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل
وانما لم يقل من الاحوال المختلفة بالترتيب وفصل قوله ومقام الايجاز يباين
مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بحكم او وجود
عظيم شأن هذا الباب ولذا اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز
والاطناب بكثرة ما يحتاج اليه الكلام مقاما فان لكل من الايجاز
والاطناب والمساواة مراتب متفاوتة ومقام كل يباين
مقام الآخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول
يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني
الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب بذكره مع الغبي الفطن لان
الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء ويسمى هذه القوة الذهن
وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم
[illegible] ان الفطنة تقابل الغباوة هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها
اي مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام ليس لها مع ما يشاركها في اصل المعنى
في اصل المعنى مثل الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فلكل مع ان مقام ليس له مع اذا
مقام ليس له مع الآخر وكذا لكل من ادوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع
مقام المضارع وكذا كلمة الاستفهام والمسند اليه نحو زيد مثلا له مع المسند المفرد
اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام وكذا مع الجملة الاسمية او الفعلية او
الظرفية مقام آخر والمراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها
والبقرة مع المسند الاسمي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى غير ذلك هكذا

ان يتصور بهذا المقام جميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارا
مناسبته وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه
شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم
مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اي نظرت
اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في البليغ [illegible]
اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة
الى ما سبق او لان ارتفاع غير الفصيح [illegible] واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل
في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية
والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيره مما عددناه وبه صرح لفظ المفتاح
وتسمع انه لا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال [illegible]
على ما تقدم [illegible] ان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان
الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر
يفيد الحصر [illegible] ومعلوم ان الكلام انما يرتفع
بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان
احدهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان
ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيتحتم ان يكون المراد بالاعتبار
المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر
ط وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم

ومنها بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي
يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد ذكر في مواضع من كتبه ان ليس النظم الا ان
تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان
تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق زيد ينطلق
وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد
هو منطلق والمنطلق هو زيد وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج
وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وفي الحال
مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وهو يسرع او وقد اسرع
الى غير ذلك فيعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء به حيث ينبغي له وينظر
في الحروف التي تشترك في معنى وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى
فيضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تاتي بما في نفي الحال وبلا
في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون
وباذا فيما علم انه كائن وينظر في الجملة التي تسرد فيعرف موضع الفصل من
موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من موضع الفاء والفاء من ثم الى غير
ذلك ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاضمار
والاظهار فيضع كلا من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له
ثم ليس حسن هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعا
الى الالفاظ انفسها من حيث هي الفاظ بل من حيث المعاني
والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض و

استعمال بعضها مع بعض ... في اللفظ وهو في اللفظ ...
القبيح بل هذه اللفظة منكرة غريبة ... وإلى هذا أشار المصنف بقوله
فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ لكن لا من حيث إنه لفظ وصوت
بل باعتبار إفادة المعنى أعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق
بإفادته وذلك لما مر من أنها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى
الحال فظهر أن الكلام من حيث إنه ألفاظ مفردة وكلم مجردة من غير
اعتبار إفادة المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا أو غير مطابق لمقتضى الحال
ضرورة أن هذا المعنى إنما يتحقق عند تحقق المعنى والأغراض التي يصاغ لها
الكلام ... لا تتصف بصفة الأحسان وما التأكيد
... فيه ما يليه ... ما ذكره في الكشاف في قوله تعالى
فقليلا ما تشكرون أي أكثر من الأحيان ... ذلك الوصف
المذكور فالفصاحة أيضا كما سيجيء ... وفي هذا إشارة إلى دفع ما يتوهم من
المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الإعجاز وغيره مواضع منه أن الفصاحة
صفة راجعة إلى المعنى وإلى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه
وفي بعضها أن فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى أن المعاني مطروحة
في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك أن الفصاحة
من صفات الألفاظ فيكون راجعة إلى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق
بين الكلامين أنه أراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث
أثبت أنها من صفات الألفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب

أنها من صفات الألفاظ أراد أنها من صفاتها باعتبار إفادتها المعاني
عند التركيب وحيث نفى ذلك أراد صح

التركيب ... إنما يعرض باعتبار ... والانتقالات ... كلام المصنف
فكأنه لم يفصح ... حتى ... يطلع على ما هو مقصود الشيخ
فإن المحصول من كلامه وغيره أن الفصاحة تطلق على معنيين أحدهما ما مر
في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها إلى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام
به يقع التفاضل ويحصل الإعجاز وعليه يطلق البراعة والبلاغة و
البيان وما شاكل ذلك ولا نزاع أيضا في أن الموصوف بها عرفا هو
اللفظ إذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وإنما النزاع في
أن منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ أو المعنى والشيخ يبالغ
كل المبالغة في أنه المعنى وأن الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع فيه
التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك
المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك ألفاظ ومعان أول ومعان
ثوان والشيخ يطلق على المعاني الأول بل على ترتيبها في النفس
ثم ترتيب الألفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا
والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بأن الفصاحة من الأوصاف
الراجعة إليها وأن الفضيلة التي بها يستحق الكلام أن يوصف بالفصاحة
والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك عائدة إليها لا إلى الألفاظ المنطوقة
التي هي الأصوات والحروف ولا إلى المعاني الثواني التي هي الأغراض التي
يريد المتكلم إثباتها أو نفيها فحيث يثبت أنها من صفات الألفاظ
والمعاني يريد بها تلك المعاني الأول وحيث ينفي أن تكون من صفات الألفاظ

يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت معلولة
في الطريق يستوي فيها بين ان يتصف بالفصاحة وتنسب ما اختص بالكلام على حدة
بل هو بحسب المعاني لكن لما كانت الفصاحة متصفين بالالفاظ ولم يكن ترتيب
المعاني بسبب الا ترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني
بترتيب الالفاظ بالحذف فترتيب الالفاظ وتشبثوا اللفظ عائد الى المعنى
لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى
الثاني والسبب في ذلك انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لم يفهم عنهم
ازيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم
ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصة
التي تجددت فيه وقولنا الصورة تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على ما نراه
بالابصار فلما رأينا البينونة بين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا
دون ذلك وكذلك يتصل بين المعنى ثم وجدنا بين المعنى في احد البيتين وبينه في الآخر فرقا
عبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس
هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلام العلماء ويكفيك قول الجاحظ
واما الشعر صناعة وضرب من التصوير وهذا اشبه بما ذكره الشيخ في انه
انكر على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة ويبلغ في ذلك
كل مبلغ وذلك لان الفصاحة عدم التمييز بين ما هو وصف
في نفسه وبين ما هو وصف من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا
نعني بالفصاحة التي وقع النزاع فيها الفصاحة بحسب اللفظ لا من

لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم
من اللحن في الاعراب والغلط في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون في نظم الالفاظ
وسلاستها ما يجلب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون
الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ويخالف
لم يسمع ما قال انه يوصف بعضها مرادنا ان الفضيلة
التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى
دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان
عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع
ان يوصف بانه دال واما البلاغة في الكلام فطرفان اعلى اليه
ينتهي البلاغة وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي
الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته
فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة
وعلم البلاغة كافل بتمام تفاصيل الامرين فمن اتقنه واحاط به
لم يجوز ان يراعي حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من
البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا
الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال و
كيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فالاحاطة
الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما ترى وكثيرا من مهرة هذا الفن
نراه لا يقدر على تأليف خطبة او كلام فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه

ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز
وهو مشكل لان ما يقرب منه انما هو المراتب العلية وليس له من الطرف
الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المناسب ان يوخذ ذلك حقيقيا كالنهاية
او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز في كلام غير البشر
وما يقرب منه في كلام البشر قلنا وهذا مما لا يمكن للبشر ان يعارضه فضلا عن ان
حد الاعجاز لا يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو مجموعه نهاية الاعجاز وما يقرب من
النهاية وليس هذا حد الاعجاز قلنا اما الاول فمع انه شيء لا يفهم من اللفظ مع
ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره
واما الثاني فلا يدفع الفساد وعلى ان الحق هو ان حد الاعجاز مع
مرتبة اي مرتبة للبلاغة وورد وجه الاعجاز واضافته ليتنبا به بوقوعه قوله
صاحب الكشف فلا نقول قد يقع الوجوه وافيه اختلافا كثيرا اي الكلام
الكثير منه يختلف وقد تفاوت نظمه وبلاغته وكان بعضه بالغا حد الاعجاز
وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وهذا البحث بين النوم واليقظة
ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه راجع الى الطرف الاعلى
لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن
معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان
البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب
منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده
كذا في شرحه والاكثر ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان

كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته وفي نهاية الاعجاز ان الطرف
الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف اسفل هو ما
اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل
التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات
الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف
والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب
كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات
ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة
ويتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام
حسنا هذا التمهيد لتنبيه الاحتياج الى علم البديع وفي قوله يتبعها اشارة الى ان تحسين
الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة وفيه اشعار بان
هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها
تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما تجعل المتكلم متصفا بصفة
كالفصاحة والبلاغة وهي في المتكلم اي والبلاغة في المتكلم
ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم تفريع ما تقدم ونتيجة
لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب
في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البديع
مستقلا للفصاحة وحصرها في علم المعاني والبيان دون اللغة والصرف
والنحو فعلم مما تقدم ان ارجاعها ان كل بليغ كلاما كان او متكلما

قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره والغرض معرفة ان هذا الكلام
فصيح وذاك غير فصيح فهو انه مركب من اجزاء ... سالم عن الغرابة
عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك
عن الغرابة وتمييز السالم
من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم
تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف
ان نحو تكاكأتم ومسرج غريبة بخلاف شعر وكالسراج لان من
تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم
ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة
او بقصد بها تبين الكشاف وغيره ان السالم من مخالفة القياس
تبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس
دون الاجل وقس على هذا البواقي قيل يصح ان يتميز الفصيح من غيره
منه ما يتبين اي يتضح في علم متن اللغة اي تمييز السالم من
الغرابة عن غيره او ما يتبين في متن اللغة يعني معرفة اوضاع
المفردات لان اللغة قد يطلق على جميع اقسام العربية
او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف
التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك
ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات
وهو اي ما يتبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عداه

فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل
فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل
حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع
ولا طباقه اي بابه يتحقق ويتحصل وذلك الى الاحتراز عن الخطا
في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المطابق لمقتضى الحال بغير
فصيح فلا يكون الكلام بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن
المطابقة مع الفصاحة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره وتمييز الكلام
الفصيح من غيره يتوقف عليها فان قلت قد تقرر مرجع البلاغة
بالعلة الغائية للشيء والغرض منه فما الحاصل به [illegible] قلت
ان اريد [illegible] بلاغة الكلام [illegible]
الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز
عن الخطا في تادية المعنى المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده
[illegible]
علم [illegible] البلاغة [illegible]
او يتوقف عليها [illegible]
[illegible] ان البلاغة [illegible] الامرين
[illegible] يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين
وهو [illegible] علوم متعددة بعد سلامة الحس [illegible] البلاغة
[illegible] المعاني والبيان واما تحقيق قوله

التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم عن
التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين فيه
العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه
ليعلم انه لم يبق لنا ما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء
في التادية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد
فمست الحاجة الى علم يحترز به عن الخطاء وعلم يحترز به عن
التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا علم المعاني والبيان وسموهما
علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا
اشار بقوله وما يحترز به عن الاول اي الخطاء في التادية علم
المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج
اليهما للاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز
الفصيح من غيره فانما هو الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز
به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر
في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة يرجع الى غيرهما
من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه مزال
الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا
علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين
علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها
انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع

الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين علم
البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة
والله اعلم الفن الاول علم المعاني قدمه على علم البيان لكونه
منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد
في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهي مادة
اعتبار البيت في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل
الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون
للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة
وحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين ومن حاول
تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة
لئلا تفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم
اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة
بيان ذلك انه اذا مارس هذا الفن مثلا وضبط عدة اصول
مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكاتها وممارستها
قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها
متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة
كونهما جهتي ادراك الا ترى انك لو قلت فلان يعلم النحو
لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان به حالة
بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله

مرتبط ان لم ... هي مبدأ التفاصيل ... بها يتمكن

من استحضار ما، ويجوز ان تريد بالعلم نفس الاصول والقواعد

لانه كثيرا ما يطلق عليها، ثم المعرفة تقال لادراك الجزئي او البسيط

والعلم للكلي او المركب، ولذا يقال عرفت الله دون علمته

وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين

لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم

ادرك ثانيا، والعلم للادراك المجرد عن هذين الاعتبارين

ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف، والمصنف قد جرى على

استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ

العربي دون يعلم، فكأنه قال هو علم يستنبط منه ادراكات

جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى

ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها

تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال، وعلى هذا

يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية

او البعض اي غير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة

عليه، وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا

لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسألة منه، والمراد

باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف

والتنكير وغير ذلك، ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ

مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة مثل الاعلال والادغام

والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية اصل المعنى، وكذا

المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية

المطابقة، وبهذا يتبين ان المراد انه علم يعرف به هذه

الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، لظهور ان ليس

علم المعاني عبارة عن معرفة

هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير مثلا

وهذا اوضح من جعله احترازا عن علم البيان

لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا

للفظ قد يقتضيها الحال لكنها لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها

يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وليس فيه ان الحال الفلاني

يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية ونحو ذلك، فان قلت

اذا كان احوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها

الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح

حيث يقول الحالة المقتضية للتأكيد والذكر او الحذف الى غير ذلك

فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال

وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها، قلت المراد

بان مقتضى الحال هو التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها

هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام

موكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة
الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات
ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق
على ان زيدا قائم انه كلام موكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه
وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه فظاهر ان
تلك الاحوال التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال
في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار
ان كون الجملة موكدة او غير موكدة اعتبار راجع اليها وتحقيق اللفظ
بالعربي المجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ
العربي لا غير واعلم ان الغرض في تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع
خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره
ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي
الحال ذكره لو حسن الاوضات ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا
يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب
البلغاء حيث وقع التراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له
فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء والا فصحاء لان معرفة
البليغ من حيث هو بليغ يتوقف على معرفة البلاغة وقد عرفها
في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية
خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية

على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء
وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه فاجيب عنه
الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم
على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى
ان معرفة الموصوف بذلك لا تحصل الا بالتتبع على المعاني فوقوف
الاول باعتبار انه بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة الكلام
على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب
البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة
البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس
ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور
المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف
فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام
الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر والثاني
وان قوله لا تفهم من قوله توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون
المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به وفي المقام
الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم اذا كان شاكا
او منكرا و والله ان زيدا لقائم فيما اذا كان مصرا وزيد قائم
فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بالصواب وخطا الا ان فائدة
ان زيدا قائم ان يكون لنفي الشك او رد الانكار وفائدة زيد قائم

ضربت ان يكون الحصر وتخصيص لى غير ذلك فتتبعتها حقها ان
يورد التركيب في صورة وفيما يهوله وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام
لمقتضى الحال فمعنى توفيته خواص التراكيب حقها ان يورد كل
كلام موافقا لمقتضى الحال اي مطابقا او بالتراكيب في تعريف البلاغة
تراكيب ذلك المتكلم لما يفصح عنه ذلك المتكلم كما يفصح عنه ذلك قوله
في تأدية المعنى وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها او ما يصح له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد
كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه
يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية
الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف
خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي
انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فوقف التعريف على معرفة
ومقابله قلة التأمل لم يفتق عن الاحاطة بها انطلاق البيان
ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام
العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب
انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم
المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام يشعر بان العلم عبارة
عن نفس القواعد على ما مر وتعريف المقصود وبيان الانحصار
والتنبيه الاول فارجع عن المقصود الاول احوال الاسناد

الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع
احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء
السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة
وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة
يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتلك النسبة
بوقوع النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة او انتزاعها فالخطاب
في هذا المقام لانه يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل
النسبة ههنا تعلق احد طرفي الكلام بالآخر بحيث يصح
السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الا
نشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة
الثلاثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية
تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين
او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا
فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء
وسيجيء لهذا وضوح زيادة اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند
واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في
معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك ولا
وجه لتخصيص هذا بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكره وقد يكون
لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر

او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة
والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن
التطويل على ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان
ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون
بليغا او غير زائد عليه هذا ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما
ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من
احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يجب ان يبين به
سبب افراد هذه الاحوال بالذكر وجعل كل منها بابا براسه
والا فتقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او
منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال
بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات
فقد ركب الشطط والاظهر فيما اقول ان يقال اللفظ اما جملة او
مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة
والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلاثة ابوابا
ثلثة ثم لما كان من الفضلات في العمدة المسند اليه والمسند لما كان
من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة مباحث وتعدد طرق
وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد
ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا
والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل

التنبيه

والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما
وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وصدره كلها احوال
بين ... فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى
الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب
تنبيه وسمى هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في
قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج
في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا المعنى الكلام
المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى
الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر والكذب يوصف بهما الكلام
والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع
وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا التعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور
اتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم
اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره
المص بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان مرجع الصدق
والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع
وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم
مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة
بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا
ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون

بينهما ان تلك ثبوتية او سلبية لانه اما ان تكون هذه او لا
تكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام
لتلك النسبة الواقعة في الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين
صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج
وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلابد
من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته الكلم
الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع
يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك
ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية لثبوت الظاهر من
قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام امر متحقق موجود
في الخارج فانا لو قطعنا النظر من ادراك الذهن وحكمه فالقيام
حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام
ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك
الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم
مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا
معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في
قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي ولو لم يكن خطأ ولو كان
خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم والراجح فيعم العلم
وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم

جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح والخبر المعلوم والمعتقد
والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما
الشك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي
الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا
ويثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق
عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا بالاتفاق لا يقال الشاك ليس بمخبر
ليكون صادقا او كاذبا اذ لا حكم معه ولا تصديق بل هو
مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق
للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وحينئذ
لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية
وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا
تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر
وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون
قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعل عليهم بانهم كاذبون
في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق
عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان
المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطأة فالتكذيب
راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا

النظام

فإن قيل

قلت

هذه من تعميم الكذب وخلوص الاعتقاد بتأكيد الشهادة بإن واللام والجملة الاسمية
ولا شك أنه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون
بأفواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل إن الضمير راجع إلى قولهم نشهد وإنه
خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لظهور أن نشهد ليس خبرا بل إنشاء ولا
نسلم أنه خبر بل إنشاء والمعنى إنهم لكاذبون في تسميته
أي في تسمية هذا الإخبار الخالي عن المواطأة شهادة لأن المواطأة
شرط في الشهادة وفيه نظر لأن منشأ هذا يكون غلطا في إطلاق
اللفظ لا كذبا لأن التسمية ليس من باب الإخبار ولو سلم
فاشتراط المواطأة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب
منع كون التكذيب راجعا إلى قولهم إنك لرسول الله مستندا
بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم ما أشار إليه بقوله
أو المشهود به أي المعنى إنهم لكاذبون في المشهود به وهو قولهم إنك
لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم
الكاسد لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا
عندهم لكنه صادق في نفس الأمر لوجود المطابقة فيه فليتأمل
لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار
مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد وظهر عما
ذكرنا فساد ما قيل إن الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا
إلى قولهم إنك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم أن

إن هنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو أن يكون التكذيب راجعا إلى حلف
المنافقين وزعمهم أنهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله
حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن أرقم
أنه قال كنت في غزوة فسمعت عبد الله بن أبي بن سلول
يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله
ولو رجعنا من عنده ليخرجن الأعز منها الأذل فذكرت ذلك لعمي
فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فحدثته فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلى عبد الله بن أبي وأصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم
وصدقهم فأصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال
لي عمي ما أردت إلى أن كذبك رسول الله صلى الله عليه وسلم و
مقتك فأنزل الله تعالى إذا جاءك المنافقون فبعث إلي النبي صلى
الله عليه وسلم فقرأها فقال إن الله قد صدقك يا زيد الجاحظ أنكر
انحصار الخبر في الصدق والكذب وأثبت الواسطة وتحقيق كلامه
أن الخبر إما مطابق للواقع أو لا وكل منهما إما مع اعتقاد أنه
مطابق أو اعتقاد أنه غير مطابق أو بدون الاعتقاد فهذه ستة
أقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد
أنه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد أنه غير مطابق
والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته
للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق وكذب الخبر عدمها معه أي عدم

مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة
الطرفين للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد
ح وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة
او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او
بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق
والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر
في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فلذا
فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام
وقد وقع ههنا في شرح المفتاح للعلامة ما يقضي منه العجب
واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا
ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر
والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو
ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب
لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر
حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم
لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه بلا ريب بدون
الكلام الصدق الذي هو عبارة عن عدم اعتقاد وهو ثابت
لانهم اعتقدوا عدمه لكان المطابقة والقسم لا دلالة لقوله
ام به جنة على معنى ام به صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان

ان يعتقدوه فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب
وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون
من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا
في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق
عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم الاعتقاد دليلا على عدم
كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والوقوع
ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر
عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء
له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل
لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه
اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب
فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد
مجرد بانه حين الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد
خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلنا والدليل ان المعنى افترى
ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له
ولا شعور فيكون خبره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر لا يكون
صادقا ولا كاذبا قلت نقل التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب
والكلام ان التقييد والشعور لا في قرينة الكلام فان قول المجنون والنائم
او ... حين زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا ثالث

بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب
من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد
ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما اشتمل على النسبة وذكر بعضهم انه
لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان
عبر عنها بكلام تام سمي خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان
او فرس والا سمي مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد
الانسان او فرس ويا زيد الفرس كل ويا زيد الفاضل
محتمل للصدق والكذب على ما طلب بالنسبة في المركب التقييدي
دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار
كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم التقييد
الصدق والكذب فظاهر ان النسبة كما ذكره الشيخ انما يتوجهان
الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك
وايضا اطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما
هو المعتاد في تعارف الالفاظ اهل اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح
فلا مشاحة في الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما
يجري مجراها الى اخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما
ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اوضح من تعريف انه الحكم
بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان
المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بالخبر

قال اهل العرف واهل اللغة بمعنى الصدق والكذب اي المركب التام

الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة
وفيه يقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل
ولكونه الاصل في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه بالاشتقاق كالامر والنهي
او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالمستفهم و
التمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال المسند اليه والمسند على
احوال النسبة لتأخر النسبة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال
اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق
بعد تحقق الاسناد لانه لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما
مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين و
لا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار
والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية
لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران
رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها
والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى
حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهارا
للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية
اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتانف القاعد ويرفع بنفسه
عن انحطاط منزلته ومثله قل هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل واختال هذا اكثر من ان يحصى وكذلك

احوال الاسناد

ليتانف

شاهد على ما ذكرت قول الامام المرزوقي رحمه الله عليه في قوله قومي هم قتلوا اميم

اي فاذا رميتهم يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار

لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك انه قصده بالخبر افادة

المخاطب اما الحكم كقولنا زيد قائم لمن لا يعلم انه قائم او كونه اي المخبر عالما

به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظها والمراد بالحكم

ههنا وقوع النسبة متلبسا لا ايقاعها بالظهور ان ليس قصد المخبر افادة

انه قد اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وانما قلنا لو اريد بها الا

كان الانكار الحكم بمعنى الامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فالحكم

قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو الحكم بوجود

المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او

انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل حصل

علم بثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا الافادة

العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم

اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ولا يتحقق الكذب اصلا ولا صح

ولزم التناقض عند الاخبار في الواقع بامرين متناقضين قلت ظاهر

ان العلم بثبوت شيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فكانهم ارادوا

انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت

والا فالانكار والاثر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا

اذ لا معنى للدلالة الا انه فهم المعنى اذا سمعت ضرب زيد يفهم منه

منه انه خرج وعدم الخروج اقسام عقلية ولذا يقع او ثبت الكلام ممن يعلم

بذلك ان تقول سمعت من فلان ولو كان مفهوم القضية بها الحكم بالثبوت

او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا وما تمام التفصيل قولهم من

مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين

ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث

اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه

وقولهم يحتمل الصدق والكذب يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل

المراد انه يحتمل من حيث هو اي لا يلحقه يمتنع عقلا ان لا يكون

مدلول اللفظ ثابتا في الواقع واي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته يسمى فائدة

الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر

في المفتاح من ان افادته الاولى بدون الثانية يمتنع وفي بدونها

الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساوي اي لازم الاعم

بحال الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم

لا يمتنع لتحققها في العلم فيعلم هذا فائدة الخبر في الحكم لازمها

كون المخبر عالما به وسمي الملزوم لانه كلما افاد الحكم افاد انه عالم

به من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من

المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي

استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح

في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المصنف في تفسير هذا الكلام

وفيه نظر ويمكن ان يقال ان اللازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم
الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم
او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثاني ان الغرض اذا التفت
الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرض
اذا كان مستحضرا كما في هذا بآية فانه تحصيل العلم الثاني دون الاول
وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم
به لجواز ان يكون الخبر مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا بالحقيقة قلنا
ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق للواقع بل حصول صورة
هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل خبر على ما قيل لا ضبار وقد ينزل
المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر
وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا
يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة
الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وليس من العارف ...
... علما هو كذا لان موجب العلم ترك السؤال ... في جواب
... وتظاهر ... موجبات العلم ...
المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن
اشتريه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا
يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد
القسمي ثم ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ... ان شئت ان

يعلموا

... ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم
المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول
وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل بعد من حصول عنده
اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد ... لان العلم بكون
المخبر عالما بالحكم لابد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه
ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني
لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولها انما هو من
نفس الخبر بناء على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول
الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني
منه ولا يمتنع ان يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني
لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله
لامتناع حصول الحاصل كالعالم بكونه حافظا للتوراة وقد يكون بحيث
هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان
قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة
في الذهن المخبر لا اولا ولا ثانيا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه الحكم بكون
مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل
او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون ... بديهيا فالجواب
عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري
لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه

فيه مصادرة على المطلوب ...

تنزيل العالم بهما اى بفائدة الخبر وغيرها بمنزلة الجاهل
لاعتبارات خطابية لان ... تنزيل العالم بفائدة الخبر
ولازمها منزلة الجاهل بهما على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه
لو كان لهم علم بذلك الشراء لامتنعوا منه اى ليس لهم علم به فلا
يمتنعون وبهذا يظهر تحقيق الابهام لان معنى الكلام بلوغ علمه
اثر الامتداد علم ان قوله تعالى ولقد علموا الاية ... الابهام مع علمائهم
لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين
به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح
ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو الحكم او غيره
بمنزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اى في نفي الشيء
واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر بخبره افادة
يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى
تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه
اى لا يكون عالما بوقوع النسبة ولا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة
هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام
من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو
من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن
ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في
انه هل هو فيها ام لا ولا حكم له بشيء من النفي والاثبات بل الحكم

الحكم الذهني واقع او ليس بواقع فيقال لا يحتاجان فقط استغنى ...
عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد
واما الشرطية وحرف التنبيه وحرف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اى
في الحكم طالبا له حسن تقويته اى الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز
اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط ان يكون
للسائل فيه ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد
الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول
صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه
صالح وانه في الدار وهذا احتمال لا قائل به وان كان المخاطب
منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اى الحكم بحسب الانكار قوة
وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله
تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى
انا اليكم مرسلون بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم
انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وبان واللام واسمية الجملة
لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما
انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فحكى عن الرسل ...
الى الارسال ... اصحاب ... ورسلا من الله تعالى وعلى ان
الرسالة من رسول الله رسالة منه ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين
فعلى هذا ... رسالة من رسول الله رسالة منه ولذا ...

اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح
الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر
لا يكون رسولا البتة وانا في البشرية في اعتقادهم انما بناه في الرسالة
من الله لان رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني
على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للكل او هو الثالث لاتحاد كلمتهم
والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله
تعالى اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية
اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قوينا هما
برسول ثالث هو بولس وحبيب النجار ويسمى الضرب الاول
ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام
عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول
والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار
في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من
مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر
مقتضى الحال من غير عكس كما في الصورة الاخراج لا على مقتضى
الظاهر فانه قد يكون اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا
اكدت الكلام وقلت ان زيدا القائم يكون هذا على وفق
مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى
الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن تركنا هذا القسم لكونه غير

غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلقا قلنا لا نسلم
انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي ترك التاكيد
بحسب غير الظاهر لا مطلقا [illegible] الحال
ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير
الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص
لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الى الانكار
كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار
الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما
نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا
او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي خلاف
مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام
كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى
يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا
فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه
اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل
بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل
له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء
اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق
الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد

الطالب نحو لا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني

يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب

عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر مع

ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار

المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل

صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه

فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون

مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام

المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر في ان النفس

اليقظى والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه

ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر ومثله

وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء

وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها

الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم

وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير

في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في مثله

المقامات تصحح الكلام السابق والاحتجاج له

وبيان وجه الفائدة فيه وتغني غناء الفاء ويجعل غير

المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر

شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة

جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض

من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر

ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من

غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم

عزل لا اي لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب

خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان

ومثل ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان

كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل

لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا

كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل و

الشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره

ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا

عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد

لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد لكنه لم يتاملها

ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في مثل لفظ الكتاب ههنا وجوه

متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه

ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح

لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني لا نفي الريب بالكلية

مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد بعضها

لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير

زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل بمقصود المتكلم انه
قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك
التأكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب فصح
نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون تنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب
عن الاول انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة
المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما ما ذكر في السؤال
وسواء جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وحينئذ
لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف
وسواء ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى
انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة
وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه
فكانه قيل القرآن مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله تعالى وهذا
حكم صحيح لكن ينكره كثير من ان يولد لكن ترك تاكيده لانهم
جعلوا كفر المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها
وسواء كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة
وعن الثاني المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد
المعنوي وزانه في نفسه اعجبني زيد نفسه دفعا للتوهم
السهو والتجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور ههنا لا بل
الايجاز يؤكد السؤال وسواء قال لا ريب فيه بيان وتوكيد
وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وهو بمنزلة ان

ان تقول هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت
فيكون صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه
فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه
بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق
منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام ويجب
فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى
مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه
اليه مثلا قولك للمنكر الاسلام حق مجردا
عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته
منزلة خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق
الكلام مع المنكر ما في خالي الذهن مما ينتقل عنه الى
هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله
في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع
البرهان جملة مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل
كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد فقيل
هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم
السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذه الغرابة وبعد
وندرة مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي
ويحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق
الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى

الى الكيفية ببيان صدقه المشرئب الى ساطع برهانه وقس على هذا

البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة في

قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا

لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي التجريد

عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي

ووجوب التاكيد بحسب الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا

يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم

وبهذا يتنبه عليه وسوانه لا يخفى فائدة ان في تاكيد

الحكم نفيا للشك ورد الانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان

يكون الغرض منه رد الانكار محقق او مقدر وكذا المجيء

عن التاكيد قال الشيخ قد يدخل كلمة ان للدلالة على ان

الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء

وهو بمرئ ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى وان احسنت الى

فلان ثم انه فعل جزاء ما ترى وعليه رب اني وضعتها

انثى ورب ان قومي كذبون ومن خصائصها ان ضمير الشان

معها حسن ليس بدونها بل لا يصلح بدونها انه من يتق ويصبر

الآية وانه من يعمل سوأ وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة

النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب

البازل الأمون وان كانت النكرة موصوفة نحو ان

اجرا لنا ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم

بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان ولا

او وان والغرض حسن

او والقائل عمرو وافلوا سقطت ان لم يحسن الحذف او لم يعز

انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تعذ

على تاكيده لكونه غير معتقد له اولانه لا يروج منه ولا يتقبل

على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق فيه والرواج

قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا

آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون انما خاطبوا

المؤمنين بجملة فعلية وشياطينهم بالجملة الاسمية مؤكدة بان لانهم في ادعاء

حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه

اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث

والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه

على لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في

الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق

رغبة ووفور نشاط وتروج عنهم متقبل منهم فكان مظنة

للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب

ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل

وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اريد

ان تخبر السامع على ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه

ان هذا الخبر على وفق اعتقاده كالمنافقين يؤكد الحكم

وان لم يكن مخاطبك منكرا المطابق بادعائه وعليه

قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله

يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه

لانه لو دفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل
واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا
سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون
الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم
يقل اما حقيقة ومجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة
ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا
الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه
ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون
الكلام كما جعل عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما
اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا
الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله
على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد ويعني ان تسمية
الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله
ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل
دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم
دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد
بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما
الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون
الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد
ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان
اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة

والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب
المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم
المعاني دون البيان فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة
في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان
علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز
العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني
والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه
او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه
كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند
فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما هو له
اي الى شيء سواء الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل
فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا او المفعول به فيما بني له
نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو
بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم
متعلق بالظرف اعني له وهذا ليدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد
دون الواقع لكن يخرج عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء
يطابق الواقع ام لا فاذا جعل قوله في الظاهر متعلقا
بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند
المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويتراءى من ظاهر حاله وذلك بان

لا ينصب قرينة على ان غير ما هو في اعتقاده وفي كونه

لدان معناه قائم به وهو ان يسند اليه سواء كان مخلوقا

لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب

او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما

يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع

والاعتقاد كقول المومن انبت الله البقل وما يطابق

الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما

يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله

وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد

خلق الافعال الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند

المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال

غير مذكورة في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو جاء

زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ

دون فهذا ايضا اسناد الفعل الى ما هو له عنده في الظاهر

لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله

وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب

ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم

الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم

يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ فانه ح ... لا

يتعين كونه حقيقة والثاني ان لا يكون عالما به و الاول

لا يكون اسناد الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا

ولا في الظ لوجود القرينة الصارفة فلا يكون

حقيقة عقلية بل ان كان بملابسة يكون مجازا والا فهو

من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل

ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني

فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ كان

من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عند المتكلم بناء على

سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح

وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به

ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة

الكلام والمص جعلها صفة للاسناد والثاني انه غير مانع

لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان

جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى

حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها

على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه

فتعريف المص غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس

لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء كان يطابق

الواقع او لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظ والاعتذاد

عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره

في تعريف المجاز لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه

انا لا نم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي المفاد به

ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او

في الظاهر بل دلالته على انه اظهر لعدم الاطلاع على
الطرفين ولقائل ان يقول ان تعريف المصنف غير مطرد ولا
منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قوله فانما هي
اقبال وادبار مما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر
فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال
لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون
المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل
وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان
كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال
وذات ادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء
مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح
الذوق والمعرفة نسابة للمعنى ومعنى تقدير المضاف فيه
انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم تقصد المبالغة
المذكورة لكان حقه ان يجاء فيه بلفظ الذات لا انه مراد
وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الفاعل
او المفعول به بدلالة على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد
الى المبتدأ والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة
ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد
وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب
ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد

~~اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في~~
الظاهر المنفيين الى ما هو له فقد دخل ح في التعريف من المجاز
العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي واب
الشاعر ونمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ح ان
الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل
لما هو له معناه ظ فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظ
وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي
واديَ بصورة الاثبات لكان اسناده الى ما هو له لان
النفي فرع الاثبات والاسناد في نحو قام زيد الى ما هو
له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف
الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له
فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر
الانشاءات مثل انهارك صائم وليت نهاري صائم
وما اشبه ذلك فليتأمل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي
ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو
اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له
غير الملابس الذي يكون ذلك الفعل او معناه له كقوله
يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول به
بتأول متعلق باسناده وحقيقته قولك تأولت الشيء اذا
انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي
يؤول اليه من العقل لان اولت وتأولت فعلت وتفعلت

من آل الامر الى كذا ويؤول اليه اى انتهى اليه والمآل المرجع كذا
في دلايل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد
عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله
وله اى للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت كمريض
ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان
والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحو
هما لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل او الى
المفعول به اذا كان مبنيا له اى للفاعل او المفعول به يعني
ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به
اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له
يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اى غير
الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل
وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان
ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد
استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة
كما استعير للرجل الشجاع اسم الاسد لمشابهته اياه في الجرأة
ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما
الغرض تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به
فهو التشبيه الذي يفاد بكأن والكاف ونحوهما وانما هو
عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم
القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما

بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقرير
قرروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطائها حكم ليس في العمل
كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به
اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول
من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر
في المصدر والاولى ان تمثل بنحو جد جده لان الشعر ان كان
على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف الشعر فيكون
من قبيل عيشة راضية وتحقيقه ما ذكره المرزوقي وهو ان من شأن
العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة
في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك
قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم
في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في
السبب الآمر وضرب التأديب في السبب الغائي ومثل يوم
يقوم الحساب اى اهله لاجله وقد خرج من تعريف الاسناد
المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر
نحو رجل عدل واتاهم اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف
الشيء بوصف محدثه وصاحبه نحو الكتاب الحكيم فان
المبني للفاعل قد اسند الى المفعول الذي يلابسه
ذلك المسند بل فعيل آخر من افعال الشيء [illegible] الكتاب
وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا
يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى

المقصود الذي يلابسه فصل آخر من افعال فاعل نحو الضلال
البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم
هو المعذب فوصف به فعلهما لملابسه من جهة كذا في الكشاف
وظاهر ان المقصد ليس مما لابس ذلك المسند ويمكن الجواب
عن الاول بانه ليس عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن
الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او
بدونها وبهذه الصورة فتبين الاول اذ الاصل هو حكيم في الوحي
وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل
واسند الى المفعول به بواسطة فتامل وقس عليه نظايره
والمعنى عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل
بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى
شيء يتلبس بما اسند اليه الفعل بالذي هو في الحقيقة له كتلبس
بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله
تعالى فما ربحت تجارتهم وذلك ان تجعل امثال هذا من قبيل
الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي
على ما يشمل هذا التعريف نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر
الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار
وقولنا اعجبني انبات الربيع البقل وجري الانهار وقوله
تعالى لا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليل واجريت
النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب
ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها كما

كما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا
ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى
غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز بموضعه الاصلي فالمذكور
في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او
مطلقا باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف
اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له
كما في هذه الامثلة فانه حصل منها البين شاقا والمكر
والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل
الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا
لان التمييز في الاصل فاعل المجاز فتدبر فانه بحث نفيس
ثم اعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون
كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث
جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم
وقس ولا تقتصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي
والمصنف وقولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من قول
الجاهل انبت الربيع البقل فان الاسناد فيه الى الربيع وهذا
الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه
مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك
مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال
الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت اي نكتة لبيان فائدة
هذا القيد وليس من عادته في هذا ثم اي نكتة في التوضيح

لاخراج قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد
يخرجهما جميعا قلت الكرخي ان صاحب المفتاح عرف المجاز
العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم
فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة وضع
وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل
لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل
وعكسه بمثل قولنا كسي الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل
امتناع ان يكسو الخليفة نفس الكعبة وانما قلت لضرب من
التاول ليحترز به عن الكذب واعترض المص عليه بان الاول
بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التاول ولا
بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل
خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه
العقل ومن نفسه لا ما يحكم عنده ويرتسم فيه نحو كسي الخليفة
الكعبة خلاف ما في نفس الامر فان قيل يفهم من هذا ان التاول
لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح
بل يخرج نحو قول الجاهل ان يقول ان مفهوم قولنا
ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما ثبت
في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير
به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع
في ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل واحد منهما
بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون وجوه

وجوه لها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون
هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل
من قوله عند المتكلم ولضرب من التاول لكن اسناده الى الاول
اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالبيان اخراج الكواذب
وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان
قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح
المقصود ليست من داب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير
كلام المص يشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس
الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف
حالهما انبت الله البقل وخلق الله تعالى الافعال كلها واضل الكافر
بالتاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له
في نفس الامر وبالجملة ان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره
في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال
الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول ضايعا
واسناد اخراج الجاهل اليه فاسد قلت اراد بالاسناد
الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه
اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني المغاير في
الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وح يدخل
نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد
فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما
هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف

مسالما يخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل نحو قول الدهري و
المعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتأول
لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري
انبت الربيع البقل بتأول حين يظهر انه موحد لكونه
الى غير ما هو له ~~عند المتكلم~~ وكذا نحو قول الموحد ~~انبت~~ ~~الربيع البقل~~ بتأول عند اخفاء حاله من الدهري واظهار
انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه
الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق
الا في ضمن الخاص وقد بينا فساده فكيف يجوزان
يراد بغير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند
المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة
مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحقق الا في
ضمن وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة
الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه فليتأمل
فان هذا مما تحير فيه اقوام ولهذا اى ولان مثل قول
الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل
نحو قوله اى الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى
الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اى على ان اسناد
اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام
لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التأول
بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم

المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم
ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال
على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد
اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت
رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اى نحى عنه
قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي
اى مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر اى مضت
عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول
وكذا الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون مستعملا اى اضحى
ما شئت ايتها الليالي فلا تفاوت الحال عندي بعد ذلك
ولا يكون مجاز من ان بقوله متعلق بالاستدلال عقيبه اى
عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اى ابا النجم او شعر رأسه
قيل الله اى امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق
فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ
والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد الى جذب الليالي
بتأول بناء على انه سبب او زمان واقسامه اى اقسام المجاز العقلي
اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان
وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان
نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض
تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات
والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة

الاسنادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان
ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان
في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة
او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة
والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم
للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه
تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرفين عما هو عليه
بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او
مجاز وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز
في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة
على مذهب المص لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا
او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز
فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد الصيام الى
ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز في اسناد
الاحياء الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا
واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اى المجاز العقلي
في القرآن كثير واذا تليت عليهم اياته اى ايات الله زادتهم ايمانا
لم يقل منه قوله تعالى او نحوه ايماء للاقتباس
وان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا لوقوع المجاز
العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى
ضمير الايات مجاز لانها فعل الله وانما الايات سبب لها

يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل الجيش
لانه سبب امره ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن
آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل
من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن
الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اى كيف تتقون
يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا
نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته
وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان
الشيب او عن طوله فان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة
واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت
اى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه
وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم
من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد
الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا
وقوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة
وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس
سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك
وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك منه
ولا تقطع امر فلان عليها اسر اليه وكذا ليست الزهر جار ومنه اخر النهار
واصلوتك تامرك ويخوذلك ولا بد له اى للمجاز
العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر

الى الفهم عند انتفاء القرينة سوى الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي
النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام
المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اي
من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين و
المبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده
محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة
نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون
بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد
ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور
الكلام عن الموحد في ما يدعي الموحد المحق انه ليس بقائم
بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل
اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا
الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان
الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا ليست
مما يستحيل العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول
المجاز يجب ان يكون له فاعل او مفعول به الحقيقي لكنه
لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له
قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل المجاز
فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل
فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند
اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله فما ربحت تجارتهم

ولما احتجنا في ابطاله الى
الدليل ومعرفة حقيقته
يريد ان الفعل في م
اذا اسند اليه يكون الاسناد
حقيقة لما مر انه عبارة عن اسناده
الى ما هو له هو الفاعل
والمفعول به

ـهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر
وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك
وقوله اي قول ابن المعذل يرينا صفحتي قمر يفوق
سناهما القمرا يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك
الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر
بعد التامل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي
على فلان اي قدمت نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت
بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقوله [illegible]
وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب
هواك بهذه الحالة وهو انه يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك
ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا
لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد
القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب
في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت
الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان سوى
الحق وكذا لا تستطيع في صيرني ويزيدك ان تزعم ان له
فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه بالاسناد
~~استنادا فقطع~~ اذ لا بد ان يكون المعنى الذي يرجع
الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم في اقدمني
موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان

ان المجاز نوعان

معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا بل يكون حقيقة فيكون في
الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة
من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل
لا بد له من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور
الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا
مجاز والا فيمكن تقديره انكره اي المجاز العقلي السكاكي
وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية
بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة
المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للا
ستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة
ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه
وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه
شيئا من اللوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على
ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر
المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم
المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا
القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب
هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد
بالامير المدبر لاسباب الهزيمة وهو الجيش بقرينة
نسبة الهزم اليه والحاصل ان يشبه الفاعل المجازي
المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم

ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه
اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد
بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سبق
في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي
وقد ذكرناه وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب
عيشة راضية وكذا لا معنى لقولنا خلق بدافق الماء اي بصبه
في قوله خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا تصح الاضافة
في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره
صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه
لان المراد بالنهار ح فلان نفسه ولا شك في صحة هذه
الاضافة ووقوعها قال الله فما ربحت تجارتهم ولو مثل به
بقوله فما ربحت تجارتهم وقوله فنام ليلي وتجلى همي كان
ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه
بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر لا في نهاره كما في
الاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من
داب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء لها
مان في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لان المراد به
هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب
معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى
الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي
هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله

توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن
الشرع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع
في كلام من سمع من الشارع اولم يسمع واللوازم كلها منتفية
كما ذكرنا فيمتنع كونه من باب الاستعارة بالكناية لان
انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه
الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور
ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان
السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية لها
وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال
السكاكي [illegible] في اسم المنية اسما للسبع مرادفا فالم
بارتكاب تأويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع
لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع
بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع
ونحو يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الراضية لها
وبالنهار الصايم بادعاء الصايمية لا بالحقيقة حتى يبعد المعنى
ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان
كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان فعله من جنس
العمل لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى
حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع
لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه

التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة
بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى
ولانه اي ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صايم وليله قايم
وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على
ذكر طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما
صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه
اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه
انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان
على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على وجه الحمل نحو زيد اسد او لا
نحو لجيني الماء بعد كيل انه جمر نحو قوله قد زر ازراره على القمر
من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه
به هٰهنا هو شخص صايم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير
اعتبار كونه صايما او غير صايم ومنهم من لم يقف على مراد
السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان
الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة راضية
مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار الصايم مطلقا فيكون
من اضافة العام الى الخاص وهو سالم من اضافة الشيء الى نفسه
فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبعدة وحمل الكلام الذي
هو في البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان
الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة ولا مجاز الا ترى
انك اذا قلت ابن يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا

وعلى الرابع بالتوقيف انما سوغه مذهب البعض والسكاكي

ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف انما سوغه مذهب

ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنده لم يتوقف

انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف

صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع

ذايع في كلام الجميع من غير توقيف الباب الثاني في احوال المسند

اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره

وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لو انه

لا بواسطة الحكم او المسند مثلا لكونه مسندا اليه مجكوما مؤكدا

او متروك التأكيد ولكونه مسندا اليه المسند مقدما او مؤخرا

معرفا او منكرا ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى

بالتقديم اما حذفه قدمه على ساير الاحوال لانه عبارة

عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لتأخر وجود

الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية

المقام وسوان يكون السامع عارفا به لوجود القراين والثاني

الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول

نعلوما مقررا في علم النحو اقتصر ههنا على الثاني وتفصيل الثاني

مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث

اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن بناء على الحقيقة وفي نفس

الامر بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من

الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث

عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق

به غرض من مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع

ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل و

اللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر

وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله

بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت

انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال

تخييل لان الدال عند الحذف ايضا المعول عليه بالقراين

والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند

الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على

العقل كقوله قال لي كيف انت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز

والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة

هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقراين

الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما

له او ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له

او تأتي الانكار لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتأتى لك ان تقول ما اردته بل

زيد بغيره او تعينه او ادعاء التعين او نحو ذلك كضيق

المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجره وسآمة او فوات فرصة او

محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول

الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقول هذا غزال فاصطادوه

وكالاخفاء عن غير المخاطب من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال

الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من
اخزم او على تركه نظايره كما في الرفع على المدح او الذم
او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد
لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا
فتى من شانه كذا وكذا او بعد ان يذكروا الديار والمنازل
ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون
المسند اليه المحذوف هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى
المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف
بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم
الاعتناء بشان قاتله واما المقصر ان يقتل ليؤمن من شره
وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه يبلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن
ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي
الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد
في الذكر او ابلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على
اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت
كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه اما لان المتكلم
لا يقدر ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم
واما لانك لا تقدر على استماعه لايحاشه السامع واضجاره لضيق القلب
واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول
عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه
على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه اولئك

على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون فتكرير اسم الاشارة
تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح
فجعلت كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي
لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيم او اهانة
او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث
الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا
للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام
في مقام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث استماع اللفظ
وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير
ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقول لك من نبيك فتقول
نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله ص الى غير ذلك
من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او
الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له
سبيل الى الانكار وهذا كله مع قيام القرينة ومما جعله
صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى
كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو
ذاهب وخالد في الدار واعترض المص عليه بانه ان قامت
قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه
بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما
امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك لترجيح الذكر
على الحذف وان لم يقم قرينة ذكره واجبا لانتفاء شرط

الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لا ختصار قرينة الحذف وتحقيق لها لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو نعم الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل لان ذكره واجبا لا مجازا ونحقق ما يكون من قبيل الا موجبا وقد يكون ذكره واجبا ولا يقتضي الحال فالجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وبين مقتضى الحال فانه كثيرا ما تقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة فهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند عكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك ان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة الحكم او لازمه وهو انه حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هيهنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند او المسند اليه

تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة فان فيه اتم فائدة ثم التخصيص هو التعريف لان كمال التخصيص والتنكير وان امكن ان يخصص بوصف يجب ان لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر وقد يترك الخطاب مع معين الى غيره اي غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب

مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب

وفي بعض النسخ فلا تختص بها اي برؤيته حالهم مخاطب او برؤيته مخاطب على حذف المضاف

فالخطاب للاستغراق وقد يترك الى غير معين نحو فلان اللئيم ان اكرمته اهانك وان

احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه

في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى الآية اخرج في صورة الخطاب

لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه او بقوله فتخرجه في صورة

الخطاب نصب على المصدر وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي يحمل على هذا

آخر عدم ارادة مخاطب معين في الارادة العموم وبالعلمية اي تعريف المسند اليه

بايراده علما وهو ما وضع لشيء بعينه مع جميع مشخصاته وقدم على بقية المعارف لانها

اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع

ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء

اي اولا واحترز به عن احضاره ثانيا بضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم

مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره

بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه

فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بالمسند اليه

معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين

ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذلك القيد وانما هو لتحقيق مقام العلمية فلا

باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كذا في الشرح ثم ان قول الفاضل

ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان

الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم

بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس

لفظه بغير احضار لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم

الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكفي ان هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به

وبعد التسليم فالتنبيه بكون احترازا عن سائر المعارف لا يكون لتخصيص

ما ذكره به لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع

ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معنى

ابتداء اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر

المعارف فانها تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وانما

الجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام

كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك والاخص على انه صنف ان

الوجه ما ذكره او لا نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت

منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن

زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر

في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا ترى ان قولنا لا

اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان

الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما

افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في

هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء عن نفسه او مطلق المعبود

لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بالحق والله علما للفرد فيلزم الكذب ل

الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق

العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق

لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او

او اهانة كما في الالقاب الصالحة للمدح او الذم او كناية عن معنى يصلح العلم له نحو

ابو لهب فعل كذا او في التنزيل تبت يدا ابي لهب اي جهنمي

لان انسب به اي اللهب بين علاقة الملابسة اياكما يقولون هو ابو الخير وابو الشر و

اخو الفضل ونحوهما لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم

فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم

الى الملزوم على اختلاف المذهبين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع

الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهذا القدر كاف في الكنايات

الاصلية ومجاز الكناية انما هو بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك

الشخص مما انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غيره وذلك لانه

قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء فحيث

ان ابا لهب انما استعمل ههنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كان

طويل النجاد مستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طويل القامة ولو قلت

رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا كان تشبيها واستعارة لا كناية فلا يوصف

يكون استعارة تصريحية ولا يكون من الكناية في شيء غلطا من زمان

هذا المقام من مزالق الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك

او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع من غير حصر نحا ذلك

ينا سب اعتبار في الاعلام او بالموصولية اي تعريف المسند اليه بالموصولية

براده

موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب

يعرف مدلوله بالعين والقلب بخلاف الموصول ثم الموصول والمعرف باللام سواء

في رتبته ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف

اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيه مذاهب

اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة

معلومة الانتساب الى ما هو المسند اليه بحسب الاعتقاد لان وضع الموصول على ان

يطلق المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل

فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان

تخصصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة

معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة

فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك

ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه بخلاف الموصولة فانه

وضعها على ان يتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو

المقام الصالح للموصول ثم المصنف اشار الى تفصيل البواعث الموجبة

الى الموصول بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي

كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم ايضا علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق

لا اعرفهم او لا اعرف عددهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير

اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة

المفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب فكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء

الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال ان يغلبه عليه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام

مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن

من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية في النزاهة [illegible]

معناه زيادة تقرير المسند لانه [illegible]

بل تقرير المسند [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ومنه الاية ثم [illegible]

او التفخيم [illegible] نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم [illegible]

[illegible]

نادوا لمغتفرة ... ذلك أنهم أو تنبيه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة بن الطيب من قصيدة يعظ

فيها بنيه إن الذين ترونهم أي تظنونهم إخوانكم يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا أي تهلكوا

أو تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك إن القوم الفلاني وجعل

صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الإيماء إلى وجه بناء ذريعة إلى التنبيه على الخطأ ورده المص بأنه

ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر إلا بعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه وجوابه أن

الوصف الذي شاهد الصدق على ذلك إذا قلت عند جماعة يعتقدون في جماعة يظنون أنهم إخوانهم

فلعل أن الذين يظنونهم إخوانكم كان فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر ينافي الأخوة

ويباين المحبة أو للإيماء إلى وجه بناء الخبر أي طريقه ... هذا ... على وجه

جنسه أي على طرزه وطريقته ... بالموعود ... بشارة أي أن بناء الخبر عليه من

... أن الطريق ... العقاب ... أو نحو ذلك ... الفعل

... نحو إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين

فإن فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والإذلال ... الإعلام

ثم إنه أي الإيماء إلى وجه بناء الخبر ربما يجعل ذريعة أي وسيلة إلى التعريض بالتعظيم لشأنه أي شأن الخبر

نحو إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتا أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد دعائمه

أعز وأطول من دعائم كل بيت ففي قوله إن الذي سمك السماء

إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما إذا

قيل إن الله أو الرحمن أو غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم

بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أرفع منها

وأعظم أو شأن غيره أي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم

الخاسرين ففيه إيماء إلى طريق بناء الخبر ما ينبئ عن الخيبة و

الخسران وتعظيم لشأن شعيب وتوقيره وقد يجعل ذريعة إلى الإهانة

لشأن الخبر نحو إن الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه أو شأن غيره

نحو إن الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق

الخبر نحو إن التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها

غول فإن في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة إليها إيماء إلى أن

طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم إنه

يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا

معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الإيماء وسقط

اعتراض المص بأنه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الإيماء ذريعة

إليه ألا ترى أن قوله الذي سمك السماء أو البيت ظاهره أن الذين

ترونهم البيت فيه إيماء من تحقق الخبر وقد يجعل ذريعة إلى التنبيه

على الخطأ كما مر فأحسن التأمل في هذا المقام فإنه

من مطارح الأنظار ومتفاضل العلاقة قد وقع فيه غرر المختار

الوجه في الايماء اي وجه بناء الخبر بالعقوبة والسب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين آمنوا
لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة
ربما جعل ذريعة اي كذا وكذا اشارة اي فجعل المسند اليه موصولا
مومياً اي وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء
وان التي ضربت في ان الذين ثم فهم لعدم تحقق السببية
وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه
لكنه هرب من الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا
اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا بد
ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي
على فساد هذا الراي عند المصنف وقد يقصد بالموصول
الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولك جاءك
الذي اكرمك او اهانك او الذي سبي اولاده ونهب امواله
وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك
لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة
اي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام
له واتصل به غرض اي المقام الصالح فهو ان يقصد احضاره
في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل
استعمال الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب
او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل

يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة
العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له فقد اشار اليه بقوله
لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز نحو هذا اي ابن الرومي هذا ابو الصقر
فردا نصب على المدح او الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال
والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد
العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير
المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم هذا الا
للتبكيت كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع
او بيان حاله اي حال المسند اليه في القرب او البعد او التوسط
كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر التوسط لانه
انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة
فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن
الزائد على اصل المراد قلت مثل هذا كثير في علم المعاني كمباحث
التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان
اللغة تتعرض فيها من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني
من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو
زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعين
عند تبيين شيء يتصور اياما كان وكونه متذكرا في هذا المقام

توطئة لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره
اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به
تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه
بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله
منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض
حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل
كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله
منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب
عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني
رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد ضربا فقال ذلك الضرب لان
المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل
وهذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب فهو وان
كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر لفظ
الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العلي العظيم وذلك
قسم عظيم لافعلن كذا لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه
بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند
تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب
المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى
المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اذا جعلت الشيء

على عقبه على انه اي المشار اليه جدير بما يرد بعده
اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت
بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة
الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من
الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان
اورد اسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء
بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح
آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق
الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او
لنحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود
اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان
او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك
لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر
الذي طلبت امرأة عمران كالانثى التي وهبت لها فالانثى
اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله قالت رب اني وضعتها انثى
لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب
اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظة ما وان كان يعم الذكور
والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس

كان المذكور دون الاناث بهو شهد وقد يستغني عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به

بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد ونحو قوله

البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى ما في

وصف المنادى او اسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل

الجنس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد

كقولك الرجل خير من المراة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو

الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك

لان التعريف للعهدية وقد ياتي اي المعرف بلام الحقيقة لواحد

من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته وذلك الواحد للحقيقة

يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة

المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا

في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها

كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند

قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي

بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل

في بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل

قرينة دالة على ما ذكرنا والحقيقة انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن

وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه

فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين

النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس النكرة

المستعمل فيه وقيل انه فالاسم موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه

على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة

في الذهن فاذا اطلقناه على الواحد فانما اردنا الحقيقة ولزم من

الاطلاق على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان

الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا والمعرف نحو ادخل السوق

فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول

مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر

الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ولهذا قال بقوله وهذا

في المعنى كالنكرة وقد يعطى بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه

احكام المعارف من وقوعه مبتدا وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا

ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية

بكونه معرفة وكون اسامة علما

ان عود الضمير قريب وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة

المعرف باللام كما في قوله

كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله

وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون

الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس بعينه كذا في الكشاف

وهو صريح في ان اللام في الذي نفسها من حرف التعريف كما سنذكره عن قريب
وان كان اسما موصولا فيتجه هذا ايضا لان الموصوف المضاف ليس بمعانيه
هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف في ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه
فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع النكرة اعني غير المغضوب
عليهم وصفا له فان قلت المعرف باللام الحقيقة وعلم الجنس اذا
اطلقا على واحد كما في ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة فهو
حقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان
معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها
على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين
على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود
وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسنفصح هذا في بحث الاستعارة
وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي
خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا
من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة
الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره
والتحقيق ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج
فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا
لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف
حيث يطلق لام العهد على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى
ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام
للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة

والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس ومن ان للاستغراق والحاصل ان
المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة
عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما
على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه
علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني و
مثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل
مضافا الى النكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة
فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي فلم يتميز عن
اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى
وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار
حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا من الاشكال الذي
اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا نسلم عدم تميزه عن تعريف
العهد على هذا التقرير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة
بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار
كونه حاضرا في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار
الشيء ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو
ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة
اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله
اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة
بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة
جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف

تعريف عند غير المازني فكان التعيين مبنيا على مذهبه فلذلك الخلاف انما هو في اسم
الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا
يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث نحو المؤمن والكافر
والصالح والطالح فهو كالصفة المشبهة واللام فيهما حرف التعريف
اتفاقا وكلام صاحب الكشاف وفي المفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع
وبالجملة فالمراد بتعميم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره
والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا او اضرب
الفاعلين الا عمرا وهذا فائدة واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف
او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد
من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي
خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج
الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او
رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان او رجال والبيان
في المنفي بلا التي لنفي الجنس نص في الاستغراق وبيان ذلك ان النكرة في سياق
النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا
مرجوحا الا عند عدم قيام قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ
يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق
وقد يستعمل فيه مجازا لكثرة في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا
في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى
وقيتم شرا واذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او
مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني

ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان وفي هذا اشارة الى رد ما ذكره بعض الشارحين
حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه
ولقائل ان يقول ان سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة
المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام الاستغراق
يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو
ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في
التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض
وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم
والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله
يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو
جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع
قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء
المتصل وما قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا
يقتضي الا استيعاب الجموع ففيه ان معنى قولنا جاءني الرجال
جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد
والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا نسلم خروج
الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد
والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل
جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان
كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد
حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منهم

فهو وهم بل هو اول المسند فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى
رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا انه ترك جمع العظم
منبها الى الافراد لطلب شمول الوهن من العظام فردا فردا لحصول
وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد وبعينه يصح اسناد الوهن الى
صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصوله للبعض من العظام دون
كل فرد بل الوجه في افراد العظام ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد
هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود
والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع
لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن
كلها بالتوقيت وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن
ليس هو بعض العظام بل كلها كانه وقع من سامع شك
في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا
المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام
يفيد شمول الوهن الكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام
المفتاح وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار
وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين فافهم
وقد توهم بعضهم انه لا منافات بينهما بناء على ان المراد من قوله لكان
انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن
انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي فارغا كالواحد والاثنين
ومنشأ هذا التوهم سوء التفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع
المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في

فذلك نحو بعضهم نسبوه بحيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين
انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله وما الله يريد ظلما للعالمين انه
نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد
من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما ولا تخاصم عن
خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس
مما سمي بالعالم اذ لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم
المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد
ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد ههنا
الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد
يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم
يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما يسمى بمفرده كيف يكون العالمين
متناولا لكل جنس مما يسمى بالعالم وهل هذا الا تهافت اذ
لا دلالة لقوله يشمل كل جنس مما يسمى به على هذا المعنى وكذا ما قيل
ان العالمين ماهيات مختلفة فينا ولها الجمع بخلاف العظام
وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول
بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان
او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف
في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب
المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف باللام الجنس من حيث
انه هو المفرد صالح ان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه
الى الواحد الا ان وراء ذلك نظرا في تناول الجمعية في الجنس وان المفرد

بنوع نظر وطريق

في تناول الجنسية والجمعية في جمع الجنس لا وحدانه كما في الكشاف
ونحوه قولهم فلان يركب الخيل او نحو ما ركب احد منها مجاز مثل قولهم
بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن
ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف
بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم
يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية
من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من
ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن
العباس رضي الله عنه ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة
واستعمل [illegible] بذلك وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه
من مزالق الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه اقدام فاضل اقدام
وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان ههنا مظنة
اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه
يدل على تعدده والوحدة والتعدد متنافيان فكيف يجتمعان
اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم
لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه
اي الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه
مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل
[illegible] على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف
الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع
عند الجمهور وان حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر والدرهم البيض

واما قولهم ثوب سمل او نطفة امشاج فلان الثوب يتالف من قطع كلها
سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج اي مختلط
فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة
اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق
الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي
هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب
لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب
اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض [illegible] جنيب وجثماني بمكة
موثق بالجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر
ومعناه تأسف وتحسر [illegible] بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه
او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب
وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيمات للمتكلم بان عبد السلطان
عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما
اضيف اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف
نحو ولد الحجام حضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد
الحجام جليس زيد او [illegible] وقد يكون الاضافة لاغنائها عن
تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا
كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح
نحو حضر اليوم علماء البلد [illegible] واعيانهم نحو علماء
فعلوا كذا او كسامة السامع او المتكلم نحو حضر اهل السوق او
لتضمن الاضافة تحريضا على الكرم او اذلال [illegible]

او عيد وكب بالباء ونسخة قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده
فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه
وكذا الوالد او لتضمنها التحقير او التهكم نحو ان رسولكم الذي ارسل
اليكم لمجنون او لاعتبار لطيف مجازي وهو الاضافة بادنى ملابسة
من غير حاجة الى اختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره
سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب فيه الى افادة الاضافة جنسية
وتعجبا كقولهم تذكرت غلامي فزرت الارض الفيح من راحتيها بعض غلا
قبيل الخزامى وذلك لان الاسم اعرف ومعنى الجنسية الفردية
فاذا اضيف اضافة من خواص الخبر دون الفرد علم ان القصد
الى الجنس كالصفة في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء ان شاء الله
تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين
مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى
او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي
نوع من الاغطية غير ما يتعارف الناس وهو غطاء التعامي عن آيات
الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم
بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم
عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتاديته او التعظيم او التحقير
بمعنى انه ارتفع شأنه او انحط مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله
اي ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي
يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم
او للتكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من

الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة
والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات
والمسبه بها وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء
للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي
ذوو عدد كثير عددا ناظرا الى التكثير وايات عظام ناظرا الى التعظيم
وبجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا
فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل
وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة
او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده
يمين لطول الحمل بدله شمالا اي لم يقل يمينه احترازا عن التصريح
بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في
قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف
رحمه الله عليه بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة و
جوهرها لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او
او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه ان اراد ان
بناء المرة ونفس الكلمة يدل على افادة التحقير فهذا لا ينافي كون
التنكير للتحقير لانه محل يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد
من الاية مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر
بين التحقير في نفحة من العذاب وبين نفحة العذاب بالاضافة
ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك
عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب والاولى انه للتقليل المس

وإضافة العذاب إلى الرحمن على ما هو الصحيح الغالب لما ذكره بعضهم بقوله تعالى لمسكم فيما
أفضتم فيه عذاب عظيم ولأن العقوبة من الكريم الحليم أشد لقوله عليه السلام
أعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير غيره أي غير المسند إليه للإفراد أو النوعية
نحو والله خلق كل دابة من ماء أي كل فرد من أفراد الدواب من نطفة
معينة وهي نطفة أبيه المختصة به أو كل نوع من أنواع الدواب
من نوع من أنواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك
النوع من الدواب وصرح بأنه من غير باب المسند إليه لأنه ذكر في
المفتاح أن الحالة المقتضية لتنكير المسند إليه هي إذا كان المقام
للإفراد شخصا أو نوعا كقوله تعالى فلق كل دابة من ماء فتوهم
بعضهم أنه أراد بالمثال مطلق التعليق ليصح التمثيل بالآية
أنه مسند إليه تقديرا إذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء مخصوص
أو ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب
المفتاح أي أنه مثال لكون المقام للإفراد شخصا أو نوعا لا التنكير المسند إليه
وبهذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله
ورسوله وللتحقير نحو إن نظن إلا ظنا أي ظنا حقيرا ضعيفا
إذ الظن مما يقبل الضعف في الشدة فالمفعول المطلق هاهنا
للنوعية لا للتأكيد وهكذا حمل التنكير على ما يفيد النوع
كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الأ
من المفعول المطلق وبهذا انحل الإشكال الذي يورد على مثل
هذا التركيب وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق
حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن

نظن تحملا غير الظن حتى يخرج الظن منه بالاستثناء وقد يحتاج إلى ما ذكره
بعض النحاة من أنه يجوز على التقديم والتأخير أي إن نحن إلا نظن
ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب إلا اغترارا أي ما اغتره إلا اغترارا
ولا إلى ما ذكره بعضهم من أن قولك ما ضربت إلا ضربا مثلا يحتمل من
حيث توهم المخاطب أن تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه
كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاعتبار يصح المستثنى منه
كالمتعددات من الضرب وغيره من حيث الوهم فكأنك قلت ما
فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند إليه للتكثير وعدم
التعيين قوله تعالى أو اطرحوه أرضا أي أرضا منكورة مجهولة
بعيدة من العمران وللتقليل في قوله فيهو ما يخيّل ... ذا الروع عنهم
وبه ما يجود ونطرد الفقر والجدبا أي البعد ثم من فيض وفي سائلك
وشيء يسير من فيضان جودك وعطائك واعلم أنه كما أن التنكير
وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك إذا صرح بالبعض كقوله تعالى
ورفع بعضهم فوق بعض درجات أراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الإبهام
من تفخيم فضله وإعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله أو يرتبط بعض النفوس
حمامها أراد نفسه وقد يقصد به التحقير أيضا نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس
والتقليل نحو كم هذا الأمر بعض اهتمامه ووصفه أي وصف المسند إليه
أخر ذكر التوابع وفي الفصل من التنكير جريا على ما هو المناسب
من ذكر التنكير بعقب التوصيف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا إلى أن
في الفصل كثيرا من اعتبارات التوابع إنما يكون مع تعريف المسند إليه
المسند إليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه و

اعتبارات والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به المصدر
وهو الأنسب هاهنا وأوفق بقوله وأما بيانه وأما الإبدال منه يعني أما الوصف
أي ذكر النعت للمسند إليه فلكونه أي الوصف مبينًا له أي
للمسند إليه كاشفًا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق
يحتاج إلى فراغ يشغله ونحوه في الكشف أي نحو هذا القول في
مجرد كون الكشف لا في كونه وصفًا للمسند إليه قول أوس بن حجر في
مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة أولها أيتها النفس أجملي جزعا
إن الذي تحذرين قد وقعا إلى قوله إن الذي جمع السماحة و
النجدة والبر والتقى جمعا الألمعي الذي يظن بك الظن كأن
قد رأى وقد سمعا الألمعي واليلمعي الذكي المتوقد وهو إما مرفوع
خبر إن أو منصوب صفة لاسم إن أو بتقدير أعني وخبر إن في قوله بعد
عدة أبيات أودى فلا تنفع الإشاحة من أمر لمن قد يحاول
البدعا فالألمعي ليس مسندًا إليه وقوله الذي يظن بك الظن وصف له
وصفًا له كاشفًا عن معناه كما حكي عن الأصمعي أنه سئل عن الألمعي فأنشد
هذا البيت ولم يزد عليه ونحوه في النكرة قوله تعالى إن الإنسان خلق
هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا فإن الهلع سرعة
الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير أو مخصصًا أراد
بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك أو رفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص
عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فإنه كان
بحسب الوضع محتملاً لكل فرد من أفراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك
الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الأفراد المتصفة بالعلم

والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر
عندنا فإنه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال أو لكونه
الوصف مدحًا أو ذمًا أو ترحمًا نحو جاءني زيد العالم أو الجاهل أو الفقير
حيث يتعين الموصوف أعني زيدًا قبل ذكره أي الوصف والتعيين إما
بأن لا يكون له شريك في ذلك الاسم أو بأن يكون المخاطب يعرفه بعينه
قبل ذكر الوصف وإنما اشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصًا أو تأكيدًا
أو لكون الموصوف متضمنًا لمعنى ذلك الوصف نحو أمس الدابر كان يومًا
عظيمًا فإن لفظ أمس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان
المقصود وتفسيره كما في قوله تعالى وما من دابة في الأرض
ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس
لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد
هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة واعلم أن الوصف قد يكون
قد يكون جملة ويشترط فيها تنكير الموصوف لأن الجمل التي لها محل من
الإعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يناسب
من الجملة نكرة لأنه إنما يكون باعتبار الحكم الذي يناسب التنكير
وينبغي أن يكون هذا أمرًا وحكمًا ثابتًا أن الجملة إلا أن التنكير والنعت
من خواص المفرد ويجب في تلك الجملة أن تكون خبرية كما صرح به لأن
الصفة يجب أن يعتقد المتكلم أن المخاطب بالموصوف عالم باتصاف
الموصوف بمضمونها قبل ذكرها ويتميز بها الموصوف عند المخاطب الموصوف
ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة
فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب وقوعه قبل ذكرها والإنشاء

يثبت كذلك نحو قوله عنها صفة او صلة وانما يكون بتقدير القول على ما هو المشهور
بين النحاة فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله وان منكم لمن
ليبطئن ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة
صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية
محتملة للصدق والكذب والغرض تاكيد الاخبار والقسم لمزيد تاكيد والانشاء
انما هو في الجملة القسمية مثل قولنا والله اقسم بالله ونحو ذلك فهذا انما هو ان
الشرطية جزئية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه الله تعالى ما يجزم بان وجوب العلم
انما هو في الصلة دون الصفة حيث في قوله تعالى فاتقوا النار التي
وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان يكون قضية معلومة للمخاطب
ويحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم
نارا وقودها الناس والحجارة ثم نارا وانما جاءت النار ههنا معرفة
وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة
فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه ثم جاءت في سورة البقرة
مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال المخاطب
لابد ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين
وفي هذه علموا من السماع من النبي عليه السلام والمشركون لما سمعوا الاية علموا
هو في سورة البقرة واما تاكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه
اي تحقق مفهومه ومدلوله اي جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن
به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع من سماع لفظ
المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على رفع التجوز
او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على

على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير
كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة رحمه الله عليه
في شرحه ان المراد بمجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم
والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو لا تكذب انت من ان
تاكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم
يرد التاكيد الاصطلاحي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه
يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير
بل التقديم الا ترى الى تصريحه بانه يستفيد في نحو عرفت انا وعرفت انت
تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه ان السكاكي لم يورد تحقيق
تقرير الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في بحث
تاخير المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة
الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم
كما يجعل قوله في الايضاح كما سيأتي اي بعد هذا ولم يتعرض
يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه
موصوفا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما
يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص
الحاصل من ... وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان
حيوان في التاكيد الذي لرفع توهم عدم الشمول مع انه ليس من
التوكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا
حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في

في اثبات مقتضى المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان
توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت وانت عرفت او
تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط
عن ارتكابه غيره بما ذكر من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم
بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد
القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او دفع توهم
السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل
السهو ولا يندفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر
او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم
ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل
الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص
واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع
بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم و
واستقلال كل منهم بشأن وهذا يزداد التعيين والتقرير على
السبيل الكل لانه لا يجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على توهم و
ههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا
فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا
كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز
واما الكلام تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه بقولنا
يفيد كلهم الشمول انه يوجب من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من

من اللفظ والاقرب انه تسمية تاكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المقتضي
للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومجازا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني
الرجلان كلاهما فقد اشار الى دفع توهم عدم الشمول لان المثنى نص
في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الوجه
انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع
سهوا وهذا اذا توهم السامع ان الجائي رسول الرجلين او نفس احدهما
ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما
وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر [illegible] في نحو ذلك فانما
وذلك تاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب
المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم
صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح
من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكر صاحب
الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما
للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة
لذلك وفي قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد
وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان توسم هذه الدعوة
وسما وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل
على ان عطف البيان لا يلزم ان يكون اسما مختصا بمتبوعه
ما ذكروا في قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ان الطير عطف
بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد
فالحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة

وفيه إشعار بكونه علماً في معنى الصفة فإن قلت قال في المطول في قوله تعالى لا تتخذوا إلهين
اثنين إنما هو إله واحد في باب الوصف وذكر أنه للبيان والتفسير وعبارة السكاكي
في باب عطف البيان مصرحاً بأنه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت
ليس في كلام السكاكي ما يدل على أنه عطف بيان صناعي لجواز أن يريد أنه
من قبيل الإيضاح والتفسير وإن كان وصفاً صناعياً ويكون إيراده
في هذا البحث مثل إيراده لكل رجل عارف لكل إنسان حيوان في بحث
التأكيد على ما يبدو إلى السكاكي ويكون مقصوده أنه وصف صناعي
جيء به للإيضاح والتفسير لا للتأكيد مثل أمس الدابر على ما وقع في كلام
النحاة وتقريره أن لفظ إلهين حامل لمعنى الجنسية أعني الإلهية
ومعنى العدد أعني الاثنينية وكذا لفظ إله إنه حامل لمعنى الجنسية
والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الأول النهي عن اتخاذ
الاثنين من الإله لا عن اتخاذ جنس الإله وفي الثاني إثبات الوحدة
من الإله لا إثبات جنسه فوصف إلهين باثنين وإله بواحد إيضاحاً
لهذا الغرض وتفسيراً وهذا الذي قصده صاحب الكشاف في قوله
الاسم الحامل لمعنى الإفراد أو التثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد
المخصوص فإذا أريد الدلالة على أن المعني به منهما والذي يساق له
الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا الكلام وقوله يؤكده أي يقرره
ويحققه ولم يقصد أنه تأكيد صناعي لأنه إنما يكون بتكرير لفظ
المتبوع أو بألفاظ محفوظة فما وقع في شرح المفتاح من مذهب
صاحب الكشاف أن إلهين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعي
ليس بشيء إذ لا دلالة لكلامه عليه بل صرح في المفصل بقوله نفخة واحدة

مثالا

مثالا لما هو وصف مؤكد نحو أمس الدابر فالحق أن كلاً من اثنين وواحد
وصف صناعي جيء به للبيان والتفسير كقوله تعالى وما من دابة في الأرض
ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف في الأرض صفة لدابة ويطير بجناحيه
حيث وصف في الأرض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على أن
القصد إلى الجنس دون العدد كما صرح في باب الوصف فالآيتان نظيرتان
في أن الوصف فيهما للبيان ويفترقان من حيث إنه في آية إلهين
اثنين وإله واحد للبيان أن القصد إلى العدد دون الجنس وتقرير
هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه لمنصف به يتبين أن
لا خلاف هنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمعتمد على ما توهمه
القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على أنه عطف بيان لا وصف
بأن معنى قوام الصفة بالعدم بدلالة على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن
الحاجب وليس في اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في
متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على أن القصد في متبوعهما
إلى الاثنينية والوحدة دون الجزء الآخر أعني الجنسية فكل
منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة وأورد
عليه أن أريد أنه لم يدل إلا بدلالة على معنى في متبوعه فلا يصدق تعريف على
شيء من الصفة لأنها البتة يكون لتخصيص أو تأكيد أو مدح أو نحو
ذلك وإن أريد أنه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض
من دلالته عليه شيئاً آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز أن
يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنين والوحدة ويكون الغرض
من هذا بيان المقصود وتفسيره كما أن الدابر ذكر ليدل على معنى

الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك على التحقيق الاتي

ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا
عن الوصفية ثم رد بانه ليس ببدل غلط بل انه لا يقوم مقام
المبدل منه وفيه ايضا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل
منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء
الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا او الجن بدل من شركاء و
معلوم انه لا يصح تقوله وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال
الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النسبة انما هي على التجاوز
الاثنين من الالهة على ما مر تقريره واما الابدال منه اي من المسند
اليه ففي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر
الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه
في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة
التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون
عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين
وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا
من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه
فنحو العين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون
البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه العين و
سلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه
ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى

تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء ملخصا
ومفصلا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في
فصيح الكلام فان قلت لم ما كان في بدل الغلط زيادة التقرير وفي التوكيد
للتقرير قلت لان في الظاهر من لفظ المفتاح على عادة افتنانه
في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة البيان اي الزيادة
التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة
والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه هو
نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل
التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان طريق المستقيم
بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال
باعتبار ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في
البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون
بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف
ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه
بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل
البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد
الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير
كما مر وكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع
في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فللتفصيل
المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل

من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي الثبوت
للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز
بقوله مع اختصار عن جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل
مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او تفصيل
المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده
متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد
وعمرو وبعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم
جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلثة مشتركة في تفصيل المسند وتختلف
من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته
للمتبوع بلا مهلة وثم تدل على ذلك مع مهلة وحتى انما [illegible] الآن
على ان ما قبلها [illegible] الا ان يبلغ ما بعدها و
التحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف
الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة
الفعل لما بعدها قبل [illegible] البتة لما بعدها [illegible] كما في مات كل اب حتى آدم
او في اثنائها كما في ماتت الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني
القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم
فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا
وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان
قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه
ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت في الشرح
نعم ولكن [illegible] او وضع الكلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه اليه

الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وحقيقة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على
مجرد اثبات الشيء للشيء ونفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود
من الكلام وهذا مما لا ينبغي ان يشك فيه انتهى كلامه فمعنى نحو جاءني
زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة
حتى كأنه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب
والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند اليه لا غير حتى لو
قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد واحتمل
انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية
فان قلت فلم لا يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل
للمسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف
واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى
الذي يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم
ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب
وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان
عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو
لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح
ولم يذكره المصنف ههنا لكونه مثل لا في رد السامع الى الصواب لان لا تنفي
الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه
عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في نحو ما جاءني زيد لكن عمرو
لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما
وملائمة لانه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم

وفي فائدتها شبيهها بالاستثناء وهذا صرح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو
لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو او على ما وقع في المفتاح واما
انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك فعلى ان يكون قصر افراد فلم يقل
احدا وصرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني
زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى
التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل
ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل
مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا
واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد
قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع
السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو
ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء
الحكم عن المتبوع قطعا فحينئذ يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد
البتة كما في لكن وهذا ليس كلام المصنف في بحث القصر ومذهب
المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت
او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني
عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال
مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في النفي على مذهب
واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب
بان بل في المثبت للانتقال وفي النفي على مذهب المبرد ولا يقع
في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره

بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد
في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او النسيان من المتكلم
او التشكيك اعني ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو
او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير
او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت
الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن
لا من حيث انه مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وفي اعادة السكاكي من
حروف العطف في المفرد والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها ووقوعها تفسير المفسر المجرور من غير اعادة الجار وللتفسير
التفصيل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا
نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل و
انما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى
عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وحدا او نحن نقول
لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه
لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند با
لمسند اليه وجعله بحيث لا يتعداه الى غيره كما في المفتاح انه لتخصيص المسند
بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا
الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه
يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه والتحقيق
الى المسند اليه بالمسند نحو قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم
ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو

فان قلت الذي يفهم من الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصر المسند على المسند اليه لان معناه
جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعم غيره قلت نعم ولكن غالب استعماله
في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة
قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص
مختصا بالذكر وكان المعنى جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه
بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه
الا ترى ان قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك
ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه
يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف
في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون
الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين
وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون
تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم
مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا
غلط منشأه عدم تدربهم في هذا الفن وقلة التدبر لكلام
القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام
اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام
معنى غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد انه
هو البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول
لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة
وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته

حق تصوره

تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك تعني زيدا فانه الحقيقة فيه وراء
ذلك فظهر ان معنى الحصر بالاسناد هل نحن في حقيقته فزيد هو هو بعينه فهذا
وامّا ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا المعنى للتعريف وفائدة
لا لمعنى الفصل بل صرح في هذه الاية بان فائدة الفصل الدلالة
على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند
ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص
اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم
الاسد وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة
هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص
بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان
الله هو الرزاق اي لا رزاق الا هو او قصر المسند اليه على المسند
نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب
الا المال فقد يراد الطيب اذا كان اسباب السكر والغضب معا فالحيوان
في الكلام اي لا شيوة الا الكلام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه
فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف في
بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم
تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل
ونحو ذلك مما يبقى معه التقديم حكمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم
لا على نية التاخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد
الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة
فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني وهو ادعاء

انكشف انه هو الفرق البادي وكلامه ايضا مشعر باطلاق التقدم على

فلكون ذكره اي ذكر المسند اليه اهم قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجد

اعتمادا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن

ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس

انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك

العناية وبم كان اهم ولتخيل هذا الكلام ولاجل هذا اشار المص الى تفصيل وجه

كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه

ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون كذلك

ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم

هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي

العدول عنه فلذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو

العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل

قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند

على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في

المبتدا تشويقا اليه ومن اجل هذا كان حق الكلام ان يطول المسند اليه

ويعلم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله

اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا و

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت

البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان اعادة

الاموات كيف تكون من الرفات كذا في شرح السقط وقيل بانه هم

امر الآية اختلف الناس فيه الى ضلال وهدى يعني بعضهم نفور

يقول بالمعاد وبعضهم بالقوت وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من

الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا القفقس

على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل المسرة او المساءة

للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام

انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه

نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل

جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه

بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الذي اهدى شرب

ويطرب دلالة على انه يصدر عنه الفعل حالة تجاري على سبيل الاستمرار

بخلاف قولك شرب الذي اهدى ويطرب فانه يدل على مجرد صدوره عن المسند اليه

ذاتا او لاستقصاء وفي هذا المعنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا

بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اذا وبالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر

الثاني الاخبار والمعنى كما فهم من الثاني اي نفس معنى خبر المبتدا اعترض

عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون

تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوعه مطلقا اي اثبات

وقوع الخبر مطلقا فلا يصح ايضا لانه في احوال متعلقات الفعل انه لا غرض

عندنا اثبات وقوع الفعل لكن المسند اليه الا ابتدا ووقع الخبر مطلقا

نعم لو قيل على المفتاح لكان من مقتضيات التقديم دلالة الكلام على الاستمرار

بل انما يدل على الفعل المقتضي للمسند اليه وقد نبه ان الكل

لكان وجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله شعر متى تهزز بني قطن تجدهم

سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان

ضيف الم بهم

ضعيف الفهم ضعيف والمراد بهم ضعيف كذا في المفتاح اي يحيل الى الاستشهاد
هو قولهم هم ضعيف بتقديم المسند اليه فتقوية الحكم بهذا التقسيم باعادة
لفظ الابتداء واعترض عليه ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص
منه ولا يكون الخبر فعليا على ما سيأتي نحو انا سعيت في حاجتك
والجزء هنا اسم فاعل ان جمع فانه مخفف في اثبات منع هذا الشرط
لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت
عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك على الحصر فيه
صفة بابيض فيه بحث لظهور ان الحصر في قوله هم خفوف غير مناسب
للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر
الذي اشار اليه في قوله واما انه المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان
يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه لمعين وهذا بعيد
لكن يرد على هذا ان كون التقديم مفيدا زيادة التخصيص نوع خفاء على الظاهر
او ورود في دلائل الاعجاز ظاهرا ما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم
المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي
عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به صاحب
المفتاح قائل بالظهور فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو ما انت علينا
بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا
فصل من غير الاسم والبلاغي قرب منه نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله
مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره
على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء
ثبت انه مقول لغيري وانت تريد نفي كونك القائل له وانما قوله والا فقد

هذا منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب
اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى من عداك
ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته
لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت
ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي
قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر
المسند اليه فيقال ما قلته انا ولا احد غيري اللهم اذا قامت قرينة على ان
التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين
احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول
لك انت قلت لا غيرك فيقتضي الحال ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار
نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن
انكاره كما في المفتاح بخلاف قولك ما انا بنيت هذا الدار ولا غيري فانه
لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم
قد راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم
في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم ليتحقق تخصيص المسند لان المنفي
هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم
ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان
المنفي هو رؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من
افراد الناس على الوقت واضح فان اداة النفي للسلب الكلي لان نفي الرؤية
الواقعة على الكل ولا الا نفيا فرد انما يثبت الرؤية الواقعة على البعض من الناس
يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا الحكم بغير من الناس

على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد وانه عزى بعضهم الى ابن الحاجب
انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا او ... لم يستعمل بلا ... الا في الواو والا
في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم
انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الا ان احدا
يستعمل بمعنى الجميع ... وقد ... عليه ... الجمع ...
في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين وقوله
في قوله تعالى لستن كاحد من النساء ... جماعة من جماعات النساء
وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس
مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح
انه بحسب وضع اللغة لانه قال ... اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي
فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل انه مبني على ان احدا ههنا اسم في
معنى الواحد لا بمعنى الموصوف ... مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا
او مؤنثا اي لا احد من الافراد او المثنيات او المجموعات وان كان احد
ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس فيلزم المجاز المذكور
وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو ما رايت ... وما انا ...
شيئا وما انا قلت شعرا او غير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما مر
فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد ههنا بمعنى ...
الكثرة من الواو ... ان لا يكون بمعنى الجمع
ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت كل الناس والمنع ...
هو ا رويته او افعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل
ان المفهوم من نفي الروية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب ...

سلب حكمي وقولنا ما انا رايت احدا او ما انا ... عموم النفي ...
هو سلب كلي وحقيقة بالمتكلم يقتضي ان يكون غيره ... هذه الصفة ...
ان ... انه لم ير احدا وعدم ... يقتضي ان يكون ...
كل احد بل لا يكون احدا الا ان سلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي
لان نقيض السلب الكلي يستلزم سلب الجزئي فيصح ان الروية الواقعة على
كل احد منفية ولتم ما ذكره المصنف لانه يقول المعتبر هو المفهوم الصريح
لزم امتناع ما انا ضربت زيدا الا ان ... يستلزم ... القرب
الواقع على كل احد ويلزم المجاز المذكور وتحقيقه ان ... اللزوم
بان ... لا يقتضي اختصاص اللازم بجواز كونه اعم ... العلامة
في شرح المفتاح ان المقصود في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما ...
في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب على ما ... رايت
كل احد ... لان المخاطب في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط
كما هو حكم التقديم فيلزم ان يكون ... الفعل الواقع على المعمول
على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ... عاما فعام وان ...
فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن ... على ...
والتقدير كلامه اعترض عليه بعض المحققين بان ... بعد
تعيين الفاعل ههنا هو سلب الكلي ... عدم روية احد من الناس
فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس
واصاب ... في تعيينه ... انه غيرك ...
الغير فتنفيه ... السلب ... عدم رويته
احد من الناس ... ايجابا وسلبا لم يكن

الخطاء اذا قال محب هذه الكلمات الدايرة فى هذا المقام على السنتهم ووقع فى عبارته
ومنشاها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم
المسند اليه على الفعل وحرف النفى جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف
النفى عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص فى نحو ما انا قلت كذا مثله فى
نحو انا ما قلت كذا او ليس هذا اول قارورة كسرت فى الاسلام
فنقول محصول الكلام انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفى
جميعا فحكم الحكم المثبت ياتى تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما نذكر عن قريب
واذا قدم على الفعل دون حرف النفى فهو للتخصيص قطعا لكن
فرق بين التخصيص فى النفى فان قولك انا ما سعيت فى حاجتك
عند قصد التخصيص انما يقال لمن يعتقد عدم سعى فى حاجته واصاب
لكنه اخطا فى فاعله الذى لم يسع فزعم انه غيرك او انت مع الغير كما ان
وقولك ما انا سعيت فى حاجتك انما يقال لمن يعتقد وجود سعى واصاب فيه لكنه
اخطا فى فاعله الذى سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو ما
انا سعيت فى حاجتك فهو على ما اشار اليه العلامة انما يقال لمن اعتقد
وصاحب لكنه اخطا فى فاعله فزعم انه انت وقد اشتمل على مشاركة الغير ولا
بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذى ذكر فى المنفى ان عاما
فعام وان خاصا فخاص على ما حققه الشيخ اذ قلت ما انا قلت هذا كنت
نفيت ان تكون القائل له وكانت المناظرة فى شئ ثبت
انه مقول وهذا صريح فى ان يكون المنفى عاما وكان خلفا من القول ان
ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رايت
احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان غيرك قد قال كل شعر فى الدنيا

فى الدنيا واكل كل شئ يؤكل وراى كل احد من الناس فقد نفيت ان
تكون هذه الكلام فاذا اعتقد مخاطبك ان انسانا ما لم يقل شعرا قط
او لم ياكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس واصاب فى ذلك لكنه
اخطا فى تعيينه فزعم انه غيرك او انت مع غيرك فلا بد ان تقول له
انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس
فقد يكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذى لم يقل شعرا انا الذى
لم ياكل اليوم شيئا انا الذى لم ير احدا من الناس لان اللازم
من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ولكن
فيه ان لا يكون قد قال شعرا واكل شيئا وراى احدا ولا يصح فى
هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا وما انا اكلت اليوم شيئا
وما انا رايت احدا الا انه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه
الذى ذكر فى النفى من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل الكلام
على من اصاب فى نفى الفعل واخطا فى من نفى عنه الفعل فزعم انه
غير المذكور وحده او هو بمشاركة الغير كما اذا قدم المسند اليه على الفعل
وحرف النفى جميعا بل الواجب فى ايلائه حرف النفى ان يكون المخاطب
مصيبا فى اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا فى اعتقاد انه
فاعله هو المذكور وحده او مع مشاركة الغير فلتتنبه لهذا واما ما انا ضربت
الا زيدا الا انه يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد
لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون فى المثبت كذلك لما تقدم
وفى هذا اشارة الى رد على الشيخين عبد القاهر والسكاكى وغيرهما

حيث علل امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون
ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا يكون
ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرناه لا ما ذكروه لانا لا نسلم
ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان
مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي انما يكون
اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما يكون
المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب
مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد
ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت
الا زيدا لانه ينفي ان يكون انت الفاعل الا انه الفعل يعني ان
الواقع على من عدا زيد اسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان
النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته
ونفيت ان تكون فاعلا فلا يكون زيد مضروبا بذلك على غيرك
ايضا وهذا التحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم
يقتضي ان ينفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه
لنفيه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان
النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب مجملا على افراد
غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون
هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد و
قعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبت
فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا بهذا الضرب الذي فرض في

في فاعله لا يلزم ان يكون مضروبا له اصلا لانا نقول المنقض بالا هو نفي
الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه
وهذا محصل ما فيه من ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون
ضربت زيدا اجدر بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه
الا الفعل اصلا بل المراد ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل
المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات
دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست
الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انا ضرب كل احد الا زيدا
وانت نفيت الا ان تكون انت وذلك الا انت [illegible] اعلم
ان ما ذكره المصنف ليس مخالفا لما في مجرد التعليل بل نظر اذ ربما
في نحو قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فالامتناع
فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قرأ كل القرآن سوى سورة
الفاتحة وعندهم يمتنع بهذا لاقتضائه ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم
غير مقروءة له تمام هذا المبحث والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى
ان ولي المسند اليه المقدم على الفعل حرف النفي فهو يفيد التخصيص
قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي
بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم
المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص
وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص
ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر
الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت

في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا
لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثالث قصر افراد ولو اكد
على الاول بنحو لا غيري مثل انا زيد لا عمرو لا انا سواي وما به
وذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك
نحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب
السامع والشبهة في الاول انه الفعل صدر من غيرك وفي الثاني
انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول
نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد ياتي
لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي
الجزيل قصدا الى ان يقرر في ذهن السامع ويحقق انه يفعل
يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته
تكرار الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل
منفيا فقد ياتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا
الى تخصيصه بعدم السعي وقد ياتي للتقوي ولم يمثل المصنف الا به
لينبه على التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه
بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من
لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكره
بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا
تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت موكد له على معنى ان
المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن
ان عدم الكذب في هذه الحالة التي اتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما

وانما اسند تاء الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان ليس من هذا ان بل من نفي الكذب
منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص
ولا التقوي بل يفيد صدور الفعل من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او
نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال فقلت سعيت
في حاجتك او سعيت انا في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان
يكون عند السامع وجود سعي في حاجته قد وقع
خطأ منه في فاعله فتقصد ازالة الخطأ بل اذا قلته
اي المثال الاخير ابتداء يفيد السامع صدور السعي
في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان
اي في الفاعل صحيح واني لم يتعرض لنفي التقوي لانه
انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص
البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح
العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز
او السهو والنسيان ما لا يزيدك النظر فيه الا قبحا
على التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء
اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك
او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود السعي صحيحا
من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو
ما قلت في الابتداء لافادة وجود السعي اولا في الا
بتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب
تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت

انما يستعمل رد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود الفعل فانه انما يستعمل لافادة
وجود الفعل فاما ان يكون لانه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار
انه معناه فيكون مجازا او باعتبار انه فيكون سهوا ان لم تعرف انه
ليس معناه او نسيانا ان عرفت في ذلك وانما انتبه فلان لما افلقت اذا استعملت
غير حكاية لانه الا ابتداء بل عند ضلال المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبته
الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فاما كان قد نسبه الى الغير لم يعلمه
كان تجوزا او اذا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على
الا ان من المتكلم وعلى التنبيه من المخاطب ثم بنى على الكلام بانني والشجرة نهى
عن الشجرة هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بنى الفعل على معرف وان بنى الفعل
على منكر افاد التقديم والبناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد
اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان
فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين
ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل
في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من
الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا
الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه
امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل
ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ويعلم ولا اسئل الاعجاز
مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني
على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام
المصنف انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وسيجيء كلام الشيخ ما يخالفه

ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع
من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن شرطه
ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند
تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك
اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل
لان مذهب الشيخ على ما ذكرناه انه ان وقع بعد حرف النفي فهو
للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي
مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا
وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص
قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل
بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله مما المسند اليه
مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم
يمنع مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة
وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي
ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح
بافتراق الحكم بين الصور الثلاثة وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء
لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك فمن اراد التوفيق
بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف اليه اشار بقوله لانه اي التقديم
يفيده اي التخصيص ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه
في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر
ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى وان كان في اللفظ تاكيدا

للفاعل والى الثاني بقوله وقد يقدر عطف على جاز اي وقد يقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه
فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي الحكم سواء
كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير
كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التأخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم
يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز اي يقدر ان اصله قام زيد فقدم
لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني
مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد
بخلاف نحو انا قمت فانه يجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي
واخرجه من هذا الكلام بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي لا
ليكون فاعلا معنى فقط كالتأكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر
بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من
الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل
له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي
للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل
معنى ثم قدم ولولا انه اي التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز
وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة و
هي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا
الباب اعتبار التقديم والتأخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا
رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون
قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير

على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر
لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على التقدير الثاني
اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي نبو هذا التقدير عن مظان استعماله اي موارد
استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر
واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما
اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود
المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم و
التهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب
لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع ويكون
تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيأتي

التوفيق بين الكلامين بذلك لا لمجرد جعله
نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير
لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث
تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد
ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار
كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو
مذهبه ليفيد الحصر فيأتي التوفيق والنكرة الموصوفة
يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك
الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ ولا
موقع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم و
التأخير في افادة التقديم الحصر والحصر في ليس المستفاد

من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده
بدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جائني معناه لا قصير من غير تقدير كونه
موخرا زيد ان على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر
اخويك وقال معنى ما ضربت الا الاكبر وفيه اي وفيما ذهب اليه
السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل
سواء في امتناع التقديم على الفعل ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل
فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما
فلا امتناع في تقديمهما او اياما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي
تحكم لان الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ من التابعية
وهو جائز كما جوز قطعه واطلاق ثياب في قوله والمومن العائذات
الطير انا نقول هذا ليس كذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما
واما اذا جعل مبتدا او اقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع
دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض
منا فكما نعتبر في مجرد قطعه فلنعتبر في زيد قام فان قلت تقديم
الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم
امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالمصدر التاكيد في قوله
بنيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان
كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام
على وجه وبيت الحماسة لو كان في قلبي كقدر قلامة حبا لغيرك ما اتاك رسولي
بعد علم من شدة الكمدة ثم انشكت لاكناف وساكنه فيمن
سنجارا وقبر على قبة فوقها وساكنه عطف على قبر فنحو انا وانت
لعدم

وانت وهو قولنا ما قمت وانت قمت وهو قائم عند قصد التخصيص
ليس بمبتدا وعند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية
وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه
تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمومن العائذات
الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما
جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل و
منع هذا مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل هو التباسه
بالمبتدا بعينه واما قوله فكان كله في ذلك الشهر فبعد ثبوت كون
البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون تاكيدا للضمير المستتر في كان
لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه
وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه
في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديم
على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم
واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم
المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع
والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم قال السكاكي انتفاء التخصيص في صورة
المنكر نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره
اي بغير التقديم كما ذكره السكاكي في نحو شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره
كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان
لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن يستلزم كلامه ذلك حيث
قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء بالنكرة

عجوز تمنى ان تكون فتية وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر تروح الى العطار تبغي شبابها وهل يصلح العطار ما افسده الدهر
وما غرني الا خضاب بكفها وكحل بعينيها واثوابها الصفر

نقل م

لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتنوين او غيره والحصر انما يستفاد من تقديره
التقديم فما يدل عليه بجانب انا لا نقول قد فهم زيادة ان ما يختص بالوصف مع تقدير التأخير
فيه لصحة وقوعه مبتدأ كالعلم فيه انه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف مع ان فعلا
توجيه الكلام بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتأخير في صورة التنكير اذا لم يقصد
التخصيص بالنوع الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما
في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امرأة او لا رجلان ثم لا تم امتناع ان يراد المتأخر
لا فردا لا بل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر
لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي
ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه اي قائم الضمير
مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب
ان دون ان اقول نظيره لانه قائم لما لم يتغير في الخطاب
والحكاية والغيبة في انا قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله
وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه
من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة لا يتغير الخالي عنه نحو انا
غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب
على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مع شبهه بالخالي
عن الضمير يعني ان قوله لتضمنه الضمير علة للاول ويقرب مشتمل على امرين
احدهما المقاربة في التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقوله
لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني ولا يخفى فيه من التعسف
وما اراد هذا المعنى فليقل وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح
ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما

واما في صلة الموصول فيما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة
الاسم لكراهة دخول ما في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا
ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب
في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا
وشابه الخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا
من هو قام في التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل
معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم
من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب
فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت
عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعلناه تبعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في
حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه حكم الافراد نحو زيد
عارف ابوه اي جعلناه تبعا لعارف المسند الى الضمير في عارف المسند
الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله قال المصنف يعني اتبع عارف في عرف
في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله
سهو فلا حاصل لهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم
لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك
لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفي الاي بنحو مثل الامير
حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع الى الامير
حمل وانا لا انخدع فالاولى كناية عن ثبوت الفعل والثانية عن نفيه عن المخاطب
بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا ثبت الفعل لمن يسد مسده
ومن هو على اخص اوصافه ونفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي

لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتنوين او غيره والحصر انما يستفاد من تقديره
التقديم فما بد منه يحتاج لانا نقول قد ذكرنا ان التخصيص بالوصف يمنع تقديم التاخير
فيه الصحة وقوعه مبتدأ كالعلم فدلالته يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف لا فعلا
توجيه الكلام بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يفد التخصيص
التخصيص بغير النوع الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما
في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امرأة او لا رجلان ثم لما امتنع ان يراد المهر شر
لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدموا شر
لان المعنى الذي اراده من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي
ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه اي قائم الضمير
مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب
ان دون ان اقول نظيره لان قائم لما لم تتغير في الخطاب
والحكاية والغيبة في انا قائم انت قائم هو قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله
وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه
من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة لا يتغير الخالي عنه نحو انا
غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب
على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مع شبهه بالخالي
عن الضمير يعني ان قوله لتضمنه الضمير علة للاول ويقرب يشتمل على امرين
احدهما المقاربة في التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقوله
لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني ولا يخفى فيه من التعسف
ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح
ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما

واما في صلة الموصول فقد يبدأ حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة
الاسم لكراهة دخول ما في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا
ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب
في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان مشتملا
وشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاول فبان جعل قريبا
من هو قام في التقوى واما الثاني فبان لم يجعل جملة ولا عومل
معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم
من زيد قائم مبنيا على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب
فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت
عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعلنا تبعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في
حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد
عارف ابوه اي جعلناه تبعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند
الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله قال المصنف فيه اي اتبع عارف في عرف
في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله
سهو فلا حاصل لهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم
لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك
لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود في الاول بنحو مثل الامير
حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع الى الامير
حمل وان لا انخدع فالاولى كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب
بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده
ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي

هو على ما كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا
او ان لا يفعل كذا لا لزم الثبوت لذاته او النفي بالطريق الاولى
والحاصل كناية عن ثبوت الفعل الذي اضيف اليه لفظ غير او النفي
وعن سلبه عنه في الاباء لانه اذا نفي الجود عن غير الذي طي مثلا
ثبت للذي طي ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به
ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير قصد الى ان انسانا سوى
المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوتا ونفيه لانسان
مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه كما في قولنا مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود وقوله غيري
جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتقدم فان التقديم
ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة
تعريض بغير الذي طي بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير الذي طي مماثل له او غير
مماثل له وقوله من غير معناه حتى يكون ذلك القول او الكلام بلا نشيان غير ارادة
التعريض بل لم يثبت من ارادة التعريض كما يقول ضربت من غير [illegible]
لم ينثلم [illegible] ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعل فهو ذا انعام
يستعمل غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من غير شبهه لكونه اي يرى تقديمه كاللازم
لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب
بهما نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سبق والتقديم لكونه
مفيد التقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى
تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى
القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية
لكن التقديم يرى كاللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا

قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا
على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما
ولو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا
عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يأبى ان يرضاه
قيل قد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف
النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد
ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد
من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم
عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي و
التاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم
النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد
وهو ان يكون لفظ كل لتقرير معنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس
وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله بيانه انه لو لم يكن
قبله التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيد النفي يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان
حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان قيل
بان انتفاء كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ممنوع ولو سلم
فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان
هذا القائل خبط في اصل الدعوى بالاستدلال ويكون هذا الكلام لبيان
السبب المناسب والا فاثبات اللغة بالاستدلال وبيان اللازم
اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة [illegible]

العموم ٣

ولما لم يمكن تقرير الربط

بيان كمية افراد المحكوم معدولة المحمول لان حرف السلب قد صار جزءا من المحمول لانفصاله عن الرابط
بعدم ثبوت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب بل انما جعلت موجبة
معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا
صح جعلها السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء
الموضوع فاذا كان قولنا الانسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي
القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة
السالبة الجزئية عند وجود الموضوع كقولنا لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما
متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه
الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام
عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق
عليه الانسان في الجملة وكلما الانسان لم يقم صدق بعض الانسان وبالعكس اذ في التقدير
وجود الموضوع وبعضه في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان
لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا
عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر
وعلى كل تقدير يلزم منها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون
منفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان الانسان لم يقم بدون كل معناه
نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد وجود كل معناه ايضا
كذلك لكان تاكيدا لا تأسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التأسيس فيجب ان يكون
معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تأسيسا معنى آخر لا تاكيدا
المعنى الاول واما في صورة التقديم فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة
لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد

فرد كقولنا لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاولى المستلزمة وههنا المقتضية
لان السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض مع ثبوته للبعض وعلى
كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا
بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار
بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها
نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية
وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله
لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل
في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة
بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة
في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ
كل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان
رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان معناه السالبة المهملة
في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد
فاذا اوردنا عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان
معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس
فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تأسيسا
فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم
السلب ليكون كل تأسيسا لا تاكيدا والتأخير بالعكس وذلك لان
لفظ كل لا يخرج عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما
احدهما يثبت الآخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان

لم يقم لان افادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي
عن كل فرد لانه انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى
اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في
الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افادة
الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال
ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها الى كل لان
انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون
الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان
يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية
ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل
انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افادة في
نفي الاسناد الى كل لا شيء آخر فيكون كل لتقوية ولما كان
لقائل ان يدفع هذا المعنى بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد
الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون لكل لا فادة معنى
كان حاصلا بدونه ح لا يتوجه هذا المعنى اشار الى منع آخر
على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة
الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادة النفي
عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على التاسيس
اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان
نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا

بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا
بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد
وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح
على التاسيس فان لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين
على الآخر والحاصل ان لم يقل انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد و
يلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت
يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة
لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال ان دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي
عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة
فلا يكون تاكيدا لانا نقول انه ان اشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين اولا
يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا
سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل
في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة
قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وهم يبطل
ما ذكرتم بل الجواب ان النفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد
او بان يكون منفيا عن بعض الافراد وثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا
للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد
وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس اما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على وجه المحتمل فيكون
تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله مطلقا ح ولان النكرة

المنفية او عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل
لانا قد بينا فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال
سماها مهملة باعتبار انها ليس فيها سور لفظي دال على كمية افراد الموضوع
لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا
وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب
او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها
ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على قولنا لم يقم انسان
انما هو تعريف الكلية دون المهملة اما لانه لا سور فيها فممنوع او التقدير
انه بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من
شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان
جعلوا السور في السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما
بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك
نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون معنى القضية
ولكون الموضوع نكرة منفية وادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه
في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان او ادخال الالف
واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمل في لغة العرب
وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى
لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عنها وان اسند
كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى
المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل
متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل

المنفي اما ان يكون معطوفا عليه وداخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل معطوفا
على اخرت مع المنفي او جعلت معمولة وكلا الحالين بعيد لان كلا ان اخرت
في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي
فلا يحسن عطفه عليه بل واما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير
عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاء
كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا
فان خصصت التاخير باللفظي لم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل
المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان وايا
ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف اما لو وقع فيه تغيير عبارة الشيخ
وهو قوله او وقعت كلا في حيز النفي بان يقدم النفي عليه لفظا او تقديرا
يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه موضع تقدير الاداة
مرتبة المعمول التاخر عن العامل فلما قربت لجعل عطفا على اخرت
بتقدير الفعل ويكون المراد اخرت عن اداة النفي حال او لم يدخل
اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى
بان بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها
او جعلت معمولة للفعل المنفي اما نافيا على اللفظيا او تاكيدا لم نحو ما جاء
القوم كلهم وما جاء كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او
مفعولا كذلك مثال نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما
نحو كل الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا
على ما سبق وجعل الفعل وهو اخذ في المثال مثال الذي منفيا بلم
لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ونص على ما بين في

النحو وكذا إذا وقعت مجرورًا أو ظرفًا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الأيام
ونحو ذلك فحكم جميع هذه الصور توجه النفي إلى الشمول خاصة لا إلى أصل
الفعل أفاد الكلام ثبوت الفعل أو الوصف لبعض مما أضيف
إليه كل إن كانت كل في المعنى فاعلًا للفعل أو الوصف الذي
حمل عليها أو عمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم تكتب وما
يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبًا وما كاتب
كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ونفي شمول الحكم
ليشملها أو كان الخبر جامدًا نحو ما كل سوداء تمرة لكان أحسن
أو تعلقه أي تعلق الفعل أو الوصف به أي ببعض إن كانت كل
في المعنى مفعولًا للفعل أو الوصف المحمول عليها أو العامل فيها نحو ما كل
ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم أخذت
أنا وما آخذ كل الدراهم فيفيد تعلق إدراك المرء ببعض متمنياته
وتعلق الأخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق و
الاستعمال قال الشيخ إذا تأملنا وجدنا إدخال كل في حيز النفي لا يصح
إلا حيث يراد أن بعضها كان وبعضها لم يكن وفيه نظر لأنا نجد
حيث لا يصح أن يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل
مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين
فالحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي وإلا أي وإن لم تكن داخلة في حيز
النفي بأن قدمت على النفي لفظًا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي
كل فرد مما أضيف إليه كل وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد كقوله
عليه السلام لما قال له ذو اليدين أقصرت الصلاة بالرفع لأنها فاعل قصرت أم

أم نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن أي لم يقع واحد منهما القصر والنسيان
وعليه أي على عموم النفي وشموله قول أبي النجم قد أصبحت أم الخيار تدعي
علي ذنبًا كله لم أصنع برفع كله على معنى لم أصنع شيئًا مما تدعيه علي من الذنوب
فإن المصنف المعتمد في إثبات المطلوب الحديث وشعر أبي النجم أما الاحتجاج بالحديث
فلأن السؤال بأم عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما
على الإبهام في اعتقاد المستفهم فجوابه إما بالتعيين أو بنفي كل منهما ردًا على
المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت أحدهما لا بنفي الجمع بينهما لأنه لم يعتقد
ثبوتهما جميعًا فيجب أن يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيًا لكل منهما وأيضًا فإن
ما روي أنه لما قال النبي عليه السلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك
قد كان فعلم أن قوله كل ذلك لم يكن سلبًا كليًا لما صح بعض ذلك قد كان
قد كان ردًا له لأنه إنما يناقض نفي كل منهما لا نفيهما جميعًا إذ الإيجاب الجزئي
رفع السلب الكلي لا السلب الجزئي وأما الاحتجاج بشعر أبي النجم فلأنه فصيح والشاعر
فيما إذا لم يكن الفعل مشتغلًا بالضمير نصب الاسم على المفعولية نحو زيدًا
ويشغل نصب كله ههنا ما يكسر الوزن وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء
مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدًا لذلك العموم والرفع غير مفيد
لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب إلى الرفع المحتاج إلى تقدير الضمير
بغير ضرورة ولقائل أن يقول إنه مضطر إلى الرفع لأنه لو نصبها لجعلها مفعولة
وهو ممتنع لأن لفظة كل إذا أضيفت إلى الضمير لم تستعمل في كلامهم إلا
تأكيدًا أو مبتدأ لا تقول جاءني كلهم ولا ضربت كلهم ولا مررت بكلهم
ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدًا إلى الرفع
في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة إذا الضرورة

تلجئه اليه لامكان ان تقول كلمن قلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه
ان مضطر اليه رفع او نصب لاستعمالها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا
اضيفت الى الضمير لم تستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان تستعمل
الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على
ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه لما اضيفت
الى الضمير كان الجملة متقدما ذكرها وفي حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ
لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما وضع لها فلذلك بقي ان الاحر
كلهم بالرفع والنصب لا يتفق الا من كلهم بعد هذا الكلام وانما تأخيره فلا نقصا
المقام تقديم المسند وسيجي بيانه هذا الذي ذكره من الحذف والذكر و
الاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج
على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر
موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام
هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل
عليه وهذا الضمير عائد الى المتعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر
في نعم رجل يخص به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي
هو للمدح العام او الذم العام من غير تعيين خصلة التزم تفسيره بنكرة
لتعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يتم بالفاعل ولا يلتبس
المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا في الابهام والايضاح لما بد من تفسير المبهم
وتفصيله بحكم مخصوصها بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب
في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما قول من
يجعل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا خبره والتقدير

والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا
الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال
نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولغات الا بهام المقصود في وضع
هذا الباب وما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت لما انفرد هذا الباب بخواص
فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون الضمير فيه مستترا من غير ابراز سواء
كان المفرد او المثنى او المجموع على ان هذا الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب
بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تأخير
المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تفسيره بالنكرة وايضا يجوز
ان يكون التمييز للتاكيد منه في نعم الرجل رجلا قاله بعض الآية تعالى ذرعها سبعون
ذراعا ولدفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم
مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث
هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة فانما
لاعتبار الا اعتبار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم
يسمع تانيثه الا في غير فضلة وهو زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه
وانما قال نحو ليعرض المصنف لتحو قولهم بابه رجلان وبا له فقيه
وربه رجلا وقوله فقضهن سبع سموات لانه ليس من المسند اليه ليتمكن
تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي
يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى
انتظر اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جعل
الله على النفوس من الشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع
بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة الطلب والتعب

معه ومعاناة الطلب في القلب تمكن ومكانة لا يكون لما يحصل بدونه ولهذا اشترط
بان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير
وهذا اعني قصد الابهام ثم التفسير لاجل التفخيم والتعظيم هو السر في التزام
تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء
تقديمه كقول ابي الخطاب ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالد نعم هو
ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في
ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان
فيه ضميرا فتعليل وضعه في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع
المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي
القرآن او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقلا
الاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره
كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس اي يوضع
المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة
فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله
اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول
بمعنى كامل العقل متناه فيه كما تقول مررت برجل اي رجل كامل في الرجولية
اعيت اي اعيت بمعنى اعجزته او اعيت وضعفت مذاهبه اي طرق
معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام
حائرة وصير العالم النحرير اي المتقن من نحرير زنديقا اي كافرا نافيا للصانع
قائلا لو كان الصانع موجودا لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة
الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا

مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان
وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت العناية بتمييزه
فابرزه في معرض المحسوس كانه يري السامعين ان هذا الشيء
المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال
ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى
اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا
الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم
عطف على كمال العناية اي او للتهكم بالسامع والسخرية به اذا كان السامع
فاقد البصر او بان لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته
بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده كالمحسوس
او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة
موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه
قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى
اي احزن من شجي بالكسر على علم بعلم واما شجا فهو متعد يقال شجاه
هذا الامر اي احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك
اي بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر
الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع
المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند
المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا
قصده لانه يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله
احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب

المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة
المقتضية لانزاله وما نزل القرآن الا بالحكمة لاشتماله على الهداية
الى كل خير او وما انزل ... مع تربية المهابة او تقوية داعي المأمور
اي ما يكون داعيا لمن امر بشيء الى الامتثال والاتيان به مثالهما
اي مثال التقوية ومثال التربية مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين
يأمر بكذا مكان انا آمر وعليه اي وعلى وضع المظهر موضع المضمر
لتقوية داعي المأمور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت
بعد المشورة وصدقه فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ
الله من تقوية داعي الرسول عليه السلام الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة
بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف
والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر
فانت لذاك اهل وان تطرد فمن تغفر سواكا حيث لم يقل انا العاصي
اتيتك على ان يكون العاصي بدلا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب
الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه اي في ... من وصفه بالعاصي قوله
تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله
ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا
بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي
وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات
كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه
قال السكاكي هذا اي نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص
بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية

مطلقا

عن الحكاية في العبارة او في التأمل ويحتمل ان يكون والنقل عن الحكاية
الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر
لا بمضمر غائب ... بل كل من التكلم والخطاب والغيبة
مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة
في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة
من المصنف ليس بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على
معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غائب او بالجميع على معنى
سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها قد اورد
في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده
فعدل الى الآخر وهذا انسب الى مقصود المص من تعميم تفسير السكاكي
ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا مأخوذا من التفات
الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب
انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان
على العلوم الثلاثة كقول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد
بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما فخطب نفسه التفاتا
المناسب من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان
مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى
الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح
بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر
ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور اي الالتفات هو التعبير عن
معنى بطريق من الطرق الثلاثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه

أي غير ذلك المعنى بأن يكون أي بطريق من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثاني
على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى الظاهر وسوق الكلام أن يعبر
بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المصنف في الإيضاح وإنما قلنا ذلك
لأنا نعلم قطعا من إطلاقاتهم واعتباراتهم أن الالتفات هو
انتقال الكلام من أسلوب من التكلم والخطاب والغيبة إلى أسلوب آخر
غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وإيقاظا
في إصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التعريف ما
ليست من الالتفات مثل أنا زيد وأنت عمرو ونحن رجال وأنتم
وأنت الذي فعل كذا ونحن الذين صبحوا الصباحا ونحو ذلك
مما عبر عنه معنى واحد تارة بضمير المتكلم أو المخاطب وتارة بالاسم
المظهر أو ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا صالحا خذ
بيدي وفي التنزيل أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم لأن
الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت
إليه نحو إياك نستعين واهدنا وأنعمت فإن الالتفات إنما هو
في إياك نعبد والباقي جار على أسلوبه وإن كان يصدق على كل منها أنه
تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها يا من هو عالم
حقق لي قاعدة المسئلة يا من الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله
يا من يعز علينا أن نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فلا التفات
في ذلك لأن حق العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام
بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب فكل من تفارقهم وبعدكم
جار على مقتضى الظاهر وما سبق إلى بعض الأوهام من أن يا أيها الذين

الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم ليس بشيء
قال المرزوقي في قوله أنا الذي سمتني أمي حيدره لكان القياس أن يقول
سمته ثم يكون في الصلة ما يعود إلى الموصول لكنه لما كان القصد
في الإخبار عن نفسه لكان الآخر هو الأول لم يبال برد الضمير على الأول
وحمل الكلام على المعنى لأمنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند
النحويين حتى أن المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته
ومن الناس من زاد لإخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو أن يكون
التعبيران في كلامين وهو غلط لأن قوله تعالى باركنا حوله لنريه من
آياتنا فيمن قرأ بياء الغيبة فيه التفات من التكلم إلى الغيبة ثم من الغيبة
إلى التكلم مع أن قوله من آياتنا ليس بكلام آخر فهو من متعلقات
لنريه ومتمماته وهذا أخص أي الالتفات بتفسير الجمهور أخص منه
بتفسير السكاكي لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عن معنى بطريق
ثم عبر عنه بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق فعدل
إلى الآخر وعند الجمهور مختص بالأول فكل التفات عندهم التفات عنده
من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالأثمد ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد وذلك من نبأ
جاءني وخبرته عن أبي الأسود في الصحاح العائر قذى العين
وخالس في عينه عوار وعائر أي غمصة تمض منها باتت له
ليلة من الإسناد المجازي كصائم نهاره فإنه لا التفات في بيت
الأول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بأن في كل من الأبيات
الثلاثة التفاتا وقول صاحب الكشاف فيه التفات امرئ القيس ثلاث التفاتات

في نكتته ابتناء ظاهر وان مذهب السكاكي موافق لمذهب من قبيل يجوز ان يكون احد
بات والاضافات في جانب الله تعالى باعتبار الالتفات من الخطاب في ايك نعبد الا في باعتبار
الالتفات من الغيبة في بات او يكون الثاني نحو ذلك باعتبار الالتفات من الغيبة
بات على الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلث التفاتات على مذهب الجمهور
فالجواب عن الاول ان الالتفات انما يكون من شيء حاصل واقع على اسلوب الكلام ومعنا لا انتقال من
الخطاب الى الغيبة في بات فقد صحح الخطاب وصار الاسلوب الغيبة فلا يجي الا الانتقال
الى التكلم فجاز انه لا من الغيبة وحدها وعن الثاني فانا لا نسلم ان التكلف في ذلك خطاب
لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب للمسلمين تلقى منه الكلام كما في قوله تعالى
نحفظ ما عندكم من بعد ذلك حيث لم يقل او ليكم وكما في قول ابي العلاء هل تزجركم
رسالة مرسل الم يستفيض فحوا وانك الكوي حيث لم يقل او لالكم وقوله تكرر
صاحبي قبس من ابي النجال وفي التبكير حيث لم يقل وانما مثال الالتفات
من التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان
ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا بالنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم
ولكن المراد تعريض ومالي لا اعبد الذي فطرني والمعنى ما لكم لا تعبدون الذي
فطركم كما يشعر المعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت ح يكون قوله
ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر
قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان يأتي الى اسلوب
الكلام بل يجري الاواخر على نسق السابق وهذا في الخطاب مثل التكلم في قوله ومن
بناء على جاز وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وهذا الشيء بالغبار
فيه عند غير السكاكي وفيه ان مثل ترجعون وجاء في الاية وفي البيت الالتفات
عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف

مع انتقالها الكل والثالث في الحادي باعتبار الانتقال

نظر

في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره
ثم الحق انه منحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني خلاف
المقتضى على ما حققناه ومن الغيبة الى المتكلم انا اعطيناك الكوثر فصل
لربك مكان وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم
المعظم كالجماعة ولم يجيء ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما
هو استعمال المولدين كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك
ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما للمخاطب ونحو اقتباس من المتكلم ومن الخطاب
الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان
متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان ان له طرب
في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وقد
الف بقليل عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقبل
على الهجوم تكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم
حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعول ثاني
اي تكلفني ذلك القلب ليلى وتطالبني بوصلها ويروى بالتاء الفوقانية
على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي تكلفني شدائد فراقها او على انه
للقلب وفيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وفي طحا بك ايضا التفات
آخر عند السكاكي او عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت
عواد وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلا من العود
اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا اي ما كانت عليه قبل
والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة
الى التكلم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه

بيننا

واقع الخطاب بمالك يوم الدين إياك نعبد مكان إياه نعبد وفي صدر الأفاضل
في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في
الحالين واحدا كقوله تعالى إياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان
لم يخاطب به الله من حيث اللفظ فهو بمنزلة المخاطب لان ذلك يجري
من العبد مع الله لا مع الغير بخلاف قوله [illegible] بانه ليس له
شريك ومن عند الخليفة بالنجاح [illegible] واحبابه
[illegible] فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب
بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا أقبض
من تفسير الجمهور وقوله [illegible] رسالة [illegible] اولا اي العلام ٢
الوكيل [illegible] الالتفات فيه عند الجمهور من الخطاب في [illegible]
الى الغيبة [illegible] وهو [illegible] انه اضراب عن خطاب [illegible] اي ذلك ٢
الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان
المخاطب [illegible] ولكن [illegible] وقد يطلق
الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له بجملة ٢
في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وقوله
فهم الفقر ظهرا والفقر من حمات الظهر وقوله [illegible] كان الخيام
بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام انسى يوم تصقل عارضيها
بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان
السامع اختلج في قلبه شيء فتلقي اليه ما يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك شي ٢
كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله

ولا صرمه يصفو لنا فنكارعه كأنه قال فلا صرمه يبدو وقيل لم ما ينفع
بها جاب بقوله وفي اليأس راحة ووجه أي وجه حسن الالتفات
على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان
احسن تطرية أي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لان في كل
جديد لذة لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه أي الى ذلك
الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف أي قد يكون لكل التفات
سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه يختص به بحسب مناسبة المقام
كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيقي بالحمد عن قلب حاضر
يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه أي على ذلك الحقيقي بالحمد
وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك
المحرك الى ان يئول الامر الى خاتمتها أي خاتمة تلك
الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه أي ذلك
الحقيقي بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم
الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية أي مالك في
يوم الدين والمفعول محذوف دالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك
الحقيق ٢ المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه أي على ذلك الحقيقي بالحمد والخطاب
بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في
بتخصيصه متعلق بالخطاب يقول خاطبته بالدعاء اذا دعوت له
مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيقي
بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع
والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا

من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد
الاستعانة على اداء العبادة ويكون احدنا بيانا للمعونة ليتلائم الكلام
ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة
في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه
تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه
يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة
المفتاح فطريقة الكشاف انه سبحانه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى
عليه تلك الصفات العظام تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق
بالثناء والعبادة فالتفت في طلب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا
من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له
لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب اوضح
في التميز واعرق فيه فكان تعليق العبادة به تعليقا بلفظ المتميز
ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال انه ازداد بذكر لوازم الشيء وخواصه
يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر انه تعالى توجه النفس
الى الذات الحقيق بالعبادة وكلما اجرى عليه صفة من تلك
الصفات العظام ازداد ذلك وقوي وصف ذلك اولا بانه المدبر
للعالم واهله ثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية
لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك للعالم
الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه
وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته
يجب ان يكون معلوم التحقيق عنده متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه

في قلبه يجب ان يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وادابها
ينبغي ان يكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه
ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان
لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب
بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده الباء في بغيره للتعدية
وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان تلقى
المخاطب الذي صدر منه الكلام بغير ما يترقبه وهو بسبب
حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها على انه اي ذلك الغير هو
الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج
له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد
هذا مقول الحجاج مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول
قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه
بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم
اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب
اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج
انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان
يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد
فجدير بان يصفد اي بان يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان
يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي
الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا
فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده اوالى ثم عطف على تلقي المخاطب

أي تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره أي
بغير ذلك السؤال تنبيها على أنه أي ذلك الغير الأولى بحاله أي بحال
السائل أو المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت
للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه
حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا
قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ولا يكون
على حالة واحدة فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو
أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم
من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغيره ومعالم للحج يعرف
بها وقته وذلك للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا
عن الغرض لا عن السبب لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على
ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى
يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين
والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا
ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها لأن
النفقة لا يعتد بها إلا أن يقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح
للإنفاق فذكر هذا على سبيل التمثيل دون التقصير ومنه أي من خلاف
مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقيق وقوعه
نحو يوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض
هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما
في كلام الله تعالى أكثر من أن يحصى ومثل التعبير عن المستقبل بلفظه

بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وإن الدين لواقع ونحوه التعبير عنه بلفظ
اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس أي يجمع الناس لما فيه من
الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك [illegible] وعلى خلاف مقتضى الظاهر فإن — قلت م
كلا من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الحال
وحينئذ يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع ليجمع من غير تفرقة إلا
أن دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب
العارض فبالجملة إذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على
مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في أن اسم الفاعل والمفعول
فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا
الماضي عند الأكثرين فنزل غير الواقع منزلة الواقع وعبر عنه
بما هو موضوع للواقع فيكون على خلاف مقتضى الظاهر وإن [illegible]
بين قوله إن الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقوله إن
الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق بينهما
ومنه أي من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام
مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان أحدهما أن يكون الداعي إلى اعتباره
من جهة اللفظ بأن يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما
إذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل
التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا أي لا يك موقف الوداع
موقفا منك والثاني أن يكون الداعي إليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه
ويكون اللفظ تابعا له نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت
الحوض على الناقة لأن المعروض عليه يجب أن يكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو

ودلالة كل منهما [illegible] ... بالنسبة [illegible] م

ومعنى أن مقتضى الظاهر [illegible] والعدول للتنبيه على أنه محقق لعدم [illegible] م م م

[illegible] م

ادير عليه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم
في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع
مظروف لكنه لما كان المناسب ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه
ويجر بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية
لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار
اي ذهب الكرام من الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو تقلبوا
على هذا سنة لا يبالي الابن منهم هجينا كان ام غير هجين فقيل
انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر
لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى وافضل الاسم نكرة
والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وتحصيل المطابقة
بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل
لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور
بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام
والحق ان ظبي مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة
لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي
لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وسبق في الاستفهام
حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل
زيد قام فح لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير
والضمير معرفة كما تقول رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى
لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى اظبيا كان امك ام حمارا
لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان يكون حمارا

حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا اعتناء ووقوعه في كلام مما يورث الكلام ملاحة
ويشجع عليه كونه من البلاغة ومن الالتباس باتفاق المحاورات
وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق
انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي
من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة
مغبرة متلونة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع رجا مقصورا
كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه بقرينة
مع قوله اي لونها في المصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون
سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في
تركه للاشعار بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه
به لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا
رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن
تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن
ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقته بالسمن فلما
ان جرى سمن عليها كما طينت من طينت السطح بالفدن اي القصر — الفدن ل
السياعا اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع
وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان
لن يستطاعا وثانيهما ان يقول انه يتضمن من المبالغة
في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع
لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة
الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني

الا يتيقن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في التركيب
ثم انصرفت واقدامي تحت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام
والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير
في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة
حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف
الرأي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في
المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر ورأي مجرب وليس
في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب
بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة
حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف مع حداثة
السن الغيبة وجدته اي الف بهذه الصفة بل وجدت
بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح
لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدر منه الدم
ولان فحوى الكلام الدال على انه جرح ولم يبال اعلاما بان
الاقدام ليس بعلة للحمام وحث على ترك الفكر في العواقب ونفي
التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان
قوله وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب
بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما
فيه من تبير النظم ودلالة حمل الكلام على اثبات
الجرح لا تنافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم
اصب صار المعنى اجرح في هذه الحال بل جرحت جذع

جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف
فالا نسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا
حالا لانه احسن تادية للمقصود والجواب المرضي ما اشار
اليه المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في
انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي
كان عليها اذ لا لم يعرض له ندم في الاقتحام ولم
يتطرق اليه نقص عن الاول قوام وقارح الاقدام عبارة
عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال
المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما اردته من الاعداء ولم
ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم يبدل في
الاقتحام ولا غلب في اختياري التطرق والانحراف بل
قد صار اقدامي في الحرب قارحا لطول ممارستي وتكرر
مزاولتي الباب الثالث احوال المسند اما تركه اي ترك المسند
فحذف المسند اليه اقوم ركني الكلام واعظمهما في الاحتياج
اليه فوق الاحتياج الى المسند بحيث لم يذكر لفظه فكانه
اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم سقط لغرض بخلاف
المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان
يترك ولا يؤتى لغرض به لفظا اي قول ضابئ بن الحارث
البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار
بها لغريب في الاساس الكائن في رحله اي منزله
وما فيه وقيار اسم جمل له ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر

الفرس

٢ وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه صح

[illegible]

على القرينة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب
وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في
الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان
يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي
الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما
العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف
بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان
زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع
بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان
مع اسمه وخبره ولا تشترك هيهنا في عامل كما تقول ليت زيدا
قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية
بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غيره والعقول ايضا بيان
ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار
في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتساوى
الاخبار عنهما وفيه بحسب الظاهر تشبيها على ان قيارا مع انه
ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق
الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به
صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا و
الصابئون والنصارى الاية وقال الصابئون مبتدأ و
هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى
آخره لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه

غيا

التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب
ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث
لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض
والرأي مختلف هذا اصح فان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول
محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه
ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني على ان بريا خبر لوالدي
وخبر كنت محذوف بقرينة عنده من عطف المفرد وجمهور
النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر
محذوف قاله المرزوقي وفي قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده
وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير ا مرفوع ٢
والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترعا فيكون من عطف الجملة على الجملة
ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ
في نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف
من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا كذلك وقالوا على

بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد لقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا صح

لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف
للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا
زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان المفاجأة
تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب
فلا بد من الذكر نعم يدل القيد ايضا على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كالخبر
المقام المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب
او نحو ذلك والفاء فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم

ما بعدها لما قبلها اي مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل عطف جملة على الجملة
اي خرجت ففاجأت وقت هو خرج زيد بالباب فالعامل في اذا هو
فاجأت فيجب ان يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل هو الخبر
المحذوف فيجب ان لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد انه اذا ظرف مكان ٢ فهمام
فيجوز ان يكون هو الخبر المبتدأ اي فبالمكان زيد والتزم تقديم هذا الخبر
اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا يحسن
كقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان
مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب
ومحلا اي بعدا وطولا اي مهلا ان ومثلا في الدنيا حلولا ثم عنها
الى الاخرة ارتحالا او السفر والرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم
ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا
بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين
اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان
مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا
فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقال عبد القاهر لو سقطت
ان لم يحسن الحذف في الخبر لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه
والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر ١٢ اي ان محلا وان مرتحلا ح
المصنف رحمه الله بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا
وان عمرا فاعترض عليه بقوله ان محلا نحو على هذا السبب الذي هو حذف
خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم وقوله
تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون

٢٢ ههنا تملكون فحذف تملكون الاول لانه ابدل من ضميره المتصل اعني الواو
ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالحاصل
فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز
عن العبث اي المقصود من الاتيان بهذا اللفظ تقوية المقدر فلو اظهر
لم يحتج اليه وانما صير اليه بان لو انما تدخل على الفعل دون
الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تاكيدا ايضا على ان يكون
التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المؤكد اسهل من حذف الجملة
ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد وقال صاحب
الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم
الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة
على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ
لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ
والخبر يعني كان قوله انا سعيت في حاجتك في انه مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص
فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن يستدل بهذا
على ان قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص جملة فعلية وان انا ليس
بمبتدأ بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه
لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل
اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة
لامكان حمل الكلام على كل من معنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا
في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف
المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر

له والاخبار بان الصبر الجميل احمد الا ميل على حصوله وبانه في الاصل
من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا اوفق
له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف
المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية
وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فح لا يجوز الحذف
اصلا والقرينة هاهنا انه اذا اصاب بلاء او مكروه فكثيرا ما
يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام حاليا منه هذا المعنى لشهرته
وترجح حذف المبتدا ايضا بقراءة من قرا فصبرا جميلا بالنصب
فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا التعريف
فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة اولى وان كانت
النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل
من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع
وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة
اي لا تقولوا الله او في الوجود الهة ثلثة او ثلثة الهة فحذف الخبر
ثم الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي
مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد اي
اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدا
قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره
يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت
ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع
وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في الصد

في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد
ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو قام
منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب
الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع
فالعدول الى الجملة ليس الا لقصد وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز
عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو قمت ام قعدت وا قام
زيد ام قعد لان كل فعل لا بد من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم
التناسب بين معنى الفعلين ان منقطعة نحو اقام زيد ام
تكلم ولا بد من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله
فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء
يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور
فاعل لان السؤال عن الفاعل او لان القرينة فعلية فتقدير الفعل
اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي
فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر
عنه فتقديره مبتدا كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا
القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل
وهو خالق في قولنا الله خالقها والظاهر ان السؤال جملة اسمية لا فعلية
ومن ثم قيل الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال
ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم والجواب
سؤال ان يحمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة

وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية لقوله تعالى ولئن سألتهم من
خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر
عطف على محقق اى كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار
بن نهشل فى مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من
يبكيه فقال ضارع اى يبكيه ضارع اى ذليل لخصومة
متعلق بضارع وانما يجد على اى لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل
اى يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء
وتعليقه بيبك المقدر ليس بقوى من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما
تطيح الطوائح المختبط الذى ياتيك من غير وسيلة وتطيح من
الاطاحة والاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقح يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال
المطوحات ولا المطيحات وما يتعلق بمختبط وما مصدرية
اى يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكى المقدر اى يبكى لاجل
اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير بمعنى الماضى عدل عنه تخفيفا
لصورة ذلك الامر الهائل وفضله اى وفضل نحو ليبك يزيد
ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا
اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه
وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا
بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه اذا قيل
ليبك يزيد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل
فلما قيل ضارع اى يبكيه ضارع فقد اسند الى المفصل ولا شك

ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع
فى النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا فى السؤال
المقدر اعنى من يبكيه لا السؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على
الاجمال والا فبعد ان يقدر فقد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا
وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل ركنا من جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية
فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول
الكلام غير مطمع فى ذكره اى ذكر الفاعل فيكون رزقا من حيث لا يحتسب
الذى بخلاف ما اذا بنى الفعل للفاعل فانه مطمع فى ذكر الفاعل وللمعارض ان يفضل نحو
ليبك يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف
والاضمار واشتماله على ابهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب
يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على
الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان فى اطماع اول
الكلام فى ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز
واما ذكره اى ذكر المسند فلما مر فى ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى
للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة
السامع نحو محمد نبينا فى جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا
بعد قوله أانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين
كونه اى المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان
يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن
كشل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك فحصول التعجب بدون الذكر ممنوع

لان القرينة انما تدل على المسند واما تعجيل المتكلم بالسامع فبالذات المستغنى عنه
في اللفظ واما افراده اي المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة
تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام
فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد
قائم في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم بحذف
فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او من
التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك اذ يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو
تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي
كما شعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة
تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي اخص من عدم قصد التقوي واعترض صاحب
المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد
مقدم لا مبتدا والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه
ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المص
لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به
بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل
السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء
عنه ضرورة الاسناد والحكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل
ان يقول لا نم صدق هذا التفسير على المسند السببي في نحو
زيد ابوه او زيد انطلق ابوه فهو منطلق والمنطلق بالنسبة الى زيد — منطلق
لا الجملة التي وقعت خبرا للمبتدا وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق

(هامش: مفهوم مع عدم افادة التركيب تقوي الحكم)

او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الخبر ابوه منطلق مبتدا قد اسند اليه
ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو
اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم منطلق
ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في
الباب انه وصف اعتباري فلو اراد هاهنا الثبوت بالفعل الحقيقة لانتقض
بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا — فقد بطل كون المسند فعليا م
مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده وما ذكره الفاضل في شرح المفتاح هاهنا — العلامة م
ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل
على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم
الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد
بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا ضبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون
منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والعجب
ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه
ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورده في الفعلي مثالا لا من هذا القبيل م
لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه
ثابت لزيد بخلاف انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من
المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباه وصف — مفهوم
سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا
سببيا لكنه لم يقل به في الجملة عبارة المص او في ثم اورد صاحب
المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو الكرسي البرتقالين
في الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيهما او حصل على اقوى الاحتمالين

واعترض عليه المص عليه بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند
فى المثال جملة ايضا و يحصل التقوى لان خالد مرفوع بالابتداء لا
بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل فى الشرح الى الجواب
بان الاول مبنى على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل و
المثال الثانى مبنى على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا فى
عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم اعاد قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره
استقر او حصل لانه لو قدر المستقر حتى يكون مرفوعا به على ... التركيب
وجميع ذلك خبط ولم يقصد المص الا ذكر امثلة المسند الفعلى
ايضا لتفسيره مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند هنا مثالا
لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واعتراضه فيكون
التمثيل ضايعا ولذا تركه المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ
من الامثلة وتقرير تقوى الحكم شرع فى تقديم المسند على المسند اليه
فلو كان قصده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها
عن هذا الكلام لانه قد وقع منه فى ضابطة الافراد ذكر اسم الفعل
وذكر التقوى فتوسيط امثلته للافراد بين تقريرها لا يكون مناسبا
وهذا ظاهر للفطن العارف بصيغة التركيب ونظم الكلام والمراد
بالسببى نحو زيد ابوه منطلق الى غيره وتعسر ضابطه وكان الاولى
ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر
بانه جملة علقت على المبتدا بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد
مسندا اليه فى تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو
... لانه ... لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قائم و

وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه
ودخل فيه زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد
مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد كسر سرج فرس غلامه
وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل
دخول العوامل او بعدها والعائد من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببى
وهو مجموع الجملة التى وقعت خبر مبتدا وقال صاحب المفتاح هو
ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذى
بنى عليه ذلك المسند اى جعل خبرا عنه او منتف عنه مطلوب
التعليق بغير ما بنى عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير
بنوع ما او تعليق نفى عنه بنوع ما الثانى فيطلب تعليق ذلك المسند
على ما قبله بنوع اثبات او نفى لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا
بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق
مع الحكم عليه بثبوته للمبتدا الثانى اعنى ابوه قد علق بزيد بالاثبات له
وزيد غير ما بنى منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتدا واوقع
منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه
او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمحكوم على
شيء لما عرفت من تغيره والثانى نحو عمرو ضرب اخوه فان
ضرب فعل اسند الى ما بعده اعنى هو اخوه ثم علق على ما قبله وهو
عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند
السببى ... وغيره او يكون المسند فعلا منصوبا معطوفا على قوله

او يكون المسند فعلا يستدعى اسناده الى ما بعده بالاستقلال او بالواسطة

يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو المتعلق الى الاول فقط
وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة
المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا
ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا
او لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس
مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند
سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق
هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما
في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في
كلامه ما يدل على نفي المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من
كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك
الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في
وقعت مسندا الى مبتداء ويمكن ان يقال ان في قوله هو جملة
ان يكون مضافا محذوفا هو الربط والضمير هو عائد الى المسند السببي
الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون
اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه
كذا او يكون المسند السببي هو كما اخذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة
كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد بالمسند باحد
الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك و
المستقبل هو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال
وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة و

وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق
فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال
على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الان او غدا فانه
يحتاج في ذلك الى قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو
بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان
الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل
وحدوثه والظاهر ان الزمان غير قار الذات لا تجتمع اجزاؤه بعضها
مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ
هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون
وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الى عريفهم عريف القوم هو القيم
بامرهم الذي يشهر بذلك ويعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها
ليحدث عنه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويتجدد من النظر لحظة فلحظة يعني
ان لي على كل قبيلة جناية تقتضي ورودي عكاظا طلبني الكاملون بامرهم
واما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور وافادة
التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما
في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت
كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم
لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دايم
من غير اعتبار تجدده قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار
ان كان هو اثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان
كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان

يكون بالفعل وقوله ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء
من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في نحو زيد
منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في نحو زيد طويل وعمرو
قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق
ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا
في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق
دالا على تخلف بينهما وفيما واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم
الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه
ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان
الحكم كلما ازداد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد
البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة
سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس
لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر فلا يكون
لتربيتها اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان
زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة
اذ الاصل زيد منطلق وقد ذكر كان ولا دلالة على زمان النسبة فهو
قيد لمنطلق كالظرف في قولنا زيد منطلق في الزمان الماضي والفعل
وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة
صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك
الصفة متصفة لمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف
بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد

صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن
في الماضي وهكذا معنى قولهم انها افعال ناقصة لا تتم معناها فان الشيخ في هذا
المقام حكم بالانتقال لانه اي الكلام انتقل الى ما بعد هذا النوع آخر في تحقيق
كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع
منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج
اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع
او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك من الاغراض
تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قاصد اطالة
الكلام فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اي تقييد الفعل
بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات
وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته
اي حروف الشرط وما هو اسماؤه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم
النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول
ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك
اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية
فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك
وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد
فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية
جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب
بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري او على تغليب الشرط بدون الجزاء
فليس بخبر قطعا لان الحرف فيه اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم

عليه ما في حيزه ولا يصح ان تقرب اخرى لك واما ما ذكره ان دخ
العلامة من ان مراده الجزائية خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها
اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان
التقييد بالشرط لا يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذا لو قيد
قيده بقوله في نفسه ما يستضعف منه وتخليط اهل العربية بما ذهب اليه
المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزء من الشرطية مقدما او تاليا
ارتفع عنه اسم القضية ولم يبق الا احتمال الصدق والكذب ويتعلق
الاحتمال بالربط بين القضيتين نحو قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
ولا يحتمل الصدق والكذب وكذا قولنا النهار موجود عند وقوعه جوابا
للشرط وعليه منع ظاهر وهو ان الشرط في ذلك الجزاء لان قولنا اكرمك
ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك والتحقيق في هذا المقام
ان مفهوم الشرطية يختلف باعتبار المنطقيين وغيرها بحسب اعتبار اهل العربية
لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود محكوم به والشرط ٢ فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود ٢
قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع
الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق و
الكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار و
كذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم
به الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء باق على ما كان عليه
للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل
من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا
ان ذكر الحلية في انها قد تجاز موضوع للتصديق والتكذيب

ويخالفهما بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان
الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى
ان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم
ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير ان النهار
موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر انه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه
فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث
ولكن لا بد من النظر هاهنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة
المهملة في علم النحو فان وان للشرط في الاستقبال لكن اصل
ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى
الا على طريق الحكاية على حسب او ضرب من التأويل واصل اذا
الجزم في اعتقاده فان قلت كما اشترط في ان عدم الجزم بلا
وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة
المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان
وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في
الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم
بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فلسائل ان لا ذكر في المفتاح لان
الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط كان تكرمني اكرمك حيث
لا يعلم القائل اتكرمه ام لا فتشير في المتن على اشتراط الخلو عن الجزم
باللاوقوع وكذا ان اتى فلان ان لم تكن لك ابا كيف تراعي حق
مستعمل في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم هاهنا انما هو بلا وقوع
الشرط لان الشرط انما هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه

من خوف ص

بوقوعه

٩ بوقوع الشرط وكذا يشترط ايضا عدم الجزم ٣

عنه ايضا لما احتاج هذا المقام الى التاويل وقد سها بعض الفاضل الشارح
وهاهنا فزعم ان الجزم بالوقوع فيه انما هو بوقوع الشرط ولذلك اى ولان
و ما المخاطب عالم به
اصل في عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع
موقعا لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ
الا ان تم
الماضي اى حمل لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب
الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان
كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى
معنى المستقبل نحو ان نحو فاذا جاءتهم اى قوم موسى عليه السلام
الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اى نختصها بها
هذه
ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسى
اى يتشاءموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى ومن معه من المومنين
جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة
المطلقة اى حصول المقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اى
الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما اد
والشائع المحققة في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه صم
جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته فانه لا يكثر كثرة جنسها
والذي جاء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم
حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وهاهنا بحث وهو ان
عدم التنكير وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع من الانواع
معين او فرد معين واما في نوع ما فلا صم
او فرد من الافراد معين لا يدل عليه لان القطع بحصول
الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل
التنكير فلا صم
الا في ضمنه فالفرق بين نحو فاذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم سيئة

حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمصنف قد
قطع بكون تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث يجوز
ان يكون تعريف عهد فزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه انما
اراد به العهد على مذهب الجمهور غير صحيح اذا لم يتقدم ذكر الحسنة
لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون
القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة
المقطوع بها وقوع دات ما وبهذا ظهر ف وما قيل انه
كثيرة
اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل
الحسنة المعهودة اى حقها ان شك في وقوعها الكثرة الوقوع قطعية
الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد
العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود
الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها
وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة
الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل
ما ذكره العلامة من تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى
فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت
لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة
على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه
العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله محمد عليها فهم
اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف
الجنس في سوى دعوى استحقاق كدعوى استحقاق الكثير لانه
القليل صم

قد يسلم الاول دون الثانية ولان ذكر الشك هنا للتقليل لكثرته على الكثير
فانه قد يعتبر الاول دون الثانية واما لفظا فلانه اذا قصد العهد يكون
الحسنة واقعة موجودة فتوافق لفظا ومعنى بخلاف الجنس فانه لا يلزم
وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم
واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم
من ترك التنكير على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون المعهود ايضا
وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فتمتنع
دخول اذا عليها لا يكون ممتنعا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة
هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقرر ح
بظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن
الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود لا
يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة
المعهودة ينافي القول بكون المراد الحسنة المطلقة ويمكن
ان يجاب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة
من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها
مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر
في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء
في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع
بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها
تقليلها فان قلت قد جاء الشرط الماضي مع اذا في السيئة منكرا
في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله تعالى واذا

واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول
فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد
للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لتعديه عن
الحق وارتكابه الضلال فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مس
قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما
الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه
بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه
بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر جدير بان — علي جم
يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط
تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده
هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك
فيتجاهل خوفا او تضجرا او قس على هذا او لعدم جزم
المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل
مع علمك بانك صادق او تنزيله اي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع
الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن
يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى
العلم ان لا يؤذيه او لتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط
عن اصله لا يصلح اي لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي فرض الشرط
كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام
والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب
عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا

خوفا من سيده وكما اذا
استطلت ليلك فتقول ان
يطلع الصبح ويقضي الليل
افعل كذا فتجاهل م

او التوبيخ اي التعيير للمخاطب
على الشرط م

اي اعتراضا اولا اعتراض ومعرضين ان كنتم قوما مسرفين قرا
ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين امر مقطوع به
لكن جي بلفظ الشك لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من ان
العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير
كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على الاسراف بما لا ينبغي ان
ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال او على تجاهل بمقتضى المقام لا يقال
المستعمل في فرض المحال ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا
ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لانا نقول ان المشترط فيهما عدم
الجزم بوقوع الشرط اولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقع ان
الا انه كان كذا بل يقع لو كما قال لانا نقول ان المحال في هذا المقام
ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد
التبكيت فمن هذا القبيل استعمال ان فيه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وانه من باب التبكيت لان
دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجي بكلمة الشك على سبيل الفرض
والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد
فقد اهتدوا ومنه قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا
حجارة من السماء اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد
نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق
بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او
تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام
قطعي الحصول بالنسبة الى البعض غير قطعي بالنسبة الى آخرين فتقول

للجميع

فنقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون على الآخرين حصل لهم
القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان يكون المرتابين
يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب
مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقطعه
يكون عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله تعالى وان يكون للتغليب غير
المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما
ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد وهمنا ايضا
انما هو لان عدم الشرط ... يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لا يقال الشرط
والا التبكيت وقوع الارتياب في المستقبل وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر
ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولذا زعم الكوفيون ان ان
ان ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لا يقلب كان الى معنى
الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى المضي مع ان جعل الشرط
لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من
قبل وذلك لقوة دلالته على المضي حتى تجعل ... لان الحدث المطلق
الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى ... مجالسة المستهزئين
ما يكره الله فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها ... اذا جعل الشرط ماضيا
قدر كان وجعل ينسينك خبرا يستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض
مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم
ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس
من التغليب في شيء لو الحيثية ... عن الاشكال الا بان غلب

الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى
انه يجوز ان يراد وان كان
الشيطان ينسينك صح

يقال

على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا غير الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز
يجوز منهم الارتياب عليهم ويكون معنى الكلام او لتغليب غير المقطوع بالشك منهم
بالشك على المقطوع به كما اشرنا اليه في المقام المذكور رحمه والتغليب ٢ طرى
في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور
والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة
كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين
بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت
من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اى كانت
ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون اخى موسى والاول
هو الوجه لان الوصف مدحها بانها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من
المطيعين وتغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم
تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم و
لفظه لفظ الغائب لكونه مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب
الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله
عنهما وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على
الآخر متفقا له في الاسم ثم تثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا وينبغي ان
يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين
والحكم عليك ان ابوين والقمرين من هذا القبيل لا من قبيل وكانت
وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما
الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل الاخر
متفقا له في الاسم ثم تثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق

باب واسع

بان جعل الآخر

وعمر والقمرين للشمس والقمر [illegible]

الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تاولوا الزيدين بالمسمين
بزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت
هو مختلف فيه والاندلسي [illegible] العينان في عين الشمس وعين الميزان
فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم
فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل
فيما وضع له الا ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا
الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس
على هذا جميع الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد
على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على
الجميع كقوله واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس
من الملائكة بكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من
جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك
يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل
شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط
ثم يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم
على المخاطب والغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب
المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانتم القوم تفعلون قال الله
تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى تعمل
انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان
يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب
في الكلام الواحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فهم

عد

مغمورا م

وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك تعالى الله
تمسن جار نحفهم يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من
قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذين توجه
اليه الخطاب اولا والذين من قبلكم المذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق ٢
لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اولا معنى لقولنا اعبدوا
لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص
بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان
لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب
والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام
ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس
من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من
انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام
في هذا التقدير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل
فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم فيه خطاب شامل
للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب تغليب ٣
على الغائب الا انه لا يصح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب
لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب
الجميع بكم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب
لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما
وتعالى ان يقال جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض
اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم

بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل
وهيا لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير
التوالد والتناسل ومن الانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون
وجعل لها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير
وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدره ومنه
وجعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود
على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع
كانه وجد كقوله تعالى يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك او المنزل كله دال
ولم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع
بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي
لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي
تغليبا ولكونهما لتعليق لقوله كان كل قد تم لثبت الحكم
من اول الامر معلقا فيكون في الغرض استقرار لا يكون لما يذكر
تعليله بعده اي ولكون ان واذا للتعليق اي لتعليق حصول
مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال
متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مرتبا على حصول الشرط
في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو
في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت
الدار فانت حر فقد علقت الحرية وهذه الحال على الدار في زمان
المستقبل كان كل من ان واذا في الشرط والجزاء فعلية
الاستقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال

فيمتنع ثبوته ونفيه واما الجزاء فلان حصوله مترتب على حصول الشرط في الاستقبال
ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل
ويجاب بتنبيه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه
لانه فعلي استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب
على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الحصول في المستقبل فلا يكون طلبيا فافهم
ولايهام ان ذلك لفظ الا لنكتة تطبيق اللفظ بالمعنى وتفاديا
عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيه حال وقوله لفظا اشارة
الى الجملتين وان جعلت كلتاهما او احداهما اسمية او فعلية ماضوية
فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك
امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس
وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن
واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله
اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره حين لم يكن معه الا
هذا فقدر ما يناسب المقام وذا من الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه
ليس بمفروض الصدق كالشرط بل مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل
ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان لفظ كان نحو وان كنتم في ريب
مما نزلنا وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التأكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله
بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء
فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله
اليفه وان ذهلت عنها ... صدورها فقد اثبتت وجدا

وجدا نفوسين جانب الطمع ان المعنى على الظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال
وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا
ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا او للاستمرار كقوله تعالى واذا
لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كما لابراز غير الحاصل في صورة الحاصل
لقوة الاسباب المتآخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان
كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف على
قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف
بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون
ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كان كذا لما سبق من انه يعبر عن
المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقيق وقوعه او التفاؤل او
لاظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن
العاقبة هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى
بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه
اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي
الى الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على
اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء
ان اردن تحصنا حيث لفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن
التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن
التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول
لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه

والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه
وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم
ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور
بعد ان واخواته معلقا عليه حصول مضمون جملة اي الحكم بانه يحصل
مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناهما
اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى ان قولنا
ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرطه جزاؤه مع ان كونه حيوانا لا
يتوقف على كونه انسانا ولا يتغير بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط
النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان المعلق
بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يعلم للشرط
فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي
عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها
او لان الآية وردت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا
الثالث ان التحريم معناه يحرم الاكراه او الطلب منكم الكف عن
الاكراه وعند عدم ارادة التحصن تنتفي حرمة الاكراه او طلب الاكراه
ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه
فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع
الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر
نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع
بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل اما لما ذكر او للتعريض في نسبة الفعل الى احد والمراد غيره كقوله تعالى
لقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك

فالخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ
الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم
الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان
شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن
لا يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه
على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع من الخفاء والضعف نسبه
الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير
لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع
في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي
وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض
لكان المناسب سياق الآية ان يقال واليه
ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع
المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد
ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم
الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس من كلام
السكاكي على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه
اي ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم
لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام
المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد
انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف من نفسه

حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه
الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل
والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان
يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء فخالص العداوة
ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل و
الشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم
فتكونوا امثالهم ولم يتضح العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء
هذا الشرط ثمت حين معطوفة وقد عدلت في الفاتحة الى لفظ
الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور
في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم وودوا قبل كل شيء كفر
المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا
والدين واسبق المضار عندهم ان يروا المؤمنين كفارا لعلمهم
بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح
دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان
يرتدوا وهم كفار لمصادقتهم والظفر بهم ليس بمثابة ما يحصل
لزوم الاوليين اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن
اليهم لانهما وان لم يلزوم بالنسبة اليهما الا ان وداتهم لكفر المؤمنين
ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه لافرادكثيرا ما يكون المؤمن
وانفعوا للمشركين لتخاصم مادة الحمية وارتفاع المقاتلة
وامن جره لخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز

يجوز انتفاءهما لدى المصادقة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وعا نشأوا
عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح وانتفاء وداده لكفرهم بان يسلم المشركون
ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يجوز انه ابعد واخفى فان
قلت اي عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان
يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء
نحو ان تاتني اكرمك واعطك والثاني ان يتوقف المعطوف
على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت
وهذا في المعنى على كلامين اي اذا رجع استاذنته واذا استاذنته
خرجت كذا في دلائل الاعجاز فهل في الآية من الضرب الثاني
ليكون مجموع جملتين الشرط جزاء واحدا لم يصح ما في المفتاح وان
كان من الضرب الاول فلم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط
فائدة لانها حاصلة ظفروا به او لم يظفروا فالاولى ان يكون
قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان
الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه
ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ثم لا ينظرون عطف الشرطية على
قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر
استغناء مقتضيا تهما ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد
كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا الا ترى
ان الآية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين كتب كتابا
الى مشركي مكة وانذرهم باستعداد النبي عليه السلام لقتالهم فقبل
ظفر المشركين بهم يظنون جعلهم كفارا مثلهم فلا عداوة ولا

فالتصحيح [illegible]
قوله وانما [illegible] ودادة [illegible]
كان [illegible] ان يكون
الودادة [illegible] بان يسلم
المشركون [illegible] يكون محتملا
للشبهة [illegible]
[illegible]

[illegible]

ودادة في اردهم الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فتحقق
العداوة وبسط الايدي والالسن ووداده ارتدادهم الى الكفر ثابتة ولو لم
هذا على انه يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين واعلموا من خاطب بكفر
والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه
اخذه اصحاب النبي عليه السلام عن الطريق ولكن شرط اي التعليق
حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا كما في الماضي
مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك
معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام
واما عبارة المفتاح وهي ان التعليق بما يمتنع بامتناع غيره على
سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع الاكرام بما
امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل الامتناع المعلق نفس
الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساده وحمل معناها
وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها
تعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع الاكرام بامتناع ما امتنع
من المجيء وظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر
بالحيثية فكانه قيل انها التعليق بما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا
معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف يحمل السكاكي
على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من متقني كتابه بعد التعليق
الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا التعليق الثبوت بالثبوت
مع القطع بالانتفاء والمآل واحد في الحقيقة هي لامتناع الثاني اي الجزاء
لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او

والمعلق عليه امتناع الشرط وما نيا المعلق امتناع الجزاء

الا وهو

او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو نظر
لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني
الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه
الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون
اعم من السبب لجواز ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار و
الشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء
المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الابدي ان قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على
امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة
انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله تعالى بسبب آخر فالحق انها لامتناع
الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل
ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا
نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي مال
لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما
الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء
الملزوم من غير عكس فهو موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع
مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع اللازم وهو الجزاء فهو لامتناع
الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط
ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم
ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا
كان حيوانا لكنه ليس بحيوان نتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه

ليس بحمار بان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما اوّله جماعة من الفحول
وتلقاه غيرهم بالقبول وبحثوا فيه بحث ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني
لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان
انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه
انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول
فمعنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو انتفاء
المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون
الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان
علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لو لا امتناع
الثاني لوجود الاول نحو لو لا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي
سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك
ويدل على ما ذكر قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات
كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا يرى ان استثناء نقيض
المقدم لا ينتج شيئا عند علماء المنطق وكذا قول الحماسي
ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران
تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فلننا من امارات ارباب
المعقول فقد جعلوا ان ونحوها اداة للتلازم دالة على
لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح
عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود فهم يستعملونها للدلالة على ان
العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم

الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج
ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات
ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر
بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد
يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان
سبب انتفاء الفساد وعلم ان اعتراض الشيخ المحقق وشبهته انما
هي على ما فهموا من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من
عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء
لانتفاء الشرط في نحو قوله صلى الله عليه وسلم نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات
وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل
لو وان للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في
قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء
ويكون نقيض ذلك الشرط انسب بالتعليق باستلزام الجزاء فيلزم استمرار
وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط
والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله
لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده
من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك
ففي هذه الامثلة اذا ادعي لازم وجود الجزاء بهذا الشرط مع استبعاد
لزومه فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وتستعمل لهذا المعنى

لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير
عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لولا
ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه
الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم
العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا
وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثناء
المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا
لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما
يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا
كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا
ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط
بالمجيء وليس لكلمة لو وضع في لزوم شيء او ثبوته بل يجب ان يكون
ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب
انه يستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم
للمثبت فيجوز في نحو لو جئتني لاثنيت عليك ان يقدر انتفاء
الثناء غير المثبت بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه
نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات
ويتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم
الجزاء حتى يكون المعنى في نحو لو جئتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا باتيانه
فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى في لو لم يخف الله لم يعصه
عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه

[illegible]

انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم
الخوف وان لم يعتبر ذلك اجري على اطلاقه يلزم العموم في نفيه مثبتا كان
او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل
انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا
وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي
بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب
ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع
ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير
فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظة لو لم تستعمل
في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما تستعمل في القياس الاستثنائي
المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره
ولهذا لا يصح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في
كلام الله تعالى انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة
يكون في ذلك وهل تركيب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله
ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع
عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على
طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع
فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروه وانا اقول
يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو
لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير
ان لا يسمعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من

بهذا التحقيق الانقياد له فان قيل ان انتفاء النبوة ضرر وقد ذكرت ان الاخير فيهم
قلنا لا نسلم ان انتفاء بسبب انتفاء الاسلام ضرر وانما يكون ضررا
لو كانوا من اهله بان اسلموا اشتياقهم انقادوا اليه ولم يعرضوا وهذا
كما يقال لا ضير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل
المسلمين بناء على عدم القوة والصورة ليس ضررا فيه واما قوله
تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لم يخف
الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف
اذا كان انسانا ويحتمل على اصل لو من انتفاء الشرط لانتفاء الجزاء اي لو جعلنا
الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو
للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها لا يوافق الغرض
اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي
المضي فلا يعدل في جملتيها الى موافق الغرض اذ الثبوت ينافي
التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل
في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة وقد ذهب المبرد و
انها يستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت
نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة
ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو صنعت في وجنة الهام
لم تنفق من طرع الا والقلوب تخوال الضيف تاسفا على مفارقه
بعدا وشوق ركابه الى طرحه والمعنى ان وضعت لكنه جاء
بلو قصدا الى ان وضع ركابها الهام في ماء وجنة كانه امر قد
حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع ،،

المقطوع بانتفاء فيدخل على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم
اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا
لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي ع م على ما يستصوبونه وانه
كلما عنّ لهم راي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر
كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزءون حيث
لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث
الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت الاستهزاء هو السخرية والاستخفاف
ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله تعالى
في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا
فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الامتناع
فعلى ان يكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على
طاعتكم فهذا يخالف ما ذكر في المفتاح من ان المعنى امتناع عنتكم
باستمرار امتناعه عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون
الاستمرار راجعا الى الامتناع من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام
لان المضارع يفيد الاستمرار في دخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار
لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول وللثاني ايضا وجه لانه كما ان
المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار
النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحال الاستمرار كما ان
الجملة الاسمية يفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها
حرف النفي يكون لتاكيد النفي وثباته لا لنفي التاكيد والثبوت و
لهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا امنا على ابلغ

وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت جائز بدون مرورة الاختصاص لا لنفي
لا لنفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص
ولهذا نظائر في كلامهم و دخول لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب
لمحمد عليه السلام او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار
اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها
فيعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته
وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا في قوله تعالى ولو ترى
اذ الظالمون موقوفون عند ربهم وفي قوله ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم [illegible] لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره
اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم
غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة
الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما يكون
في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل لو واذ وهما
مختصان بالماضي وكان المناسب ان يقول في ولو رايت لكنه عدل
الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة
الماضي مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا
الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي
ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب في للنبي عليه السلام ولو للتمني
فلا استشهاد ولان لو التمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين
كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع
بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي

واما قوله وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها
فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي فاحد قولي البصريين
واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود وحذف كان لكثرة
استعمالها بعد ربما واما صمين نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق
برب محذوف اي رب شيء يود الذين كفروا تحقق وثبت ولا يخفى
ما فيه من التعسف وبعد معنى التقليل التنبيه على انه يدهشهم
اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك
ويجوز ان يكون استعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من
التقليل الى التحقيق كما نقلت قد اذا دخلت على المضارع من التقليل
الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدليل قوله تعالى لو كانوا مسلمين
بناء على ان لو للتمني حكاية لودادتهم وجيء به على لفظ الغيبة لانهم مخبر
عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا [illegible]
حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل المودة بمعنى ان حرف
مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة
عطف على قوله لتنزيله بمعنى صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار [illegible]
يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين
موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم متقاولين بتلك المقالات
كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي
ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة
الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية
المخصوصة والانقلابات المتفاوتة ونحو ذلك لان المضارع مما

مما يدل عليه الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهده السامعون
ولا يفصل ذلك الا في امر يهتم بشأنه لغرابته او فضاعته او نحو ذلك
وهو في الكلام كثير وقد يكون ذكرا على المضارع للدلالة على ان
الفصل من الفضاعة بحيث يحترز عن التعبير عنه بلفظ الماضي
لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لمن اصابتني حوادث
لو تبقى الى الان لما بقي من اثر ولم يتعرض المصدر عن علم النبوت
الى حصل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا
لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها
لانه ظاهر واما الجملة الا دما فلا يقع الا فعلية البتة واما
تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد الخارجي من
من تنوينه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر وبيد قرينه ما اذا
قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول
تصديقا له الذي عندك رجل واذا كنت تعلم ان زيدا او
للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او
خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب
المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا
حاضر فانه يجب ح تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة
والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع لبيعه
في طابع الوقف ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا
وقوله يكون مزاجها عسل وماء فهو من باب القلب على ما مر
هذا على الاطلاق ليس بصحيح لان تجويزه كون المبتدا

المبتدا النكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما
مالك وكذا في ما واشتهرت على ان يكون المعنى اي شيء الذي نقصم
وقد صرح جوازه جميع وذلك بان الاسم الاستفهام مبتدا والمعرفة بعده خبره
واستدل بعضهم على ان يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة يمتنع
عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون
معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير
لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين
مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم
جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه
يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من
الوجوه وكلاهما في غاية الضعف اما الاول فلان وجوب كونه
معلوما لا يستلزم كونه معرفا والنكرة المخصصة معلوم
والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة
في الاخبار بالمعرفة غلط لما يجيء في تعريف المسند ولان ما ذكره
على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف والمطلوب هو
الامتناع واما الثاني فلانه لا بد في الاعلى المحكوم عليه يجب ان يكون
معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم
على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به
وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد
غلام رجل والوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر
من ان زيادة الخصوص توجب تمية الفائدة وجعل معمولا

المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات
مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع
ولا شيوع للفعل لانه يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف
يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فتخصصه وهذا وهم لانه ان
الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في
الايجاب كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا
وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد ونحو
من الدلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني
جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا ضربت
يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وفي جميع
المعمولات تخصيص الا يرى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا
بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف
فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة
واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع
باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان
يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر
معرفة في الجملة الخبرية بآخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثل
ذلك المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف
سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او مختلفان نحو زيد
هو المنطلق فقوله بآخر مثله اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه
والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري

والتخصيص والتقييد العرويين

متناول بحذف المضاف باعتبار حالتيه اي شعري الآن مثل شعري فيما كان
اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التفاوت بلازم
في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهمه بعضهم فلا حاجة
اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الكتيبة فهو هو فاحد
الضميرين لمن سمعته والآخر لزيد وهذا مفيد من غير تأويل
او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم
حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بآخر مثله وفي هذا
اشارة الى ان يكون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون
الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع
من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا وكون المتكلم عالما به
والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر
والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين
في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي
بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق
المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تمهيد
لما سيجيء في بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابي نواس
فان تكونوا تركتم من خباثته فان من نصر الحجاج هو الحجاج
هو يعني ان الناصر للحجاج هو الحجاج نفسه على معنى ان هذا ذاك
وذلك هذا ولا فرق بينهما في جواز اضافة الخباثة الى كل منهما حتى
اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى وهو الكاسر في الخباثة
المبرز على كل من كان ولم يرد ان نصر الحجاج فقد جنى خباثة حتى يصح له

التعريف بالآمرين

معروفا

١٢٥

التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة
يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب
الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن
قوله بامر معلوم على آخر مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية
الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما
ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فلانك لا تقول
غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك
النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة
نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع
الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين
كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام
فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا
الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد
من ان يكون معلوما مثلا لا تقول جاءني كرم عبد لمن لا يعرف
ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرف المخاطب اصلا
وعكسهما اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق
عمرو والنكتة في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من
صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى
فيجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما
كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب
بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه

عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه
بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف
اخا له ولا يعرف على التعيين واردت ان تعينه عنده
قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا ظاهر في قولنا
رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحا الغاب ولهذا
قبح في بيت السقط نحو ضخم الجزا تقصعه ماؤه ان الصوا
ماؤه تقصعه لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب تعيينه
وكذا اذا عرف السامع زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق
ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان
تعرفه ان ذلك المنطلق زيد ولا يصح زيد بناء على انه
يطلبه على التعيين ويتوجه من المنطلق قلت المنطلق زيد
ولا يصح زيد المنطلق وبهذا ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا
من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب
محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف وانه في
اي باعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على الشيء تحقيقا ٢
مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة

مبتدأ فانهما كان بحيث يحمل اللفظ الدال عليه ويجعله م م م

قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك م م م

٢ اي قصر الحقيقة م

اى قصرا غير متحقق بل مبالغة فيه لكماله فيه اما لكماله في ذلك الجنس
نحو ذلك او بالعكس نحو عمرو الشجاع اى الكامل في الشجاعة فحينئذ الكلام
في صورة توهم ان الشجاعة بغيره القصور بما عمرو بسبب الكمال
وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو
ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة
على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت
بكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقع
لام الجنس عامة فظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل
شجاع عمرو وعلى طريقة انت الرجل اى كل الرجل وان
حملت على الجنس الحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرو
وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع
في الوجود ولظهور امتناع حمل احد المتميزين في الوجود والخارج على الاخر
وحينئذ يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حينئذ يصدق
زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر
المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود
فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وهو فاسد
ظاهر قلت المحمول ههنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم
ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به

الشي

الكمال

مقصورة عليه الا [illegible]
تجاوز [illegible]
هذا [illegible]

به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق
في دونه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس
وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان
جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر معرفا بلام الجنس او
غيره نحو الكرم التقوى اى لا غيرها والامير الشجاع اى
لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف
اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم
في العرب والامام من قريش لان الجنس ح
يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق
بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه
في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا
على الاتصاف بالكرم وعلى هذا فقس فليتامل
وان فيه دقة وبهذا ظهر ان تعريف الجنس في
الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله
على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ
نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي
قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام
الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة
المذكورة وقد يكون جنسا مخصصا باعتبار تقييده

سوا كان الخبر م

بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون
ما في العرب مقصورا على الا
تصاف م

بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولك
في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السابر
والكبار وهو الوفي حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب
الف قنطار في الاخرى وهو الواهب المائة المصفاة
اما مخاطبا او غائبا رد لا هبة المائة مطلقا باي حال كانت
ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة ابل او غيرها
وليس هذا مفرق لنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان
القصد ههنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة
النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص و
ههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو
ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية
حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب
كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يجب احد مجلا
مثل محبتي لك فيه ان سائر المحبات في جنبها غير
محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب
احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل
ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها
مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو
مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق

فقصر عليه هبة المائة
من ابل حال كونه مخاطبا
او غائبا ... م

الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية
لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم
تعد الى محبة واحدة من محابك ولا يتصور هذا
في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية فيه ولو قلت زيد
المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان
يسعى عرض فيه معنى الجنسية كما في انت الحبيب
في حاجتك
وقوله قد يفيد بلفظة قد ا

يفيد بلفظ قصر اشار الى انه قد لا يفيد القصر كما فى قول
الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانها
لم ترد قصر الحسن على بكائه لانه لا يتجاوزه الى شىء اخر والا لم يحسن
جعله جوابا لمن قال اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر فى نحو
قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاؤك على ما لا يخفى على
من له ادنى دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض انه يثبت
بكاءه الحسن ويخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود
الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز
ان يكون للقصر مبالغة وان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى
انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لانه لا يتجاوزه الى ان يكون لقصر الجنس
على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء الى شىء اخر ومعنى التعريف
ههنا ان اضاف المبتداء بالخبر امر ظاهر لا ينكر عليه ولا ينازع فيه
ومنه قول حسان وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم
ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها
معروفا بها كذا فى دلائل الاعجاز فان قيل اللام لا يكون للجنس فلا يناسب
القول بكون اعتبار تعريف الجنس يفيد القصر دائما قلنا قد سبق
ان اللام التى ليست للعهد اما للجنس او باقى المعانى من شعبه كالاستغراق
وفرد ما وكذا المعنى الذى اشرنا اليه فى بحث ضمير الفصل وانما خص
حكم القصر بالثانى اعنى تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون
فيما يعقل فيه العموم والشمول فى الجملة والمعهود فى نحو زيد المنطلق نفسه
متساوى المبتدا والخبر فلا يتصور فى احدهما بدون الاخر وكذا فى
انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا

جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة وشل هذا
الاختصاص لايقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين
للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة
للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على ~~الذات والصفة~~
امر نسبي لانه ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل
لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا
به ثانيا بل لكونه مسندا وثبت به المعنى والذات هي المنسوب
اليها والصفة هي المنسوبة فحاء قلنا زيد المنطلق او المنطلق
زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان
المعنى المحصور الذى له الصفة صاحب الاسم والصفة قد جعلت
دالة على الذات ومسندا وقد يتبق الى الوهم ان تاويل زيد
هذا الاسم مما لاحاجة اليه عند من لايشترط في الخبر ان يكون مشتقا
وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما
هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول
عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو
لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا
لان الجزئي الحقيقي لايكون محمولا البتة فلابد من تاويله بمعنى
كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اى كون
جملة تقدم كر من الخبرية الان للجملة الواقعة خبر المبتدا لايصح ان
يكون انشائية لان الخبر هو الذى يحتمل الصدق والكذب ولانه
يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا
يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذى اسند الى المبتدا

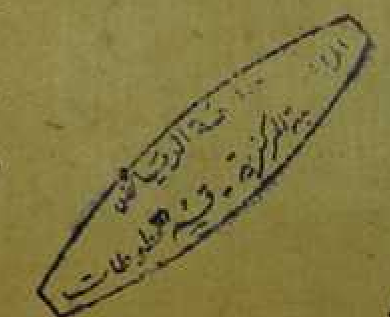
لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب
ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدا
لان الاسناد عنده اعم من الاخبارى والانشائى الا يرى الى
الظرف في نحو ابن زيد وانى لك هذا ومتى القتال وما اشبه
ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا
وكذا قولنا نعم بل انتم لا مرحبا بكم وقولك واما زيد فاضربه
فزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين
ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف والتقوى
اولكونه سببيا كما مر من افادته لكونه فعل سببى مع عدم افادة
تقوى الحكم والخبر السببى يمثل الوصف الذى يكون بحال ما
من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وفي نحو هذا
سبب من ذلك اى متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل
هو الحبل وكل ما يتوصل به الى الشئ وسبب التقوى
على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا
يستدعي ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان
يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان هو
خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا
لضمير المعتد به بان لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما مر صرفه ذلك
الضمير الى المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا
كما سبقت الاشارة اليه وتنبيها على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز
وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى
اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع

بانك لن يطلا الاخبار عنه فهذا التوطئة له ونقل منه للاعلام به
فاذا قلت قائم دخل في نحو دخول الفاء بقوس وهذا اشبه
للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بما ينفي
بعد مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدم منه فان ذلك
يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل
فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك
فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
لشهرة امره وكونه واحدا شيئا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور
التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ونحو جاني وما اشبه
ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند هينا جملة قطعا
قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال
التقوي سواء كان على سبيل التخصيص اولا فلفظ التقوي
يشمل التخصيص من حيث انه تقو وفي عبارة المفتاح اشعار
بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم
والتاخير لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان
التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في
شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي
لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم
العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه قد صرح
بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه
بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص
جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية

لا يفيد الا التقوي واعتبارها يفيد التخصيص

اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في
التعليق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بمشابهته فالاولى
عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها
بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فيحمل التردد المحتمل
اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا
لاصالة المفرد في الاعراب على ان الاتصاف هو المفهوم
من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر
ثم عبارة النحويين في هذا المقام الظرف مقدر بجملة والمصنف
قد غير الجملة الى الفعل فحسن الحال ان الضمير قد انتقل الى الظرف
ولم يحذف مع الفعل فيكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو
قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم
الظرف مقدر بجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا
وح لا معنى لعبارة المص اصلا مع ان فيها فسادا اخر وهو
انها لو حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة
باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك
المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف
مقدر بالفعل اما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في
تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي
لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا
قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود ونحو لا
فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف
اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني
الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور

تضاف في خير الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف
بخير الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى
ان الفوز مقصور على عدم الحصول والكينونة في خير الجنة
لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خير الدنيا فالمسند اليه مقصور
على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين يعني
دينكم مقصور على الاتصاف بكم فهو من قصر الموصوف
على الصفة دون العكس كما توهم البعض ونظير ذلك ما
ذكره صاحب المفتاح في قولنا ان حاتم الا على ديني
ان معناه حاتم مقصور على الاتصاف بعلى ديني لا يتجاوزه
الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون
ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري
اصلا كذا قوله تعالى لكم دينكم ولا انا عابد وبهذا ظهر فساد
ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من الاختصاص هاهنا ليس
على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري
~~بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني~~
والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص
به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في
هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان
التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو
المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد
تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى وهذا لان الخطاب
بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب
الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر يجب



ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة
القرآن هو ما في كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمر الجنة
خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه
اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت
اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم
انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام
خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان بن ثابت في مدح النبي صلعم
له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو
اخر الظرف اعني له عن المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا
التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو في الدار
رجل ليصح الابتداء بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا
الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقديم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط
ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان
يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين
كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها فاما
اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل
مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان
يجب لتقدم الحكم يكون الحكم على غير مختص ضرورة ان التخصيص
لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس
بمختص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان
جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة
فأخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح
وكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك

الرابعة

الاسم او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اى قول محمد بن وهيب
في مدح المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى
وما عطف عليه تشرق اى اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله
هو الدنيا والضمير العايد الى الموصوف اى ثلثة هو المجرور في
قوله ببهجتها اى بحسنها اى بحسن الدنيا بسبب بهجتها هذه الثلثة
وبهائها وقد نوع بعضهم اى تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا
والدنيا ظرف اى في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى
فعل متعد وهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله
والقمر وربما يقتضي تقديم المسند م تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد
او كونه لازم الصدر في الكلام نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واهلها الملم
اما الاول فلتضمنه الاستفهام لان الكلام في الجزء دون الانشاء واما
الثاني فلان الاعتبارات ليست اعتبارا منفيا بل للاعتبارات المذكورة بل
في المعنى المقتضي للتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد
نحو عرف زيد وترك المصنف لانه كلام يفضي عن خبط واختلال
ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد من
~~الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وترك المصنف لانه كلام يفضي عن~~
~~خبط واختلال ويشتمل على نوع اختلال~~ وذلك انه قال او ان يكون
المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت بجعل المسند فعلا
ويقدم المسند اليه على ما سنة الى في الدرجة الاولى وقوله في الدرجة
الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان
الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده
الضمير الى ما قبله يسنده اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه
من وجهين احدهما ان هذا الكلام صحيح في ان خبر المبتدا اذا كان

فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة
الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في مفتاح
تقوى الحكم على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا
ينبه على انه يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند
اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا
عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا لضميره فيرده
الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان
الاسناد الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد
الى الضمير وهل هذا الا التناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في
هذه الامثلة اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا
كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا
كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان
الفعل في كل منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى هل
هذا الا التناقض ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد
عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتاخر اولها اسناد عرف
الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا
قبل عود الضمير الى زيد ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد
وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير
الى زيد يستدعي صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم
الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين
وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما
يكون بعد الفعل والمبتدا فيتم فكما تحقق الطرفان انعقد بينهما
الحكم فكما تحقق الفعل اسند الى زيد لتحقق المسند اليه فان المسند
ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني

على الثالث فظاهر لان حصول الثاني واسطة للثالث

فكلامه هٰهنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتداء مقدم

على اسناده الى المبتداء بواسطة عود الضمير وهو الذي كان

بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوى الحكم يعود على

اسناد الفعل الى المبتداء بطريق القصد من غير اعتبار

توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق

الالتزام وبتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعي ان احد الامرين

لازم اما استلزام كلامه التناقض وانا اقتضاه القول

بثلاث اسانيد المذكورة لان في لزوم ذلك الضمير الى المبتداء

ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض

لانه جعل تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع الاثنين

الاخيرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه

الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا له بطريق القصد والمسند اليه

بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة

بقوله في الدرجة الاولى بخلاف عرف زيد فالاسناد في الدرجة

الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي هنا اغراض

صعب لا دفع لدعوى قوله فان الفعل فيه يستند الى ما

بعده من الضمير ابتداء الى اخره لا يصح تعليلا لاخراج عن

الاغلاط المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه لا يدل على اولية

اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا

فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك

ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت

وانت عرفت وزيد عرفت يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث

ثم انه تصدى لمناظرة بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما

قليل الجدوى ودعوى ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل

وهو ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة

شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد

في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى

المبتداء بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتداء فهو اسناد

المبتداء الى نفسه يعود على القسم الثاني ومن لزم ذلك الضمير

الى المبتداء ثانيا يعود على الضرب الثاني من القسم الاول اعني

الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض

هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق

ثلثة اسانيد وان ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتداء

اسناد مجرد الفعل الى المبتداء فهو بعينه ما ذكره الشارح وان

اراد اسناد الجملة التي هي الخبر فانه مغاير لاسناد الفعل بل الخبر

الضمير فلا بد من بيان جهته تقدمه على الاسناد بواسطة

الى المبتداء كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا لضمير مرفوع ذلك

الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشاء الاشكال وقد اهمله فلا

تم المقصود بزيادة لفظ القسم والاقتضاء وتغيير الادنى

فلا دخل بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يفهم في شيء

من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق

مقصود السكاكي من هذا المقام ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ

في التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عنه المناظرة وتشفيا عما

جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ نظر من وجوه الاول ان

لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية نحو زيد انطلق

او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد لا

وفيه ان التقوى فائدة الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتداء في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده

بغير التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد
بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد
الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول
بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى
بطلانه والثاني ان قول صاحب المفتاح وقولي في الدرجة
الاولى كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى
كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما
هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما نعم الثالث ان حمله
في بحث التقوى صرف المبتدا الى نفسه على اسناد مجرد الفعل
الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتداء لكونه مسندا اليه
غير اسناد الخبر لظهور ان تصاديقه انما هو مع الخبر لا غير
وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتداء
فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا
ما يقال للفعل مع ضميره والمتصل به الرابع انه ان اراد بالاسناد
النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد
هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف
الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر
مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد
الى ذات الشيء اصطلاحا كالمجرد في قولنا دخلت على زيد فقام
وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر وبين الفعل
الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما الخامس انه ان
اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا
وجه للتخصيص مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل

الى المبتداء قصدا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد
غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد اربعة الاول اسناد
مجرد الفعل الى المبتداء الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده
بواسطة الضمير الى المبتداء الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتدا
وهذا مما لم يقل به احد ولم يلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر
مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى
اسناد مجرد الفعل الى المبتداء وكلام الشارح ايضا لا يخلو من اشعار
بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فما رايك في تصحيح
كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع
التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فتوجيهه
ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد
بالذات بالحصة مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان زيد
اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من
حيث انه عبارة عن شيء اخر فالاسناد الى الضمير العائد الى شيء اخر
اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فلا
في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى
الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند
الى زيد باعتبار اسناده الى الضمير وكلامه ههنا صريح في تقدم الا
الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوى لا يدل الا على تاخر الاعتبار
الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتداء لانه الذي يتم
البناء ولكونه مبتداء وهو المراد بقوله صرف المبتدا الى نفسه واما كان
الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد هو ما يتم
ذات المبتداء وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء اخر بخلاف الاعتبار

الثانی فانه انما یکون بعد اعتبار تضمن الجزء الضمیر وکونه عائدا
الی المبتدا و لا یخفی ان کون الجزء متضمنا للضمیر او غیر متضمن وصف له
متاخر عن ذاته فههنا الاعتبار فالمعنی اذا کان متضمنا لضمیر مرجع
ذلک الضمیر الی المبتداء ثانیا یعنی بعد صرف المبتداء الجزء الی نفسه
ان کان الجزء متضمنا للضمیر ای مسند الیه لزم اسناد الفعل الی المبتدأ
مرة ثانیة بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرف ذلک الضمیر الیه ثانیا هو
الاعتبار الثانی من اسناد الفعل الی الضمیر والمتقدم علیه وعلی
اسناد الجزء هو الاعتبار الاول منه وبه لم یلتزم کلام الشارح
منه ولا یخفی الاسانید الثلثة علی الوجه المشبعه المستدعی
کما زعم واما الثانی فهو ان معنی کلامه انه اذا کان المراد بالجملة
افادة التجدد دون الثبوت یجعل المسند الواقع فی تلک الجملة
فعلا ویقدم ذلک الفعل المسند علی ما یسند الیه فی الدرجة الاولی یعنی
الی فاعله سواء وجد هاهنا اسناد اخر کما فی زید عرف و قام ابوه زید
علی ان زیدا مبتدأ و قام ابوه خبر مقدم علیه او لم یوجد کما فی عرف
زید فجمیع هذه الصور یفید التجدد والحدوث ولا بد فیها من
تقدیم الفعل علی ما یسند الیه فی الدرجة الاولی والاخیر یقع فی الدرجة
الاولی من نحو زید عرف یعنی عن اسناد الفعل بتوسط الضمیر الی
المبتداء فانه فی الدرجة الثانیة ولا یشترط فی افادة التجدد تقدیم
الفعل المسند علی نفس المسند الیه وهذا معنی الاخبار عن زید عرف
وانا عرفت کلاما ذکره الشارح من انه لا یفید التجدد تنبیه کثیرا
مما ذکر فی هذا الباب یعنی باب المسند والذی قبله یعنی باب
المسند الیه غیر مختص بهما کالذکر والحذف وغیرهما من التعریف
والتنکیر والتقدیم والتاخیر والاطلاق والتقیید وغیر ذلک مما

وانت عرفت

سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلک فیهما ای فی البابین لم یخف
علیه اعتباره فی غیرهما من المفاعیل والملحقات بها والمضاف الیها
وانما قال کثیرا مما ذکر لان بعضها مختص بالبابین ککون المسند فعلا
مختص بالمسند الیه وکون المسند
فعلا فانه مختص بالمسند لان کل فعل مسند دائما فلا یتصور ان یکون
جملة فعلیة واما ما یقال من انه اشارة الی ان جمیعها لا یجری
فی غیر البابین کالتعریف فی الحال والتمییز وکالتقدیم فی المضاف
الیه فلیس بشیء لان قولنا جمیع ما ذکر فی البابین غیر مختص بهما
لا یقتضی جریان شیء من المذکورات فی کل ما یغایر البابین فضلا
عن جریان کل منها فیه اذ یکفی لعدم الاختصاص فی البابین ثبوته
فی واحد مما یغایرهما والله اعلم

الباب الرابع

احوال
متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالیة الی ان متعلقات
الفعل قد یجری فیها کثیر من الاحوال المذکورة فی البابین لکن اراد
ینبه الی تفصیل بعض منها لاختصاصها بنوع عموم دقة وزیادة
فوضع هذا الباب واورد فیه من الاحوال بعضها کحذف المفعول وتقدیمه
علی الفعل و تقدیم المعمولات بعضها علی بعض ثم مهد لهذا
مقدمة فقال الفعل مع المفعول کالفعل مع الفاعل فی ان الغرض
من ذکره معه ای ذکر کل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذکر
الفعل مع کل منهما والاول اولی یعرف بالتامل افادة تلبسه به
ای تلبس الفعل بکل منهما لکنهما یختلفان فان جهة تلبسه بالفاعل
جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه علیه ومن هذا یعلم
ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهید لحذفه وان کان
المفاعیل بل جمیع المتعلقات کذلک فان الغرض من ذکرها مع الفعل

افاد لا تلبس بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وبغير

ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اى لبس الغرض من ذكره مع الفعل

افادة وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع

او على من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول

معه عبثا بل العبارة ح ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو

ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وقوع الفعل الا يرى اذا اذا

اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه

واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبنى للمفعول

واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اى مع الفعل المتعدى

المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اى اثبات ذلك الفعل

لفاعله او نفيه عنه اى نفى الفعل عن فاعله مطلقا اى من غير اعتبار

عموم فى الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها

ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه

نزل الفعل المتعدى ح منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر

بواسطة دلالة القرينة كالمذكور فى ان السامع يتوهم منه ان الغرض

الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض

غرض المتكلم الا يرى انك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان الغرض بيان

جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون

كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه

اعطاء وهو اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما

ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص

فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل

حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اولا يجعل كذلك

الفعل

الثانى كقوله تعم قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون

فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم فى افراده

ولا خصوص ومن غير تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا

يستوى من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم

يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه

القرينة وانما قدم الثانى لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما

بحاله ذكر السكاكى فى بحث افادة اللام للاستغراق انه اذا كان

المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عم المؤمن غر كريم والمنافق

خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة

ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد

المتساويين على الاخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قد يكون

للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى

علة القصد

بيان لحذف المفعول

نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة

ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام للاستغراق فجعل

المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا

حمل المعرف باللام على الاستغراق والى ما اشار بقوله ثم اى بعد كون

الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار

كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا

يطلب فيه اليقين البرهانى افاد اى المقام الخطابى او الفعل المذكور

ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم

فى افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون اخر وتحقيقه

ان معنى يعطى ح يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فهذا

الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل فى المقام الخطابى على استغراق

الاعطاءات وشمولها احق اذ امى ترجح احد المتنافيين لا بعال

بطلان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته

لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد

الفعل وخصوصها ولا تعلقه لمن وقع عليه الفعل فكيف يجتمعان لانا

لانا نقول لا نم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض

والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار

عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح

المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في بحث

الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الاختصاص مبالغة بتنزيل

وجود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا

غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهو معنى قرينة ما فيها من شرح

لان ما ذكره من الحصر مما لم ينتهي به نقل ولا عقل نعم اذا حمل

على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا

للاعطاءات الا بان لا يوجد الا الاعطاء فيما لا يعم هذه العبارة

والظاهر ما ذكره المص وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا

المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل

مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز

بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى

مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه

وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا

يجد وانسب عطف على المصادر المنسوب مثلا اي فلا يجد لعداوته

وحساده الذين يتمنون الامامة عند الامامة الى منازعته

الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر

منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كناية

عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه

واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره

ومحاسنه وكذا بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا

بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره

بلغت من الكثرة والاشتهار بحيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل

راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي

الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية

ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في

التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الاشعار بان فضائله تكفي فيها

ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المنفرد بالفضائل والا

اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي

المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد

تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة

على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا

بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا

بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها

من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات

المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل

اعطاء ما من غير اعتبار المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل

كل اعطاء من غير اعتبار تعلق بالمفعول فالفرق بين تعميم افراد

الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود

فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول
من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان
بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا
فان الجواب يدل عليه ويبينه مالم يكن تعلقه اي تعلق فعل
المشيئة بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهديكم اجمعين اي لو شاء
هدايتكم لهديكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان
هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب
الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي
يرثي ابنه ويصف نفسه بانه لا الحزن والصبر عليه ولو شئت
ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق
فعل المشيئة ببكاء الدم فعل غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر
في ذهن السامع ويأنس السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن
علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان
ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة
بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب الى الوهم من ان المراد لو شئت
ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت
بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء الفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم
فرفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي
تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني
غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت
عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء

فالذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى
التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح
تفسيرا للاول وبيانا له لان البيان لا بد ان يكون عين المبين
كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في
دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر في
هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت
ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض
اخر لا يخفى لجهله ان يريد اني صففت ونحلت بحيث لم يبق في مادة
الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان
ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت
زيدا فيكون من قبيل فلو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول
لم يبق هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل
على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والحزن
والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة
على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما
يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فحسن ترتب النظم فليتأمل
ومما حذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك
امرته فقام اي امرته بالقيام فقام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا
اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم وامدادهم واما عطف
على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق
بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل
حادث يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها
قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد

فلا تلازم بينهما في الاعتبار والفصل ثم الحذف اي حذف المفعول
من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان
بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا
فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل
المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء
هدايتكم لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان
هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب
الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي
يرثي ابنه ويصف نفسه لتحمله الحزن والصبر عليه ولو شئت
ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق
فعل المشية ببكاء الدم فعل غريب فلابد من ذكر المفعول ليتقرر
في ذهن السامع ويأنس السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن
علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان
ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية
بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم من ان المراد لو شئت
ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت
بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء الفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم
فرفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي
تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني
غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت
عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء

الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى
التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح
تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في
دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر في
هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت
ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل ترك
المفعول لانه لا يحتمل ان يريد اني صغفت وعدمت بحيث لم يبق في مادة
الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان
ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع نحو ضربت واكرمت
زيدا فيكون من قبيل فلو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول
ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل
على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد حزن
والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة
على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما
يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فيصح ترتب النظم فليتأمل
ومما حذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك
امرته فقام اي امرته بالقيام فقام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا
اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف
على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق
بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل
حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها
قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد

وجب الاتيان به فلا يلتبس الحمل بمفعول ذلك الفعل نحو
قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وكم ههنا
نصب على المفعول به لذدت وسورة ايام اى شدتها وصولتها حززن
اى قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما
توهم قبل ذكر ما بعده اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز
لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع عن
السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى
في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول
ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول
اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اى وقوع الفعل على المفعول
حتى كانه لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اى قول
البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا
اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب
في قوله لم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجده وحينئذ تفويت الغرض
وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم
وجدان المثل ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله
ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا فاعمل
الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع
نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز
ان يكون السبب اى سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة
الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب معه لان طلب
المثل مشعر بتجويز وجوده بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما
يجوز وجوده واما في هذا الحذف بيان بعد الابهام واما

التعميم

للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم
اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان
امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار
وعليه اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعو
الى دار السلام اى يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم
الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص
بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول
يفيد الهداية الى الطريق المستقيم العموم مبالغة والثاني تحقيقا
وههنا احتمال ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل
الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال
هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولهذا جعل
صاحب المفتاح نحو فلان يعطي مثالا للتنزيل منزلة اللازم والمصنف
تعميما ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى واياك
نستعين اى على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم
الكلام ومن ههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار
هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن فان دلت
القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر
سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر
انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار
وقد وقع في بعض النسخ عنده بيان قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله
ويجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان

دالة

المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان
هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه لتخصيص مجرد الاختصار نحو
اصغيت اليه اي اذني وعليه ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرفت
هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يوم كل احد يكون
الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق
الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل
ظاهرا فلا يفهم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فيصح ان الحذف
للتعميم الذي هو لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار
لامكن ان يقال يوهم كل احد من يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فقلت
اولا تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب
عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من
عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما هو من خواص الحذف
اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا
ان هذا لا يستقيم في نحو قوله والله يدعو الى دار السلام مما قصد
فيه التعميم والاختصار حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يفيد
المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن
الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان
الدعاء بمعنى التسمية التي يتعدى الى مفعولين اي سموا الله او سموا الرحمن
ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي
الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم
عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار

الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في
المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون
بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد
من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد
عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان
فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول
فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم
السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن
المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان
غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود و
الناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى
انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع
بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار
والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال
المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم
لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس
بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا
تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما
مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه فانه دقيقة اعتبرها صاحب المفتاح
بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا
كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا
سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف الكاف لان

لكنه فيما صار الاول على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة
من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه اختصار
لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات
اى والذاكراته واما لاستهجان ذكره اى ذكر المفعول كقول
عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه اى من النبي عم ولا رأى مني
اى العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان
مست الحاجة اليه او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال
الله ثم لينئ د باسائه يدا اى لينئ والذين كفروا فحذف
لنفيه ولان الغرض ذكر المثنى به وتقديم مفعوله اى مفعول الفعل
ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو
ذلك عليه اى على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت
لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في
اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيينه انه غير زيد وتقول
لتاكيده اى لتاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا
لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت
زيدا وعمرا وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده وكذا كان على
المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ لافادة
الاختصاص ليدخل فيه باقسامه الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا
لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف
ولذلك اى ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة
في اعتقاد وقوع الفعل على المفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره
ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع

الضرب

الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره
يصرح في نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص
يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا
ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص
بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على
الخطأ في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطأ في
المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب بان يقال
ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد
ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب
نحو عرفت زيدا عرفته والا اى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب
بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف
كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للتخصيص
ومجرد التاكيد لكن اذا ثبت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب
فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير
المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد
فيقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا اعني قول صاحب الكشاف
في قوله تعالى واياى فارهبون انه من باب زيدا رهبته ورهبته
وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في ح
بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياى ارهبوا فارهبون
وتحقق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف
وهو يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه
بالمفعول واما في قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياى فاعبدون

جواب سوال مقدر وهو ان يقال

جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال المغايرة شرط بين المعطوف والمعطوف عليه

فهو على تقدير فاياى فاعبد واياى فاعبدون والفاء فى فاعبدون
جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا
العبادة لى فى ارض فاخلصوها لى فى غيرها ثم حذف الشرط وعوض
منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا فى الكشاف وفى
جعل الفاء فى فاعبدون جزاء الشرط شايع بناء على انه تفسير
لما هو الجزاء اى فاعبد وانكار هو هو وانما الفاء ان التى
فاولهما هى التى كانت فى الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببيته
عما قبله اى اذا كان ارضى واسعة فان لم تخلصوا الى الاخر والثانى
جزاء الشرط والثالثة هى تكرير لها او عاطفة كما فى المفتاح وقد
وقع فى بعض النسخ واما غو وهذينا هم فلا يفيد الا التخصيص
وذلك لامتناع تقديم المفعول نفسه ما غو اما فهدينا ثمود
لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام
قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم يعنى ان
وقع فى الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهو جزم بوقوع قيام زيد
ولزومه له لانه جعل لازما للوقوع شيء فى الدنيا وما دامت الدنيا
فانه تقع فيها شيء فحذف الملزوم الذى هو الشرط اعنى يكن من
شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقى الفاء المؤذنة
بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلى اعنى لزوم القيام
لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل
التخفيف واقامة الملزوم فى قصد المتكلم اعنى زيدا مقام الملزوم
فى كلامهم اعنى الشرط فحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط
ما هو المتعارف عندهم من ان حق ما التزم حذفه ينبغى ان يشتغل
على حصل

بشئ

بشئ اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة فى الكلام كما هو
حقها اذ لا يقع الفاء السببية فى ابتداء الكلام ولذا انفذ تم
على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من
المعمولات مما يفصل لزوم ما بعد الفاء ولا يستنكر اعمال
ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع فى هذا الموضع لان التقدم
لاجل هذه الاغراض المهمة يجوز لتحصيلها الغاء المانع ونظير
ذلك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص
لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على
من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض
اثبات الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى
انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول
اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فقد اعرضت
عنه وليس فى هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت
اصل الاكرام والاهانة وكذا اى ومثل قولك زيدا عرفت
قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان
وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفى
المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم
للتقديم غالبا يعنى ان التخصيص لا ينفك فى غالب الامر عن
تقديم ما حقه التاخير يعنى انه لازم للتقديم غالبا يعنى ان
~~لا ينفك فى غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعنى انه لازم للتقديم~~
لزوما اكثريا كما يقال حركة الفلك الاسفل لازم للمشغ

غالبا اى بخلاف المفتاح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم
قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ
او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع
او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن
كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال الله تعالى
وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث
الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص
لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر
ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن
النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما
قاله الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله ولهذا يقال في اياك
نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف
النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المصنف
بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك
بالعبادة والاستعانة وفي الى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره
استشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة
مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان
الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان
التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على

كونه

كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام
ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد
اى التقديم في الجميع وراء التخصيص اى بعده اهتماما بالمقدم
لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز
انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية
والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى
وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه
اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن
لخطائهم ايضا ان جعل التقديم مفيدا في كلام فايدة وغير مفيد في
اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع
لانه من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى
هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا
بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام واورد اقرأ باسم
ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص
والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام
الله تعالى احق لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء الهتهم فيقولون
باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء
للاهتمام والرد عليهم برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم
فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم
كذا في الكشاف وباسم ربك اى باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اى هو
مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اى اوجد القراءة من
غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اى يوجد الاعطاء

تخصيص

من غير اعتبار تعلقه الى المعنى كذا فى المفتاح وهو مبنى على ان
تعلق باسم ربك باقرأ الثانى تعلق المفعول به ودخول الباء
للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام او اخذت
بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثانى كلاهما منزلان منزلة
اللازم اى افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف فى
كليهما اى اقرأ القرآن ~~واوجدها والمفعول محذوف فى كليهما~~
الباء للاستعانة او الملابسة اى مستعينا باسم ربك او متبركا
ومبتدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من القرآن
ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثانى ويكون متعلق الاول
بسم الله وتقديم بعض معمولاته اى معمولات الفعل على بعض
لان اصله اى اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا
مقتضى للعدول عنه اى عن ذلك الاصل كالفاعل فى نحو ضرب
زيد عمروا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه
فى الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فى والعمدة احق بالتقدم
ولانه كالجزء من الفعل فينبغى ان لا يفصل بينهما بغير المفعول
الاول فى نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول
الثانى لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اى آخذ العطاء
واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول
به بلا واسطة حرف الجر ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان
ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال
عقيب ذى الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع
التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان

او لان ذكره اى ذكر ذلك البعض الذى يقدم اهم قد جعل
الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها فى المسند اليه
شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام
المفتاح ههنا موافق لما ذكر فى المسند اليه فرد المصنف بان الاهمية
العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله
لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجى فلان بتقديم المفعول
لان المقصود الاهم قتل الخارجى ليتخلص الناس من شره
وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقتل لعلم انه
يقتل احد افا لغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع
ان الاصل تقديم الفاعل او لان فى التاخير اخلالا ببيان المعنى
نحو قال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر
من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم
انه اى ذلك الرجل منهم اى من آل فرعون يعنى انه قد ذكر لرجل
ثلثة اوصاف والسبب فى تقديم الاول انه اعرف من غيره لانه
اشرف الاوصاف واما الثانى فسبب تقديمه على الثالث ان
لا يتوهم خلاف المقصود او لان فى التاخير اخلالا بالتناسب
كرعاية الفاصلة نحو فاوجس فى نفسه خيفة موسى بتقديم الجار
والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاى على الالف وجعل
السكاكى التقديم للعناية مطلقا اى سواء كان من معمولات الفعل
او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما تقدم هو التقدم
كتقديم المبتداء المعرف على الخبر وتقديم ذى الحال المعرف على الحال
وتقديم ذى الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك

وثانيهما

ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم
المفعول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما
الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب
اما لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه
نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره
كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل
لاشتمال ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان
المقام مقام ان ينتظر السامع لالمام حديث بذكر القرية هل فيها
خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله
تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى فانه ليس فيه
ذلك العارض وكما اذا عرفت في التاخير مانعا مثل الاخلال بالمقصود
في قوله تعالى وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة
واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني
الذين اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لان ههنا اسم
تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن وكمثل الاخلال
بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع
ان موسى احق بالتقديم واعترض على المص بوجوه احدها ان قوله
وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا
بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا يمكن ان يكون جعلوا متعلقا
بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقدم
لله وتاخره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء

الدنيا

بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر يصح
تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر
تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه
بهما لكن القايم بالله اهم واولى بالذكر لكونه في نفسه نصب عين
المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز
عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه
وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب ما التقديم ان
يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير
تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف
والدنو يتعدى بمن لكنه غير محذور من جهة المعنى اذ لا ينبغي لهم هنا
الا في الكرة وتعمهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح الا على
بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة من
حيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان مناقشة في المثال لكنه حق
واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على اتمنى من باب تقديم
المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ان ما اشرنا اليه من انه
التقديم مطلقا بل يدل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والتقديم
على الخبر ثم في وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه تمم
الكلام تعميما للفايدة وقد يجاب بانه نبه على ان تقديم بعض المعمولات
على بعض قد يكون بحيث يتبع الاتيه تقديمه على العامل فالمقصود
ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة
الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على
الفعل

الباب الخامس القصر

وهو في اللغة الحبس يقال

اللهم

الباب الخامس القصر

تعريف القصر في اللغة الحبس وفي الاصطلاح

تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص

الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه

الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء اخر

بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور

ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين اخر كقولك ما زيد الا قائم

بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة

اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كونه

مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى

الحقيقي وغير الحقيقي بهذا التقسيم المصنف ان هذا ذكر الحقيقي وليس

كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف

دون ثان او بوصف مكان اخر او الى تخصيص الوصف بموصوف

دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره

لان المراد بقوله ثان واخر ما يصدق عليه انه ثان او اخر من

ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد به الواحد لخرج عنه كثير

من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه زيد او

بكر او خالد شاعر فلذلك هذا مشتملا توهم اختصاص التفسير بغير

الحقيقي ثم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير غير منافية للحقيقي

اعني كالكاتب والمنجم والمنجم وهذا الكاتب وكلام لا يخلو من امثلة في

ظاهره في الحقيقي مثل ما زيد الا شاعر لا غيره وليس الا مثل ما ضرب

عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تأملت وجدته مشيرا الى التقسيم

ايضا حيث قال في اذا جعلت النفي على الوصف المسلم ثبوته فذلك يأتي على وجوه

النوع الاول من الحقيقي

والنفي يجري على الوصف الى ثبوت المدعى ان كان عاما فلا كقولك في الدنيا شعراء

وان قيل كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فقدنا

النفي بثبوته لذلك نفي قولك الا ان يد افاد القصر كل منهما اي من

الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على

الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشارك

غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة

لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف اخر وفي الثاني يمتنع

تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف

فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف

صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت

الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها وبينهما عموم من وجه

لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية

بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدق النعت بدونها على

الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية الى

فروقها اذ دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما

في جاءني رجل عالم وصدق فيها بدونه في قولنا العالم مكرم والحكم

في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية هذا

المعنى والاول انسب بالمقام وقولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك

وما الباب الا ساج ونحو ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا من قصر الموصوف

على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا ونحو ذلك

والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب

اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر

الاحاطة بصفات التي اذ ما من شيء في الآد لصفات لتحد ب
احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصرها على صفة ونفي ما عداها بالكلية
بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية
نقيضا البتة وهو ايض من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم
ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا
يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال
اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية او الثاني اي قصر الصفة
على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان
الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة
من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي لما ستعرفه
وقد يقصد به اي بالقصر الحقيقي المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما
يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار ممن عداه بمنزلة
المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات
المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي
ومنه المبالغة والادعاء
بالغة ويمكن ان يجري هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على
عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي
بالغة وادعاء دقيق فليتأمل والاول اي القصر الموصوف على الصفة
من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي
تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على
الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه
والمقصود التوزيع فالاول في التعبير دون اخرى معناه انها
غير صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم خصصه
بانه يتصف بها عنه

باحديهما وتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان
من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير
للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم
اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل
ان يقول ان قوله دون اخرى ودون اخر ان اراد به دون
صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا
اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر
من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقد كاتبا وشاعرا
زيد و
ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك عمرو وبكر في
الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين بالجمع فقد
دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات
يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان
يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع
وكذا الكلام في البواقي فلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا يرى
انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس دالا على
اعتقاد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو
الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير
الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه
المقصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي
اذ العاقل لا يعتقد اتصافه بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات
غير صفة واحدة ولا يتردد ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع
الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن لفظة او ان كل واحد من

وهو قوله تخصيص امر بصفة دون اخرى او مكانها والثاني

من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان
الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون
امر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص
صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي
شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على
الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة
على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من
يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد
من يعتقد اتصاف اثنين زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر
قصر افراد لقطع الشركة اي لقطع الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب
بالثاني من كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص
صفة بامر مكان اخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته
المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه
بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر
عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساوى
عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح
صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من
تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها
في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد ان الشاعر
اما زيد او عمرو من غير ان يعلم على التعيين لتعيين ما هو غير معين

ضربين

انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد

ويسمى هذا القصر قصر تعيين

عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون اخر قصر
افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس
قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى
الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص
امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم
يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم هذه الصفة مكانها الا
يرى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد
من القيام والقعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود
حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل
صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون اخر مشتركا بين قصر
الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه
به مكان اخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى
الصفتين والاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم
لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي
فقد خصصته بالقيام مكان القعود ولم تخصصه بالقيام
مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع
القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح
تخصيص شيء بشيء دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي
سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر قصر قلب
فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين والاخر احد
الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى
الصفتين فقد خصصت زيدا بمكان الصفة الاخرى التي هي
بالقيام

على التساوي فقد خصصته بالقيام
مكان القعود ولم تخصصه بالقيام
مكان القعود

احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة
قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة
والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة
على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى
توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شيء دون اخر شيئا كما في قصر الافراد والقصر
الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه مكان قصر قلب
فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين والاحد
الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى
الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى
التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة
قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى
منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة
المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين من
غير تعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون
هذا تخصيص صفة مكان اخرى بل تخصيص صفة يصدق عليها
الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان لا يكون اعتقاد المخاطب
في الصفة المذكورة واثبات الاخرى مهما كذلك لانه اذا تساوى
الامران عنده فكما جوز ان تكون الصفة الثابتة هي القيام فقد جوز ان
يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته
بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي
القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين

شرط عدم التعيين لان تحققه م لا اعتقد اتصافه باحدى الصفتين م

بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى

لانه جوز [illegible] سؤال مقدر [illegible] قصر الافراد [illegible] [illegible] فاجاب [illegible]

و لم

١٥٠

ولم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون في قولك ما زيد الا قائم تخصيصا
لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب
جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكليف ان يتحقق في
قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع
فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان في قولك ما زيد الا قائم لمن
يردده بين القيام والقعود تخصيصا بالقيام دون القعود
وهذا ظاهر لا يدفع لانه يكون قوله دون اخرى شرطا كما في الافراد
والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة
بل الاعم من يعتقد الشركة او من تساوى عنده الامران وبالثاني من يعتقد
العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب من تساوى
عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين ولكن يلا
على [illegible] كلام المفتاح وكان هذا الكلام انه يفتقر الى مثل هذا التكلف
ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر
الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب
اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا
شاعر كونه كاتبا او منجما لكونه نفيا لاشتراك الشاعرية والمنجمية
لان من الشاعرية وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف
على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها
مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به
الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة
كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو
القعود ضرورة امتناع اجتماعهما فقد [illegible] واضح لان هذا

وفائدته ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره ان المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده اي [illegible]

كونه

لا يتوقف على تنافيهما لان انتفاءهما بطريق القصر يشعر بامتناع
الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل لابد ان يصرح بالنفي والاثبات
جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اريد ان تكون اثبات المخاطب
لتلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها
وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب
فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير
معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول زيد قاعد لا
قائم وايضا يخرج ح قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب
لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة مع
انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح
ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط
حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح
ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر
لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد
المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يكون
ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب
العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب
المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول
المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط
السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه
قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين
او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين

المتنافيين

المتنافيين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا
لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق
والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وتعريف
المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما
اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص
يكون بطريق من هذه الاربعة ويمكن ان يجعلوا الفصل وتعريف
المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بباب
المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم
فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة
ههنا وكانه في قوله منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء
الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة
افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما
ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف
والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف هو لا وبل دون سائر — للقصر صح
حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب
العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكراه ههنا وقد اشرنا اليه
في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات
القيام بناء على تنافيهما لكن الغرض منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطف
القصد لا يتحقق بهذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه
الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف
زيد شاعر لا عمرو ما شاعر بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو — او ما عمرو صح

بل زيد لكن يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم
الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في
شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا اهمل لكنه اذا لم يعمل اما
لانه اصلح العمل او لانه لم يوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لان اهل
لوجه صحة ما علم انه ما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا
ان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي
في القلب على زعم افراد القلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر
الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا
التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي و
الاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد
الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد وكلها يصلح مثالا
للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك
في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم واعلم ان كلام الشيخ في
دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه
قال ليس المراد بقولهم انه لا ينفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول
في الفعل الاول انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء
مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى
ان الجائي زيد لا عمرو فهو كلام في القطع غلط فزعم ان الجائي
عمرو لا زيد لا انه اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما
فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد
غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام من زعم

ان قصد الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان
زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده ليكون
قصر افراد فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتداد اذا اطلق
ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان
مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في
انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا
على افادة القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون
لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي
ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو
معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما
للنفي الا اذا دخلت عليه باجماع النحاة واتحاد لفظ النفي
الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين
ان يكون في الشيء معنى النفي وان يكون النفي الشيء على الاطلاق
فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما صرح به الشيخ
معنى ما والا بشهادة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين
انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو
اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير
هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وما في
انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد
بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم
الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وحاصلة هذه القراءة قراءة

الرفع لان ما فيها موصولة والعايد محذوف والميتة خبر ان
اى ان الذى حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر فى تعريف تقديره
المسند من ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق
على زيد فان قلت فما حجتك فيما فى قراءة الرفع كافة
مثلها فى قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل
وهى التى ذكرها فى المفتاح والمصنف ههنا فظاهر لانها ليست بكافة
لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما
حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان تجعل
ما موصولة والعايد محذوف والميتة خبران والتقدير ان الذى
حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على
قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان تكون موصولة
ونقل ابو على عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا
الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى
ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثانى بقوله ولقول النحاة
انما لاثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه اى سوى ما يذكر بعده اما
فى قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفى ما
سواه من القعود ونحوه واما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو
لاثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى
المذكور المخالف بعده فى كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفى
كل حكم سواه وفيه نظر لان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده حكما
او لاثباته على صفة مع نفيها سواه وهو تكلف واشار الى الثالث

بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اى مع انما كقولك انما يقوم انا
كما تقول ما يقوم الا انا فصحة اذ فيه تفصيل فى علم النحو انه لا يصح انفصال الضمير
الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل
والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا
سوى ان يقدر ان الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم
الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء ومن هو مسلم
الشاعر بالحجة من الابيات التى يستشهد بها لاثبات القواعد اذ
ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذايد من الزود وهو الطرد
الحامى الذمار وهو العهد وفى الاساس هو الحامى الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم
وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى لما كان
غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال
وانما ادافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا
عن احسابهم وليس ذلك معناه انما معناه ان المدافع عن احسابهم
هو لا غيرى ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول
وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما
موصولة اسم ان وانا خبرها اى ان الذى يدافع انا لان فيه
الزايد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الدفع
عنه وليس بمختص ان يقال لانا الزايد والمدافع انا مع انه لا ضرورة
فى العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو الحق فى المقصود فان قيل
كيف يصح اسناد الفعل الغايب الى ضمير المتكلم قلنا لان الفعل غايب
لانه غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل فى نحو

ما يقوم الا انا وانت لا يكون غايبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة
هو المستثنى منه العام وهو غايب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة
باعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قايم
ابواك مثل ما قايم الا ابواك وقد يستدل في تضمنه معنى ما والا مناسبة
من علي بن عيسى الربعي وهو انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند
للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان يضمن معنى القصر لان
القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جا
لا عمرو لمن يردد المجي بينهما يفيد اثبات المجي لزيد صريحا في قولك زيد
جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجي لما كان مسلم الثبوت
لاحدهما فاذا انتفى عن عمرو تعين لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات
على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني فاثبات المتضمن
تاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لان كلا
من الجملتين قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت
لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه
تاكيد على تاكيد يفيد القصر مثلا ان زيدا لقايم ومنها اي من طرق القصر
التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كتقديم الخبر على المبتدا او معمولات الفعل كقولك
في قصره اي في قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين
لان هذا المثال لا يصلح للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا
لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر الاخص القلب وفي قصرها انا
كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك انت وهو واحد كما به وكذا الكلام في
سايرمعمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربع بعد التخصيص كما

فان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ
وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطايه اما في قصر الافراد فحكمه
صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطأ في بعض وهو ما
ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين
او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطأ تعيينه واما في قصر
التعيين فالصواب ان يكون لاحدهما والخطأ تجويز كل منهما على
التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى
اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم فيه فهم منه القصر
الذي قصد التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء
كذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي و
النفي والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني
من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص
على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فانه لا بد فيه من المعطوف عليه هو المثبت
هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا
قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو وغيرهم
فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غيره
زيد وهو قايم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على
الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة
لان هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه مثلا لا بأس
ولا عن علاه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس
غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي
والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو او ليس

العام بالنفي الا زيدا واجب بان نترك النص على المثبت والمنفي في العطف
قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه وذلك ويكون
العطف بجاءني زيد لا عمرو وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف
جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غيره وليس
الا وحده لا ينفي العطف فليتامل والاصل في العطف النص عليهما او في
الحذف الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم والنفي
وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على النفي اعني المنفي والنفي اي
الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي اعني النفي بلا العاطفة
لا يصلح النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما
لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا
يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد
وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين
لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا
العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون
ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة
لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته
وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا
قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس
هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت
عمرا وبكرا وغيرهما من القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها
بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها
وكلامه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد

لا هند جاءني رجال لا نساء

فائدة دقيقة

بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز
عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او علم المتكلم او
بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى ونحو ذلك مما لا
يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن
يصرح به المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من
الوهم فمما يندفع بالتامل في قولنا ما يأبى الرجل الكريم الا
يؤذي غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك
الغير كريما او غير كريم لان الغرض ذلك التخصيص فقوله بغيرها اي
بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه
قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل لا
بها وبعضهم قد اخذ هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان
يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا
ان يكون الثاني تاكيدا او نحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا
زينب ولا غيرهما على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة
الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو ياتيني
لا عمرو والسكاكي يقول زيدا ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين
غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي
فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران
مصرحين في النفي فلا بد ان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا
لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان
النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا
الله وما احد الا هو وما يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله

وكفى

قول المصنف لا يكون الا نحوه

لا قاعد

احد وهو يقول ذلك لانس لانه اراد الاول النفي واجيب بهذا المعنى لا لاطع

الاول وهذا كما قال الشيخ زيد من الجي لا عمرو لانه دل على نفي الجي عن زيد

لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع الجي لزيد فيكون

لاني قولك لا عمرو نفي عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا

عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها

فالتشبيه في ان الشيخ زيد من الجي على نفي عمرو لا ضمنا و لا صريحا فيلتبا

ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز نحو ما لنا الى زيد الا القيام لا القعود

ونحو ما ان الا يوم الجمعة لا السبت بلا لان المنفي بلا ليس منفيا

بغير من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء

مشعر بان المنافي في حكم المصرح به اي لم يزد زيد الا القيام وما

ترك القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعة

اي النفي بلا العاطفة الثالث اي انما ان لا يكون الوصف في

مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عن الاختصاص نحو انما

يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون

اذ كل عاقل يعلم انه لا تكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف

انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال

عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن

في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد

زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكر هذا الشرط في التقديم لا وجه

ولا استحسانا فكان دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال على

ان النفي فيما يجي فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاء في زيد وانما جاني

عمرو و يتاخر اخرى نحو انما جاء في زيد لا عمرو وانما انت منذر لست

عليهم

عليهم بمصيطر وفيه بحث لان المصطلح الكلام في النفي بلا العاطفة

والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاني الا زيد لا عمرو و ما زيد

الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل و ما انت بمسمع من في القبور

ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب

وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف

ان الاصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له

من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصلها ان

يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلم المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح

وقد نقل عن دلايل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان

يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة ~~لحد لده التالى~~

هذه المنزلة وتاويله لا ينكره او ما في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب

اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطاء لم يصح

القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وكان مراد الشيخ

انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان

انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون

موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع المخاطب

في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد ينزل

كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانا

الى استعمال الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد

رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا

صاحبك ذلك الشيخ غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل

المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم

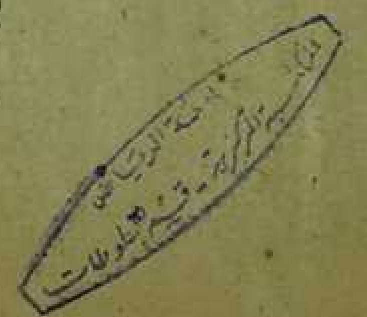
الغالب اى النفى والاستثناء افرادا اى حال كونه قصر افراد نحو وما
محمد الا رسول اى مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرى عن الهلاك
فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله عنهم اجمعين كانوا يعلمون انه مقصور
على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك لكنهم لما
كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكا
رهم اياه اى الهلاك فاستعمل له النفى والاستثناء والاعتبار المناسب
هو الاشعار بعظم هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء
النبى صلعم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه ببالهم او قلبا
عطف على قوله افرادا اى او يستعمل له الثانى حال كونه قصر قلب
نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد
آباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام
وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم
نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا
مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اى لان الكفار القائلين
لهذا القول اعنى ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافى
الرسالة فى الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون
كانوا يدعون احد الوصفين اعنى الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين
للوصف الاخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافى بين الوصفين
فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اى انتم مقصورون على
البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة
سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة
وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا

بكونهم

بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم
فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم
اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم
اى المماشى معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته
ليعثر الخصم فانكاره لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كا
نوا قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع
ان يكون الله تعالى قد منّ علينا بالرسالة وهذا ايضا جواب الاثبات
البشرية لا نفسهم وانما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلا
م الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه اخر وهو انه
استعمل فى قوله ان نحن الا بشر النفى والاستثناء مع ان المخاطبين
لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاولى فى جواب المتن فليفهم و
انما على نحو بل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تم حكاية عن
اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل
الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون فقوله ما انتم الا بشر قصر قلب
على ما قررنا الان واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر انه
قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل معتقدون انهم صادقون
قطعا ولا يتكون كونهم كاذبين لكن جعله صاحب المفتاح على انه
قصر افراد يعنى الذى سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهى ان
الكفار يدعى المخاطبين وتنبيههم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما
لا ينبغى ان يصدر من العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين
بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين
فقصرهم على الكذب قصر تعيين وكفى لك عطف على قوله لقوله

لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب
كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه
عليه اى ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى
بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر
لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه
مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اى ينزل ما من شانه
ان يكون مجهولا للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل
له انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا
ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره
ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد
الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذى
هو تاكيد على تاكيد وتوسط ضمير الفصل المؤكد لذلك ولافادة الحصر
وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر
والعناية به محصوصة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل
على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق
الاربعة المذكورة بليغة كاملة ولا بنية كاشتراك الثلثة الاول في ان
دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا ينص فيها على
المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وتنافيها كاشتراك الاخيرين في صحة
الجامع مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اى من انما
الحكمان اى الاثبات المذكور والنفي معا سواء معا بخلاف العطف فانه
يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو
ما زيد قاعدا بل قائم وتعقل الحكمين معا ابلغ اذ لا يذهب فيه الوهم

الى



الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اى
مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض
بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتأمل منهم
كطمعه منها اى كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت
وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد
بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه
فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله انما يتذكر اولوا الالباب
ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان
يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر
على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل
والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين
نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذى
الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا
بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا
في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا تاديبا وما طاب الا نفسا
ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه
نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت
زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور
عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على
المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي
فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة
ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا وقلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى

ای مواقع انما

ای یفهم معنی الکلام

ای تقع القصر

فلا یقع القصر فیه

١٥٨

اعتبار ذلك وفي تقديمهما بحالهما اي جاز بحيث لا تقديم المقصور
عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه واداة
الاستثناء بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه
والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرو زيد في قصر الفاعل على
المفعول على الفاعل والمفعول ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر
فلا اشتهي بالقوم الا كادها باب الامير ولا دفاع الحاجب
كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا ما
المفعولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان
الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة
على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا
من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتتم تلك الصفة
وانما جاز مع قلة الاتيان في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الآخر وانما
قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر
اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمروا
بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه
ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه
يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كان متأخرا عن المقصور كما هو
الشائع او متقدما عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما
مما منعه بعض النحاة وقالوا الظرف في قوله نعم وما فيك ابتغيك الا الذي
هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي
وكذا باب الامير في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامير والنوائح
في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح في قولنا ما ضرب الا زيد

عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب
فقيل عمرا اي ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر فيهما
والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب للابهام استفهام عن جميع
من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا
فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع
فعلى هذا لا يكون عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع
ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي
على بعضهم هذا البيان فنفى ذلك الاقتضاء قائلا ان باب الفعل
القصر انما هو اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم
يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاءه القصر في الفاعل والمفعول
جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجمع اي السبب
في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر او الفاعل
والمفعول او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي
ترك فيه المستثنى منه تفرغ له الفعل الذي قبل الا واشتغل عنه بالمستثنى
المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج
والاخراج يقتضي مخرجا عنه عاما يتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج
ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح وكذلك
ترانا في علم النحو نقول تأنيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان
كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى مبنيا للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا
لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا
الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير
لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيها اشكال وهو انه اذا

اي في قول صاحب المفتاح

فرّغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا
فالاحسن ان يقال لا يؤنث الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب
المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى
منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع
الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو
ليس بمذكور في الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فأتني
فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله لا تحسبن الذين
يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب
لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا في ما قام الا هند
بدلا من الضمير العائد الى احد لكن النحو في هذا القسم الابدال وهو
يكون المذهب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والا
على الضمير العائد الى ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى
مناسب المستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيدا ما
ضرب احد وفي ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء زيد الا راكبا
على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات
وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا
يجب تقدير المناسب في الجنس بان يكون المستثنى منه جنسا بعيدا
على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه
على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفي
صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا
كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه
وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر

بقاء ما عداه الى ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا
في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبرية نحو ما زيد الا يقوم
او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما
جاء زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن
قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما اتى الشيطان
من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم
تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء هذا الحاصل
بما لا يقاد معنى المضي ومع الا اقتضى على تأويل الفعل والتقدير
اي ما اتى الشيطان من بني ادم بعد اتيان الا اتيانا ما على اتيانهم
من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا
عليه المحذوف كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصود عليه فقط
انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير ما وقع بعده لا بمنزلة الواقع بعد الا
فيكون هو المقصود عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديمه المقصود عليه
على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم
الالتباس بناء على ان المقصود عليه هو المذكور بعد الا سواء
قدم على المقصود او تأخر عنه وههنا ليس الا المذكور بل الكلام متضمن
لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرو زيدا انعكس
المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد
فانه يعلم ان المقصود عليه هو المذكور بعد الا قدم او أخر وههنا نظر
وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر
كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد فالا ابوا

الطلب اما لم تَرِدْه معرفة ولما لم تدة أ ذكرناها اى ما ذكرنا
الادلة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا
من انما وهذا ليس كذلك وغيرها لا في افادة القصرين اى قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا
يقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا او ما زيد غير قائم قلبا وفي
قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع
مجامعة لا العاطفة لا يصح ما زيد غير شاعر لا منجما ولا ما شاعر غير
زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها
من كلمات النفي

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه
او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعنى القاء الكلام الانشائى
كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم
الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية
لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا
لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذى
فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن
غير احوال اللفظ لان المقصود بيان الاحوال الانشاء ضربان
طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة
وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية
ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه
بمزيد ابحاث لم يذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات

الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال
صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب في الانشاء
ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع
طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك
حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد
منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة على ما ذكره
المصنف التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان
يقتضي كون مطلوبه ممكنا اولا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب
به حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي
وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا
فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ
الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب
المحال ويطلبه فقد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون
محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكن اذا كان ممكنا يجب ان لا
يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل
فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل
في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم
ان لا شفيع له لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم
بانتفائه هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه
والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية
به في صورة الممكن الذى لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني
فتحدثني بالنصب على تقدير فان نحو تمن فان النصب قرينة

على انه لو نبقت على اصلها اذ لا ينتصب المضارع بعدها على
اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب
ههنا هو التمني وكما يتمنى بلو نحو الواقع وافعالك يطلب
بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي تجي بعد
فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن فيدهنون وهي حرف
مصدرية كيف اما يستغني بها عن فعل التمني فينصب الفعل
بعدها على لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال قال
الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان
حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة
ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو
اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع ما ولا المزيدتين لتضمنهما
علة لقوله مركبتين مع ما ولا المزيدتين لتضمنهما علة لقوله
والتضمين جعل الشي في ضمن الشي تقول ضمنت الكتاب كذا بابا
جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب
والتزام جعل هل ولو متضمنين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما
يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان
يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم
نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى
جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم
ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى الحث على القيام ومع هذا
فلابد من ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله
المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمنهما مصدر مضاف الى

المفعول

المفعول الاول ومعنى التمني مفعول الثاني وهذا وان لم
يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال
مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه
على الزام هل ولو معنى التمني وهذا اشعار بان ياتي في بعض
النسخ لتضمنهما اليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد انه محصل
كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكانه المعنى
ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما
من اول الامر متضمنين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط
معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد تستعملان
للتمني والتمني في الماضي يناسب التنديم وما يستقبل الحال
والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كانه لعدم القطع بذلك
لاحتمال ان يكون كل منها حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض
من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير
النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع
على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن
الحصول فيشبه بعد عن الحصول اشبه المحالات والممكنات
التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب
محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شي
لا وثوق بحصوله ومن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل
في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب
نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت

التامة وبهذا ظهر ان التمني ليس بطلب ومنها اي ومن
انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن
فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا
وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين
وانى ومتى وايان فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها
لا يختص بشيء منهما بل يعم القسمين وبهذا الاعتبار صار
اقسام فقدم المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك
وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد ومليكن
مجردا بهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما
نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها او التصور اي
ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس
في الاناء ام عسل فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكون
في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع
ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا
لكون الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام
كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت
كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف
الهمزة فانها تكون لطلب التصور بتعيين الفاعل او المفعول
وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلان لا نسلم

وبعضها بطلب التصديق

فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند انك تعلم ... الخابية ام في الزق

ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل غايته
انه محتمل لان يكون مذهب عبد القاهر وحينئذ يكون ازيد قام
لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام بنحوه ويدل على
هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه مختص بطلب
التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة
هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس
الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت
بالاستفهام ان تعلم وجوده فهي على هذا لطلب التصديق بصدور
الفعل عنه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور
المسند اضرب هو ام الاكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما
فعلى هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور
المسند ويعرف بحسب القرائن ونحو قولك افرغت من
الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وقوع نفس الفعل ونحو اكتبت
هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا يظهر
ان كلام المصنف خال عن تعسف والفاعل في اانت ضربت
زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع القطع بوقوع ضرب
من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار [illegible] وايا
يوم الجمعة سرت وتاديبا ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك قال
الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول افعلت
شعرا قط ارايت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت
قلت شعرا قط اانت رايت اليوم انسانا اذ لا معنى للسؤال عن
الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت

الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر
ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين
فاما نحو قيل شعر على الجملة وبنيت دار على الاطلاق فمحال ذلك
فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن فاعله (سؤال)
وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد (الجملتين م)
وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد
والقعود لعمرو ولهذا اى لاختصاصها بطلب التصديق امتنع
هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة
وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل
الحكم فهى لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق
بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فيحصل التدافع فيمتنع
بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يصح ولا يمتنع لما
سيجئ فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب
التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو
قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين
والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق
على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت
لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب حصول الحاصل وهو محال ولم يمتنع لاحتمال
ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اى
هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالفعل
وقيل لا يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص

وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم
هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه لتعيين ...
قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به دون هل زيدا
اى لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيد اى
هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم
العامل على المعمول فلا يستدعى حصول التصديق بنفس
الفعل فيكون هل لطلب التصديق فحسن وذكر بعض
المحققين من النحاة انه امتنع وجود الفعل في الكلام لانه دخل
على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز
اخبارا هل زيدا ضربته بل لابد من ايلائها اياه لفظا في
جعل السكاكي هل رجل عرف لذلك اى لان التقديم يستدعى (قبح م)
حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اصل التقديم
والتاخير في نحو رجل عرف واجب لان اصله عرف رجل على انه
بدل من الضمير كما في قوله واسروا النجوى الذين ظلموا فاعلم
بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه
السكاكي انه لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص
حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل على ما سبق من التفصيل
الجلاء وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير
الفعل فتصحيح للوجه القبيح الضعيف لانه شايع حسن وههنا نظر وهو
ان الاسم لو لزم ذلك لجاز ان يكون قبيحا لعلة اخرى فان انتفاء علة
مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم

لانتفاء القبح م

على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لانه لا يلزم عنه قبح وعلله
اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى
قد في الاصل واصلها اهل كقوله اصح عرف قبحهما اي قبح هل رجل عرف
وهل زيد عرف الداب بالقرتين وتركت الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في
الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام
وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي
ان لا يصح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان
نحو هل عمرو قائم والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا
نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها
تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم
ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت
عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين
وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب
زيدا وهو اخوك كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص
المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع فعلم ان القيد
بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في
الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي
بذلك وقال فلا يكون الضرب واقعا في الحال ومع ان هذا الامتناع
جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه
لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية
كما في قولك هل تظلمون على انه مما لا تظلمون وفي ذلك الضرب

المضارع م

يقع م

اباك

اباك وأتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع وبهذا
ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا
يقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع
الفعل واتفاقه هاهنا ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا
وسأضرب زيدا وهو بين يدي الامير وقال الحماسي سأغسل عني
العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون
جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة
انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لتنافيه
في حيث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن
حرف الاستقبال فلا يصح تقييده بالحال ورد قول
النحاة ويلزم من كلامه وهو ينادي على خطائه ثم ينقل من
احل امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض
لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان نشتغل به لكنا نخاف من
ان يقع مثله في نفس من لم يأخذ حظا من هذا ولاختصاص
التصديق بها اي بكون هل مقصورة على طلب التصديق و
عدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصيص بالعباد بمعنى لا يجيء
وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه
زمانيا اظهر وما موصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر
الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء
من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه
له اما اقتضاء الثاني اي تخصيصها المضارع بالاستقبال
لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول

وتخصيصها م

اختصاصها بالشخص يعني لذلك فلان الشخص يعني هل الحكم بالثبوت
او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي
هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات
من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل
ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل
على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع
انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد
في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على
اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم
تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره
الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم
شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى
للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على
كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من
الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به
الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود بخلاف غير
البليغ فانه لا يفرق بين نحو هل ينطلق زيد وكان الاولى بان لا
يدخل على الفعل كما هو الاصل وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب
بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا
موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده
كقولنا هل الحركة دائمة اي لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام
للحركة او لا وجوده وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء

واحد

واحد فلذلك كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول
وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب
التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء
اخر فقيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا
الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر
سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي
هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب
بايراد ذاتياته من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة في الترتيب
بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى
الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم
في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ امتنع
منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لم يعرف انه موجود امتنع
منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة
لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق
بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد
بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف
على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف
عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات
وحقائق كان لها حد بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات
فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حد الا بحسب الاسم لان الحد
بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما
يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها

في مقام التخاطب انما يجب حده ويجب شرح الاسم لما علم وجوده ان يعين
عن صاد[?] تلك الحدود بعينها حدودا بالذات وبالحقيقة كذا ذكره الشيخ في
الشفاء فعلم ان الجواب الواحد يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات
بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ومن
للعارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم
فيفيد تشخصه وتعينه كقولك من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه
مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من بيته كذا ونحو ابن فلان
واخو فلان ونحو ما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم
منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت
تلك الاوصاف نظرا الى مفهومها كليات وقال السكاكي يسأل بما
عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه
كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة
الانسان او فرس
اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما
الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة او عن الوصف تقول
ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سبق المفردون
قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا
والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل
اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن ذوي العلم
من الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه
انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل عليهم السلام ونحو ذلك مما يفيد
تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله حكاية فمن ربكما

يا موسى

يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففيه نظر من جهة
جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى
فانه انما اجاب بما يفيد تشخصه وتعينه على ما ذكرنا ويسأل باي
عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما
اي انحن ام اصحاب محمد صلعم قالت الكافرون لانهم والمؤمنين
وهم اصحاب محمد عم قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما
عن الاخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه
اي وصحح قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول
اي الثياب فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها
في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا ايهم فعل
كذا فجوابه اسم مختص للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى
كلي فجوابه كلي مميز لا غيره وعلى الجملة هو طالب للمميز ويسأل بكم
عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية
آتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك والغرض من ذلك السؤال
التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار
ومن آية مميز كم بزيادة من فانه اذا فصل بينه وبين مميزه بفعل
متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما في الخبرية
وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه
مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو
والمعنى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسأل بكيف عن
الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا
وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم

مثل يسأل ايان يوم القيمة وانى يستعمل تارة بمعنى كيف ويجب
ان يكون بعده فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال ومن
اى شق اردتم بعد ان يكون الثانى موضع الحرث وتم بمعنى
اين نحو بمعنى كيف هى واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا
اى من اين لك هذا الرزق الاتى كل يوم وقوله يستعمل اشعار
بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون فى احدهما
حقيقة وفى الاخر مجازا وايضا فيه ذكر بعض الفضلاء ان انى
بمعنى اين الا انه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما فى قوله
من انى عشرون لنا من اين او مقدرة كقوله تعالى انى لك
هذا اى من انى لك اى من اين فقال المص انه يستعمل بمعنى
من اين سواء كان من جهة الظهار من او بدونه فظهر
ان كلمات الاستفهام بعضها يختص بطلب التصديق كهل
وبعضها يختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية
وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجئ لطلب التصور
والتصديق لعراقتها فى الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد
ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل
تستوى الظلمات والنور وقوله تعالى امن هذا الذى هو جند لكم وقوله
ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به
رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام ههنا بمعنى بل التى يكون للانتقال من
كلام الى اخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذى
هو مهين وبهذا يتحمل ما قيل فى قوله تعالى اكذبتم باياتى ولم تحيطوا
بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها
احد المستويين والاخر يلى الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت

منقطعة

منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا دم لوقوع ماء الاستفهامية
بعد ماذا اذ لا يستقيم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل فى الجواب
من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذ لم تكذبوا
فاى شئ كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل
فى غير الاستفهامية مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق
كيفية هذا المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه مما لم يحم احد حول
حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول
الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الا لم بعد الادنيا
وقد نقضتنا بكلابه وتأمرنا ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ما
لى لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون و
الوعيد كقولك لمن يسئ الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك
والتقرير قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى
حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذى قصده
المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اى يشترط ان يلى الهمزة ما يحمل
المخاطب على الاقرار به كما مر فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤل
عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل
وانت ضربت فى تقريره بالفاعل وكذا ازيدا ضربت وكذا سرت
وغير ذلك ومما جعلت الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية اانت
فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان
كسر الاصنام قد كان كيف وقد اشاروا الى الفعل فى قولهم انت فعلت هذا
وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب
فعلت ام لم افعل واعترض المص عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام
على اصله اذ ليس فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بانه عليه السلام هو

بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره

كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه

هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب
بانه يدل عليه ما يجئ في الآية وهو انه عم قد حلف بمعنى له تالله
لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما اتى كسر الاصنام
قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم
يقال له ابرهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الاصنام و
ندى انهم هدروا وتركوه في بيت الاصنام ليس معاصر فلما ابصروا لا
يمكنهم انهم الى حين عوت ليكفوه ونحوه بايلاء المقرر به الهمزة
يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانما هي التي يجي المقرر به كالفعل والفاعل
والمفعول وغيرها بخلاف الحرفي فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم
نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسال
بها عن نحو كم اتيناهم من آية وماذا فعلت بفلان ومن ذا الذي
فعلت ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة يعني
اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيه للانكار فلا يجي
فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا ايضربك لو فعلت كذا و
ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن ذا الذي
ما الذي من الذنب وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار وما
يليها كالفعل في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون
منها من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يقصد به
الفعل لما يبقى الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله
تع اهم يقسمون رحمت ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين
لا نفس القسم وكالمفعول في قوله تع اغير الله اتخذ وليا فان المنكر
هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تع ام اتخذوا
آلهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلهذا اولى الفعل الهمزة

وكالحال في قولك اتبوا لبه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو
ان يدالمرتبة يحمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب
تمكين المقتضي وكذا اذا اتى المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار
على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون للانكار
الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوى وجعل صاحب المفتاح
قوله تع افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل التقوى
حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي عم لم يعتقد اشتراكه
لذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص
نظرا الى انه عم لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه
يعتقد قدرته على ذلك ~~كانه يعتقد نفي منعه على ذلك~~ لا يقال
همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد
التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوى دون التخصيص
لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم
يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوى والتخصيص
ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوى
ان كان معرفا وقد اشار هنا الى نكتة هذا التفصيل ثم قال
فللتخصيص قوله تع آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن
ينكر من الله دون غيره ولكن احمد على الابتداء مراد منه تقوية حكم
الانكار ومثل جعلهم ان مثل هذه التراكيب يمكن حمله على التقديم
وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب
اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه
بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار

الیس الله بکاف عبده ای الله کاف لان انکار النفی نفی له
ونفی النفی اثبات وهذا المعنی مراد من قال ان الهمزة فیه للتقریر
ای لحمل المخاطب علی الاقرار بما دخله النفی وهو الله کاف لا بالنفی
وهو لیس الله بکاف وهکذا قوله نعم الم نشرح لك صدرك والم
یجدك یتیما وما اشبه ذلك فقد یقال ان الهمزة للانکار وقد یقال
انها للتقریر وکلاهما حسن فعلم ان التقریر لا یجب ان یکون
بالحکم الذی دخل علیه الهمزة بل بما یعرف المخاطب من ذلك الحکم
وعلیه قوله ءانت قلت للناس اتخذونی وامی الهین فان الهمزة
فیه للتقریر ای بما یعرفه عیسی من هذا الحکم لا بانه قد قال ذلك
فافهم قوله والانکار کذلك دال علی ان صورة انکار الفعل ان یلی الفعل
الهمزة وهناك صورة اخری لا یلی فیها الفعل الهمزة اشار الیها
بقوله والانکار للفعل صورة اخری وهو نحو ازیدا ضربت
ام عمرا لمن یردد الضرب بینهما من غیر ان یعتقد تعلقه بغیرهما
فاذا انکرت تعلقه بهما فقد نفیته من اصله لانه لا بد له من محل یتعلق
به وعلیه قوله الذکرین حرم ام الانثیین اما اشتملت علیه
ارحام الانثیین فان النفی فی انکار التحریم عن اصله وکذا اذا قدم
الفاعل نحو ازید ضربك ام عمرو لمن یردد الضرب بینهما وغیر
الفاعل نحو افی اللیل کان هذا ام فی النهار وافی السوق کان هذا ام
فی المسجد ای غیر ذلك والانکار اما للتوبیخ ای ما کان
ینبغی ان یکون ذلك الامر الذی کان نحو افعصیت امری فان
العصیان واقع فهو معنی هذا الاستفهام تقریر بمعنی التثبیت وانکاره
یعنی انه کان لا ینبغی ان یقع وعلیه قوله اتقوی الله وتدعون

٧

لی بهاد فانه للتقریر مع شائبة من الانکار وهو ادعاء
الترام علی مرتبة من ذلك او لا ینبغی ان یکون ای یحدث ویتحقق نحو
ما دخلت علیه الهمزة وذلك فی المستقبل نحو افتعصی ربك یعنی
لا ینبغی ان یتحقق العصیان او للتکذیب فی الماضی ای لم یکن
نحو افاصفیکم ربکم بالبنین ای لم یفعل ذلك او فی المستقبل
ای لا یکون نحو انلزمکموها ای انلزمکم تلك الهدایة او الحجة
ای انکرهکم علی قبولها ونقسرکم علی الاهتداء بها والحال انکم
لها کارهون یعنی لا یکون هذا الالزام وعلیه قوله هل جزاء
الاحسان الا الاحسان وقوله تعالی وهل یؤخر المزعوم قوتا
لیومه ای ادخار النمل الطعام وقد یکون استفهام الانکار الذی
بمعنی النفی للتوبیخ ایضا کقوله تعالی وماذا علیهم بمعنی ای شیء یضرهم لو
علیهم فی الایمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبیخ والانکار
مصلحتهم والتهکم عطف علی الاستبطاء نحو اصلواتك تامرك ان
نترك ما یعبد اباؤنا والتحقیر نحو من هذا وهو یعلم ابن
عباس ولقد نجینا بنی اسرائیل من العذاب المهین من فرعون
بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه کان عالیا من
المسرفین والاستبعاد نحو انی لهم الذکری وقد جاءهم رسول
مبین ثم تولوا عنه هذا کله ظاهر والحاصل ان کلمة الاستفهام اذا
امتنع حملها علی حقیقتها تولد منه بمعونة القرائن ما یناسب المقام
ولا تنحصر المتولدات فیما ذکره المصنف ولا ینحصر ایضا شیء منها فی اداة
دون اداة بل الحاکم فی ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراکیب فلا
ینبغی ان تقتصر فی ذلك علی معنی سمعته او مثال وجدته من غیر ان تتخطاه
بل علیك بالتصرف واستعمال الرویة والله الهادی ومنها ای من انواع الطلب

الامر وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير
الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اى على طريق طلب العلو
سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه
يخرج منه نحو كف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في
صيغة الامر انها لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب
المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة
بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما
وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب
والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك
بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب
ولما لم يكن الدليل مفيدا للقطع لم يجزم المصنف بشيء
من ذلك واشار الى ما هو الاظهر عنده بقوله والاظهر
فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها
نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فهذه اشارة الى ان اقسام الامر ثلاثة
صيغة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل الغير المخاطب
والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف
حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة
من اسماء الافعال ولما لا يخفى استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل
على سبيل الاستعلاء سماها النحويون امرا سواء استعملت في حقيقته او
في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما
الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين موضوعة لطلب
الفعل استعلاء اى على طريق طلب العلو سواء كان عاليا
في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اى سماع الصيغة الى

١٧١

ذلك الطلب اى طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من
اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة
اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال
الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة ولام الاباحة
مثلا يمنع كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة
الامر وفيه نظر لانا لا نم ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب
الفعل استعلاء بل الامر فيه حقيقة في نحو قم وليقم ونحو ذلك
واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل
انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثالهما
قلنا هذا ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم
امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يمكن ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا
عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اى لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب
المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون للطلب الفعل اصلا او يكون
للطلب لكن لا على سبيل الاستعلاء فالاول كالاباحة نحو جالس
الحسن او ابن سيرين والتهديد اى التخويف وهو اعم من الانذار لانه الابلاغ
مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم
والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او
حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم
قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون
لامره وفي الاهانة لتحصيل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة
المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة

ان المخاطب في مقام كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان
بالفعل فابيح واذا كان في المقام عدم الحرج في الترك وفي النهي
كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح
بالنسبة اليه فدفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك
بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ليزل ظلامك
بضياء الصبح وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي
همومي نهارا كما اقاسيها ليلا ولان نهاري يظلم في عيني لازدحام
الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك لكنه
يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولوعة الاشتياق
ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية
ولا توقع فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والى الثاني اي ما يكون
لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب
اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك
رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس
في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء
ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الاطلاق
كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه
الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى
اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر
الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين
القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو

المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور
والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر
على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف
عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو
لا تفعل وهو في عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى
استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى
الفهم وليس كلامه في عموم الفور وعدم التكرار اذ للنهي
حقيقة الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي
راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه
المرة وان كان راجعا الى ايصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك
تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار
وقد يستعمل في غير طلب الكف من الفعل كما هو مذهب البعض
او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في
مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده ام
ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان في
الجملة فقد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان لا يستعمل للطلب
لا الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه
ليس المراد طلب كف عن الامتثال بل يستعمل لطلب الكف او الترك
لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء
نحو اللهم لا تمتحني الاعتلال او على سبيل التلطف فيكون التماسا
كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل له
~~[illegible]~~ النهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من

الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تغضب الله
غافلا اي دائما واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام
والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها اي بعد هذه الاربعة وايراد الجزاء عقيبها
مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي
ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي
الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي
لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه
وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب
لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب
مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها
معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفا
ولهذا قالوا ان الغاية تتقدم في الذهن على الوجود وتتاخر في
الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر اخر العمل ولما كان الشرط
اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج معنى
من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه
اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب الذي فيه معنى
الشرط والجزاء الا ان سببية الاول ومسببية الثاني فلزوم السبب
للحامل بان مقصوده بعض هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد
فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الطلبي افادة المخاطب
مضمونه وهو الطلب كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره
يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله ويتوقف غيره على حصوله وهو
معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ثم ذكرت بعده ما يصلح توقفه

هنا سقط

على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء
على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء
فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان
كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على انا نبذ
من ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة ه
والاقرب الى الصواب او الى الفهم ان يقال التعبير عن
المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني
اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا عليه والناقص اما
ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلاثة منها
مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير
عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد
او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة
واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا
عن اصل المراد غير واف بيانه كقوله اي الحارث بن
حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق
والجهالة ممن عاش اي من عيش من عاش كدا اي مكدودا
متعوبا اي الناعم في ظلال العقل يعني ان اصل مراده
ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق
في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا
وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش الخشن
يراعي العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون

العقلاء المتاملين فى عواقب الامور فجعل مطلقَ
العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم
والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحرين
فى امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش فى ظلال
الجهل والحماقة لايكون الاناعما وان العيش الشاق
لايكون الاعيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفى
ظلال العقل لكان كالتكرار ويُنَبِّه على ذلك لفظ الظلال
واحترز بفايدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ
زايدا على اصل المراد لا لفايدة ولا يكون اللفظ
الزايد متعينا نحو قول عدى بن الابرش يذكر غدر
الزباء بجذيمة ابن الابرش وقددت الاديم
لراهشيه والفى اى وجد قولها كذبا ومينا والكذب
والمين بمعنى واحد ولا فايدة فى الجمع بينهما التقديد
التقطيع والراهشان عرقان فى باطن الذراعين
والضمير فى راهشيه وفى الفى لجذيمة وفى قددت
وقولها للزباء وعن الحشو المفسد اى واحترز بفايدة
عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفايدة بحيث يكون
الزايد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزايد اما ان
يكون مفسدا للمعنى اولا يكون فالحشو المفسد كالندى
فى قوله اى كلفظ الندى فى بيت ابى الطيب ولا فضل
فيها اى فى الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء

شعوب

شعوب هى اسم المنية غير منصرف للعلمية والتانيث
وانما صرفه للضرورة فالمعنى انها لا فضيلة فى الدنيا
للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير
عدم الموت وهذا انما يصح فى الشجاعة والصبر
دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان سهل
عليه الاقتحام فى الحروب والمعارك لعدم خوفه من
الهلاك فلم يكن فى ذلك فضل وكذا الصابر
اذا تيقن بزوال الحوادث والشدايد وبقاء
العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص
عنه بل بمجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر
على المكاره ولهذا يقال هب انه لى صبر ايوب
فمن اين لى عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا
تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه
دايما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت
فقد هان عليه بذله فلهذا قيل فكل ان اكلت
واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل وما يقال
ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشىء لانه لا يفهم
من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت
لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز من الامور التى
من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والا
ما ذكره الامام ابن جنى وهو ان فى الخلود وتنقل الاحوال

فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يستكن
النفوس ويبهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير
فضل وغير المفسد كقوله اى من الحشو الغير المفسد
للمعنى كلفظ قبله فى قول زهير بن ابى سلمى واعلم
علم اليوم والامس قبله ولكننى عن علم ما فى غد عمى
فان قلت قد يقال ابصرته بعينى وسمعته باذنى
وضربته بيدى ولا يجعل مثل هذا من الحشو لو قوعه
فى التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت انما
هذا انما يقال فى مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول
لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا لقد كتبته بيمينك هذه
واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه
قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون
به لا معنى له كالالفاظ المهملة التى هى اجراس ونغم
لا معانى لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه
مقول بالفم ومعناه مؤثر فى القلب وما لا معنى
له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون
بافواههم ما ليس فى قلوبهم المساواة قدمها
لانها الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ الا
باهله وقوله اى وقول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك
كالليل الذى هو مدركى وان خلت ان المنتأى هو
اسم الموضع من انتأى عنه اى بعد عنك واسع اى

ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه فى حال
سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان
ابعد فى الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه
وطول يده ولان له فى جميع الآفاق مطيعا لامره
يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح
لان فى الآية حذف المستثنى منه وفى البيت حذف
جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار
ذلك امر لفظى ورعاية للقواعد النحوية من غير
ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك
لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون
لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع
على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط
اعنى الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان
ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص
حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان
الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا
الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو
القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض وكان
ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت
اليس فيه حذف الفعل الذى يتعلق به الظرف قلت
لما سد الظرف مسده وجب تركه لعدم احتياج
تادية اصل المراد حتى لو ذكر لكان تطويلا صح انه ليس

فيه حذف في شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل
انما هو بمجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر
لابد ان يتعلق بفعل او فضله اي رجحان قوله ولكم
في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في
هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف
ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى
للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة
وما يناظره منه هو في القصاص حيوة لان قوله ولكم
لا مدخل له في المناظرة لكونه زايدا على معنى قولهم
القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر
ان اعتبر التنوين والافعشرة وحروف القتل انفى
للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة
لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة
والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم
فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة
من التعظيم لمنعه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه
من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم
الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على
التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة
الحاصلة للمقتول اي الذي يقصد قتله والقاتل
بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من
القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه
اي قصد

فارتدع

فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من
القود واطراده اي يكون قولهم ولكم في القصاص
حيوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة
بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل
ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان
القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي
خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار
بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار
من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان سالم
عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا
ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في
هذا التكرار رد العجز على الصدر وهذا الاينافي رجحان
الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز
على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من
اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اي وباستغناء
قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف
بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل
من تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة المطابقة
وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح
ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل و
تفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة
وبسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة التي تنقص
اي في القصاص حيوة

سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه الجمع
بين حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد
وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض
بحسب الظاهر وهو ان الشي ينفي نفسه وفيه نظر
لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على
المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم
الخبر على المبتدا المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الا
وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر هو ما يكون
بحذف شي والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر
في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او
فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة
نحو واسئل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قوله
العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني الثنية العقبة فلان طلاع الثنايا اي ركاب
لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره
او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان
الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط
ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن
او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في
القوم دون هذا في غيره نادر لا سيما اذا لزم منه
اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف
التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد

ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن
ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة
الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية
اذا اعتبر مع ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو
محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة
نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي
كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة وما يؤيد
هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان
اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما ياخذ الصحيحة
دون المعيبة او شرط كما مر في اخر باب الانشاء او جواب
شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين
ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل
ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من اية من ايات
ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على
لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط
للدلالة على انه اي جواب الشرط شي لا يحيط به الوصف
او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى
اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم
ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير
ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي او المحذوف غير

ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل
كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بستين
اي منه والمستثنى نحو زيد جاء في ليس الا والمضاف
اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا
غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب
لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف وحرف
العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقا
اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو
قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد
وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة
عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي
فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في
شبيبة فسرهم واتيناه على الهرم اي فساءنا او سبب
لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
ان قدر فضرب بها فيكون قوله فضرب بها جملة محذوفة
هي سبب لمذكور وهي قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان
الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله
بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر
فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هي
شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق
فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي
والفاء في مثل قوله فانفجرت يسمى فاء فصيحة وظاهر كلام

الكشاف

الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو
ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل
انها فصيحة على التقديرين والمشهود في تمثيلها قوله
قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا
خراسانا او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون
على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا
والخبر في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف
واما اكثر اي والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله
فارسلون يوسف اي فارسلون الى يوسف لاستعبره
الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط
طربت لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لهن
وما لي اي طربت فاخذت اسكنها وهي لا تسكن ثم اعاود
وتدافعني الى ان قضيت العجب من كثرة معاودتي وشدة
مدافعتها والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام
المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من
قبلك متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء بل هو سبب لعدم
الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته
كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر
على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان
العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون
الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على

ولها

ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تنا
وتقديره التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب الالبان
فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى
الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل
عليهما اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اى
امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله ويدل
على تعيين المحذوف بان الامر او العذاب اى احدهما وليس
المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتامل
ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى
لمتننى فيه فان العقل دل على ان فى قوله فيه مجازا فالمحذوفا
اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل
كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر فى حبه لقوله
تعالى قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود فتيها عن نفسه
وفى شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والعادة دلت على
الثانى اى مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى
العادة لقهره اياه اى لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه
فلا يصح ان يقدر فى حبه ولا فى شانه لكونه شاملا له ويتعين ان
يقدر فى مراودته نظرا الى العادة ومنها اى ومن ادلة تعيين المحذوف
الشروع فى الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو
الفعل الذى يشرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هى من جهة
ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما يشهد
به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع فى الفعل نحو بسم الله

فيقدر

فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اى يقدر عند الشروع
فى القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع فى القيام او القعود
بسم الله اقوم واقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الا
اى ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب
بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى اعرست
فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب هذا
ومقارنة المخاطب الاعراس وتلبسه به دل على ان المحذوف
اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتئام والاتفاق يقال
رفات الثوب ارفاه رفوا اذا اصلحت ما وهى منه والاطناب
اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين
احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد
او ليتمكن فى النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه
من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان بالجهود اوقع فيها
من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اى بالمعنى وذلك
لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول
بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم
فى الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت
النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصل
لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم
الضرورى بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها
لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم وتما يوافق
ذلك ما فى قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله فى ظلل

در سوره بقره

من الغمام فانه جعل العذاب يأتيهم من الغمام الذى هو
مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث
لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب
كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير
ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع
لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله
ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لى صدرى فان
اشرح لى يفيد طلب شرح لشئ ما اى للطالب
وصدرى يفيد تفسيره اى تفسير ذلك الشئ
وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان
يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك
لتفخيم الشئ المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه
ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله
واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل
قواعد البيت بالاضافة ومنه اى من الايضاح
بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى على
قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو
اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل
زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا بابهم فيه الفاعل
اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار شعر
بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب
ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح

السكاكى ووجه حسنه اى حسن باب نعم سوى ما ذكر
من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام فى معرض الاعتدال
نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى
الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذى هو
الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب
وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين
من الامور الغريبة المستطرفة التى يظهر فى النفس
عند وجدانها تأثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع
لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة
وصفان لمنع اجتماعهما على شئ واحد فى زمان واحد
من جهة واحدة وهو هذا محال ومنه اى من الايضاح بعد
التوشيع
الابهام التوشيع وهو ان يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين
خصلتان
ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب منه اثنتان
الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه
الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا
توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف وكانه جعل التعبير
عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن
بعد الندف واما بذكره بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح
الخاص
بعد الابهام ويعنى بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف
دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على
العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اى مزية الخاص
حتى كانه ليس من جنسه اى من جنس العام تنزيلا للتغاير

في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز من
سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه
شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا
يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به
وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة
الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم
للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين
ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله
وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن
منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون
عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا الآية فان المصابرة
باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته
واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد
الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان
يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون
انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطاء
فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله
وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ
ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما
تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل فذلك لا
اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج

في درج

في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين
تلك التدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك
اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله
وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين
ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة
والايقاظ على سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول
كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم
سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع
ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر
معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة
مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد
كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير ما قد بعد
بسبب طوله في الكلام وهذا التكرير قد يكون بعد
رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد
ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور
رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا
قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابط كما في
قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان
يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله
فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده
عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا
ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما

يفيد نكتة يتم المعنى به ونهاية كزيادة المبالغة في قوله

اى قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اى

تقتدى الهداة به كانه علم اى جبل مرتفع في راسه

نار فان قولها كانه علم واف بالمقصد وهو تشبيهه بما هو

معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا

وزيادة وتحقيق اى وكتحقيق التشبيه في قوله اى قول

امرء القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اى خيامنا

وارحلنا الجزع الذى لم يثقب شبه عيون الوحش

بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذى فيه سواد وبياض

يشبه به عيون الوحش نكتة اتى بقوله لم يثقب ايغالا

وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان

اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين

فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها مع السواد

وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت

والمراد كثرة الصيد يعنى مما اكلنا كثرت العيون عندنا

كذا في شرح ديوان امرء القيس وبه تبين بطلان ما قيل

ان المراد به انه قد طالت مسايرتهم في المفازة حتى الفت

الوحوش رحالهم واخبيتهم وكذا توهم غير المقصد في بيت

السقط فسقيا بكاس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم

بتقبيله خاله فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم

من الدر وكان الكاس غالبا ما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس

حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك المجلس

منكر فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا

يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى

بدونها ومثل ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين

اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون فان قوله

وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد

لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل

اى لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم

فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب

الجملة بجملة تشتمل على معناها اى معنى الجملة الاولى للتوكيد

علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه

يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال

قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اى التذييل ضربان

ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف

على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور

على وجه وهو ان يكون المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص

فيكون متعلقا بما قبله واحترز من الوجه الاخر وهو

ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة

واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله

جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل يجازى [من الثواب]

الا الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون [جواب لما] من الضرب

الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل

بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا

مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء
الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان
فى قوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم
الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون
تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من
الضرب الثانى وكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اى
التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم
للتذييل مطلقا يعنى قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين
وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين آخرين ولو لا قوله ايضا
لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثانى كما توهم نظرا الى الامثلة
بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذى يجب ان يكون
لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه
الآية فان ذهوق الباطل منطوق فى قوله وزهق الباطل واما
لتاكيد مفهوم كقوله اى قول النابغة الذبيانى ولست
بمستبق اخا لا تلمه حال عن اخا لعمومه بوقوعه فى سياق
النفى او من ضمير المخاطب فى لست وهذا احسن من ان يكون
صفة لاخا يعرف بالتامل يكفى لا تقتل على استبقاء موده
حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه على شعث اى على تفرق
وذميم خصال الذبيانى اى الرجال المهذب اى المنقح الفعال
المرضى الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفى الكامل من
الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار
اى لا مهذب فى الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان

الاحتراس هو التوقى والاحتراز من الشئ وفيه توق من
ايهام خلاف المقصود يقال لم الله شعثه اى اصلح ما تفرق من
اموره وهو ان يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه
اى يؤتى بشئ يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما
يدفع الايهام قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره
فالاول كقوله اى قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها
غير مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى يعنى قوله صوب الربيع
اى نزول المطر ووقوعه فى الربيع وديمة اى تسيل لان نزول
المطر قد يكون سبب الخراب الديار وفسادها فدفع ذلك
بتوسيط قوله غير مفسدها والثانى نحو قوله تعالى فسوف
ياتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على
الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين
لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة
على الكافرين دفعا لهذا التوهم واشعارا بان ذلك تواضع
منهم للمؤمنين ولذا عدى الذل بعلى لتضمينه معنى العطف
كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان
يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم
وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا
القسم قول كعب بن سعد الغنوى حليم اذا ما الحلم زين اهله
مع الحلم فى عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه
بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فلم يكن صفة مدح فقال فى عين العدو مهيب دفعا لهذا الوهم بان حلمه انما
هو فى وقت تزيين الحلم لاهله لان الحلم انما يكون عند القدرة
والا لم يكن زينا واما المصراع الثانى فزعم المصنف انه تاكيد للاول

يا يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا
يكون الحلم زيناً لاهله فان من لا يكون حليماً حين لا يحسن
الحلم يكون مهيباً في عين العدو ولا محالة فيكون هذا تذييلاً لما
المفهوم لا تكميلاً كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نم ان من
لا يكون حليماً حين لا يحسن الحلم يكون مهيباً في عين العدو
لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به والذي يخطر
بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المص
وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليماً في حال يحسن
فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيباً لما به من البشاشة
وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم
بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك
الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث تهابه العدو لتمكن مهابته في
ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام
لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون
الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي
يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمون
على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتأدية اصل
المراد وكتعليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده
ليلاً واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين
معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام
ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما
يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين
ان يكون الثاني بياناً للاول او تأكيداً او بدلاً منه كالتنزيه

في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون
فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء
الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات
والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه عما ينسبون اليه
والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قول عوف بن محلم
الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره
بلسان آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها
والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره
بعض النحاة وبه يشعر ان ما ذكره صاحب الكشاف في
قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها
من الاعراب نحو الاهل اتيها والحوادث جمة فايدتها تأكيد
وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفاً على الجملة قبلها
لم يكن لها معنى ومثله ما ذكر في قوله والله اعلم بما وضعت
وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله اني وضعتها
انثى وقوله اني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيراً ما يلتبس
بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث
ذكر في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون
حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها
او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله
وكالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
يأتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف

يعني ان المقلد وآب البتة وان وقع فيه تاخير ففي
هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة
معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها
شائبة من السببية ومما جاء اي من الاعتراض الذي وقع
بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا اي كما ان الواقع هو بينه
اكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان
الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم
فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض
باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما
بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من
حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم به هو مكان الحرث
لان الغرض الاصيل في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة
فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى هذا الغرض والنكتة في
هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه
ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التأكيد
في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حسنا
حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي
ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته
اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا
لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في
قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه ٭ يا جنتي
لرأيت فيه جهنما ٭ فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع الجحيم

والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما
في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة ٭ وقال
قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غيرها ذكر مما
سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام
خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين
بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا
فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها
جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض
في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح
في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى
في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير
متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم
لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام
وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط ان لا يكون
لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير
التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها
من الاعراب كما في قول الحماسي ٭ وما مات منا سيد في فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل ٭ فان المصراع الثاني تكميل لانه لما
وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم
فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصاف من قاتليهم وكلامه
ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل
من الاعراب وهذا مما يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة

وله
يقرب حب الموت آجالنا لنا
وتكرهه آجالهم فتطول

ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة على معناها
معربة باعرابها بدلا منها او تاكيدا ويكون الغرض منها
تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط
على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما
يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم
كونه اى جوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة
في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض
غير جملة فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما
فيشتمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم و
وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما
ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال
وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او
بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ان يكون الاعتراض
جملة او اكثر من جملة فح يشمل من التتميم ما كان واقعا
في احد الموقعين اى في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا
محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه جواب اما
اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان
لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك
لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب

ولم يشتمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة
ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى
قوله ولا محل لها من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان
واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب
او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان
جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من
الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر
فمعناه ان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له
اعراب ففي الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك
اى الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام
واما بكذا او كذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين
يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤ
لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار
به لكونه معلوم وحسن ذكره اى ذكر قوله ويؤمنون
به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن
حوله ترغيبا فيه اى في الايمان وكون هذا الاطناب غير
داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التي
اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رايته بعيني
وقوله تعالى ويقولون بافواههم وفيه نظر لان هذا
داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد ولانه
على ان هذا قول يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة
عن علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة

بعد قوله تعالى فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم
لانه توهم الاباحة فان الواو يجيء للاباحة في نحو جالس
الحسن وابن سيرين الابرى انه لو جالسهما جميعا او واحدا
منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل
اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى
اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان
مساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص
في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر
وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض عند
من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف
الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي
اصل المراد او زايدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام
آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول
ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سودد
اي سيادة وتمامه ولو برزت في زي عذراء ناهد
الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد الجارية التي نهد
ثديها اي ارتفع وقوله اي قول الشاعر ولست بنظار
الى جانب الغنى اذا كانت العليا في جانب الفقر اراد المتكلم
بالغنى مسببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة

ما قبله
واني لصبار على ما ينوبني
وحسبي ان الله اثنى على الصبر
مختصر

مع

مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها
يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة
الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه
والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز
ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساويا
وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب
منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل
وهم يسئلون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس
قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما نشاء
تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا
انقيادا لهوانا واقتدا لعزنا يصف رياستهم
ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رايهم
فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال ويقرب لان
ما في الآية يشتمل كل فعل والبيت مخصوص بالقول وان
كان يلزم منه عموم الافعال ايض والله اعلم بالصواب
تم علم المعاني بعون الله تعالى وحسن توفيقه ونحمده
على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد وآله ونساله التوفيق
في اتمام القسمين الاخيرين بمنه وجوده الفن الثاني
علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه
لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل
بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم
يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح

الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات
جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه
في تعريف علم المعاني فليس التقييد بعلم بالقواعد اي ادراكها
او الاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على
ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة
لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة
العقلية لما سياتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول
يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم
وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض
فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد
في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى
بالواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق
بعضها اوضح من بعض دلالة على معناه من البعض
الاخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد
الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه
لو اورد المعنى في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة
دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد بالفاظ مترادفة
مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال
في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة
الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها
واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا لخفاء حاجة الى ذكر الخفاء
وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار

قوله واراد

على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد
والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في
الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما
سياتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر ههنا اولى
من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة
اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن
كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة
والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث
يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني
المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا
فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات
ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف
الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية
وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها
احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ
اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي التي
سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة
والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب
مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان
طبع اللافظ تقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع
له او لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ
المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود

بالنظر ههنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم
انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف
الطباع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون
سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرًا بذلك ثم عرفوا الدلالة
اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه
بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن
الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع واراد
بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى
المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع
وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة
المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها
به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم
انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ
هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب
ان الدلالة مفهوم يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ
كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب
لا يمكن اشتقاقها منه الا بالرابطة مثل ان يقال اللفظ مفهم
منه المعنى الا يرى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام
المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم
العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول
دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له

كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة
الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان
على الضاحك ويسمى الاولى يعني الدلالة على ما وضع له
وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على
تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع و
ويسمى كل من الاخريين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية
لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان
حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه
وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون
يسمون الثلثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها
ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما
ذكرنا وتقييد الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى
والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له
والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان
قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء واريد به الكل
واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة
اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن
واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها
دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست تضمن
بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد
به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها
انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة

واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق
عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة
لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض
فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في
رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف
فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه
وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ
على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن
دلالته على جزء الموضوع من حيث انه جزؤه والالتزام
دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد
يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ
لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة
جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به
معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك
اذا اريد به احد المعنيين لا يجاب يراد به المعنى الاخر ولو يراد
ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون
الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ
ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى الواحد ان
كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءا فتضمن
والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي
ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا
اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه

سواء

سواء اراده اللافظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذا
فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما
في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن
فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن
الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في
المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا او
التزاما وعلى ما ذكره هذا القايل يلزم امتناع الاجتماع
بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر
من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والا
يستلزم المطابقة وشرطه اي وشرط الالتزام اللزوم
الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى
الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن
حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القراين
والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر
الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون
ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره
اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد
المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق
العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات
وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب
في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني
وصرح العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك

بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى
خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما
ذهنا او بغيره من قراين الاحوال والاظهر ان مراده
باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي
عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك و
انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات
والكنايات عن ان تكون مدلولا التزاميا بل لم تكن
دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفاء و
والايراد المذكور اى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اى بالدلالة المطابقية
لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك
المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا
اى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من
الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا
اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما
بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام
يؤدى هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من
دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام
كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها
لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المترادفات كفهمه
اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن
عالما بوضعها لها لم يفهم من المترادفات ذلك المعنى

اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون
ان يقول لم يكن واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن
لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ
انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله
والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد وهذا اعم من ان
لا يكون عالما بوضع شئ فلا يكون شئ منها دالا او يكون
عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون
بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا لاحتمال
ان يكون بعض منها دالا فليتامل واياما كان لا يجرى
فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم
بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم
المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم
بالنسبة موقوف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على
العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع
انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب
منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق
بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك
الزمان السابق فان قيل لا نم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ
لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ
المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى
التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها
وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة

الطول وكثيرا ما يفتقر في استنباط المعاني المطابقية
من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة
فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكررا للفظ
على الحس عنا والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف
في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس
الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها
دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة
وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى توسط
خلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا
عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع
وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطوء
انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوئه
ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ه
ويتاتى بالعقلية اى والايراد المذكور يتاتى بالدلالة
العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح
اى مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم
اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز
ان يكون بشئ واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه
من بعض بسبب قلة الوسايط فيكون اوضح لزوما
له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة
لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء
وكذا اذا كان لشئ واحد ملزومات لزومه لبعضها

اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك
الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح والخفاء
وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام ههنا هو ان تكون
المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله
فيه سواء كان بلا وسط او بوسط او بوسايط متعددة
وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا
او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة
لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان
الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى
بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من
بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى
جزءا من شئ وجزء الجزء من شئ آخر فدلالة الشئ
الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من
دلالة الشئ الذى ذلك المعنى ~~اوضح من دلالة الشئ~~
الذى ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان
على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على
التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي
ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على
فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم
الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم قد
صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمنى انما
ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على

التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما
يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس
في الشفاء ان الجنس ربما يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال
ولم تراع النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب عن
الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن
الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى
الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا
يكون معنى تركيبيا وما ذكرت من التادية بالعبارات
المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى
الواحد بما ذكرتم مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده
كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو
من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية
انما هي في المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم
في التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على ما
هو جزء من ذلك المعنى التركيبي يجوز ان يكون بسبب
ان بعض اجزاء الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من
ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب
بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك
المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة
في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام
وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك
اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا

فيه

ههنا صح

فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت
قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا
اي وان لم تدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية
وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان
الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم
الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية
على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا
دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام
انما هو دلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر
هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر
الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل
من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على
الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو
اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف
الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم
جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل
في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا
ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني
على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه
فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة فتعين
التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي
احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر

المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وجموم فوايده ارتفع من ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا

على كذا اذا هديته يعني هو ان تدل على مشاركة امر لامر آخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لقولنا قاتل زيد عمرا او جاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لآخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المص هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه قاتل زيد عمرا او جاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المص لان

المراد بالاطراد عنده معناها الحقيقى على ما يستحقق
فدخل فيه اى فى التشبيه الاصطلاحى ما يسمى تشبيها بلا
خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او
كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول
المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به
خبرا عن المشبه او فى حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه
او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثانى نحو قوله
صم بكم عمى بحذف المبتدا اى هم صم فان المحققين على انه
يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق
حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه
صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا
الحال او فحوى الكلام وسيجى لهذا زيادة تحقيق وتفصيل
فى اخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا فى
اركانه اى البحث فى هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه
المصطلح وهى اى بعض طرفاه يعنى المشبه والمشبه به ووجهه
واداته وفى الغرض منه وفى اقسامه واطلاق الاركان على
الاربعة المذكورة انما باعتبار انها ماخوذة فى تعريفه
هو الدلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى بالكاف ونحوه وما باعتبار
ان التشبيه فى الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال
على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد فى الشجاعة
وطرفاه اما حسيان قدم البحث على طرفيه لاصالتهما
لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيانه

التشبيه

التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه
والاداة فالطرفان اعنى المشبه والمشبه به اما منسوبان
الى الحس كالخد والورد فى المبصرات والصوت الضعيف
والهمس فى المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت
الذى لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس والهمس
الصوت الذى اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم
والنكهة وهى ريح الفم والعنبر فى المشمومات والريق والخمر
فى المذوقات والجلد الناعم والحرير فى الملموسات وهذا
مما فيه نوع تسامح الا فى الصوت الضعيف والهمس و
النكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد
والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر
وباللمس ملاسة الجلد الناعم ولينهما لا نفس هذه
الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر فى العرف ان يقال
ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الطعام ولمست
الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم
والحيوة وجه الشبه بينهما كونهما جهتى ادراك على ما سيجيئ
تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به
حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية
اعنى الموت عقلى لانه عدم الحيوة عما من شانه والسبع
حسى والثانى مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر
وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهى كيفية نفسانية
تصدر عنها الافعال بسهولة عقلى وقيل ان تشبيه

المحسوس بالمعقود غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة
من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا
فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان
المحسوس اصلا للمعقود فتشبيهه به يكون جعلا
للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول
المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك
بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك
كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما
جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه
ان يقدر المعقود محسوسا ويجعل كالاصل لذلك
المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان
من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة
ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات و
والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي
تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه
كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام
كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي
بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى
الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق
واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته
دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا
من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به

في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة
اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه
سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها
ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم
وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان
الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية
مما لا يدرك بالحس لان الحس انما يدرك ما هو
موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات
محسوسة والياقوت والرماح والزبرجد كل منها
محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد
بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى
الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون
للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع عنه بخلاف الخيالي
فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها
اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك
لكان مدركا بها وبهذا القيد تميز عن العقلي كما
في قوله اي كالمشبه به في قول امرء القيس ايقتلني والمشرفي
مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول
ايقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني في حب سلمى والحال
ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف اليمن
وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا احده

نمی

ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائهما وكونهما
مجلوة فان انياب الاغوال مما لايدركه الحس لعدم تحققها
مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبه
له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور
المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا
بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها
في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية
ليست مما تادت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم تقع
بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس
الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لها
ليست مما لايمكن ان يدركه بالحواس الظاهرة بل اذا
وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما لا تحقق لها كصداقة
زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى
الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة
لها كانسان له جناحان او راسان او لا راس له وهي
دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل
النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة
الوهمية وبهذا الاعتبار يسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية
وبهذا الاعتبار يسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم
الذي ركبته المتخيلة من عند نفسها كما سمع ان الغول
شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها

بصورة

بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك
بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى
الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين
فان المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين
فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة
كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل
لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم
ادراك ونيل لما هو عند المدرك ~~كمال وخير من حيث
هو كذلك~~ وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك
القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكما
كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة
والسامعة بصوت حسن والشامة برايحة طيبة والمتوهمة
بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى
الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا
وهو ادراكها المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال
وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة
العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس
الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيات
فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك
ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا
المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات
الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من

١٦٧

الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك وجميعها يشتركان فيه اى وجه التشبيه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد فى قولنا زيد كالاسد يشتركان فى الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين فى وصف هو من اوصاف الشئ فى نفسه خاصة كالشجاعة فى الاسد والنور فى الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك فى احد الطرفين او فى كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما فى قوله اى مثل وجه الشبه فى قول القاضى التنوخى ، وكان النجوم بين دجاها هى جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليالى او للنجوم والرواية الصحيحة دجاها والضمير لليل فى قوله رب ليل تقطعه بصدود او فراق ما كان فيه وداع موحش كالشيب تغذى به العين ويابى حديثه الاسماع وكان النجوم بين دجاه سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه التشبيه فيه اى فى التشبيه المذكور فى هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم اسود فهى اى تلك الهيئة غير موجودة فى المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اى بيان وجوده فى المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة

١٦٨

وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يامن ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اى بالظلمة وقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اى كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثانى اى السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اى وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اى بسبب تخيل ان الثانى مما له بياض واشراق والاول مما له سواد تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اى مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب فى سواد الشباب اى ابيضها فى اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار اى الازهار مؤتلقة بالقاف اى لامعة بين النبات الشديدة الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شئ ذى سواد على طريق التاويل وهو تخيل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان

كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينهما فعلم
من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به
فساد جعله اى جعل وجه التشبيه في قول القايل النحو
في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير
مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو لان
المفعول لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه
رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام
فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه فصار منتفعا به
في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان
فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه في عمياء وهجوم
الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه
يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح
منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه الشبه فيه هو كون استعمالها
مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا
تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعات
احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي
الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية
ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا
والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه
الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام
وهو اى وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اى حقيقة
الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية

او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او
مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما
او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل
ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارجا
عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قايما بهما
ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اى
هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية
اما حسية اى مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية
اى المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة
مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان
فيفترقان الى العينين من الالوان والاشكال و
والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة
او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات
كالمثلث او اربع كالمربع او غير ذلك والمقادير والمقدار
كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي
لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى
عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات
ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز
عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة
في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول
والعرض وخط ان قبلها في الطول والحركات و
والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد

حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين
وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير
والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة
الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من
الاعراض النسبية والكيفية لا يقتضي لذاتها قسمة
ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول
والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة
والبطء والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات
كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة
التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك
والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة
والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل
وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع
قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخ
يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة و
القوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة و
الثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول
للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو
تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع
للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف
قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة

القرع

المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني الممتدة او في
قصر المنفذ او ضيقه او شدة التوائه كما في المزامير
الملتوية يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة
منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم
واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة
والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة
او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ
الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر
لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة
كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى
محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة
او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك
المحسوسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها يتفاعل
الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد
منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة
كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات
والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات و
وجمع ~~المتشاكلات و~~ المختلفات والاخريان انفعاليتان
لان الرطوبة كيفية يقتضي سهولة التشكل والتفرق
والاتصال واليبوسة كيفية يقتضي صعوبة ذلك
والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء

اخفض وبعضها ادفع والملاسة وهي كيفية تحصل
عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية يقتضي
قبول الغمز الى الباطن فيكون للشيء بها قوام غير سيال
فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا ولا يتفرق بسهولة
وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة ومما
من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون
هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء
والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب
المحيط لو لم يعقه عايق والثقل وهي كيفية يقتضي
بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عايق
وكل منهما في الحقيقة مبداء مدافعة محسوسة توجد
مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا سكنه في الجو
قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وتا
بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة وا
واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في
غير هذا الفن او عقلية عطف على قوله حسية
اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات
النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكا
اي حدة الفواد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب
الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا و
وسهولة استخراج النتايج ملكة للنفس كالبرق اللا
بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم

قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من
الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق
الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب
وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما
لغرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب
ما يمكن فيها وقد يقال لها الصناعة والغضب
وهو حركة للنفس مبدأها ارادة الانتقام والحلم
وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب
ولا تضطرب عند اصابة المكروه وساير الغرايز
جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر
عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة
تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان
للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك
الغرايز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها
وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما
حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافي
الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى
متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس
فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس
ولا في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الا عتباري
الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة
الوهمية الشبيهة بالمخلب او الناب للمنية والى كليهما

اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي
منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري
ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او
العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي
محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع
على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان
هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات
المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار
كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في
هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات
وتحقيق لطائفها التي فيها وايضا وجه التشبيه اما
واحد او بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما
تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة اى مجموعة
من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة
انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح
ان الحقيقة الملتئمة من قبيل الواحد كالانسان
وفيه نظر سنعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو
في الورق الذي بعد هذا الورق
بمنزلة الواحد حسي وعقلي واما متعدد عطف
على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره
وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر
الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد
منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم
يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة

المنتزعة

المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك اما
حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي
والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا
اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه
هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت
الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه
التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا او مختلفا
لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز
ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك
بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه الشبه امر ماخوذ
من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي
ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس
لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم
والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين
وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا
والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي
شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل
كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها
عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم
من التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه
بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما
مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو

كلي لان الجزئي ما لا يكون نفس تصوره مانعا
من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي
ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود
في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو
جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو
المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان
افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه
الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة
في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية
المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان
هذا لا يصح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو
ان التحقيق في وجه التشبيه يابى ان يكون هو غير عقلي
لان المص قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما نز
قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام
المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد
او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او
عقلي والاخر اما حسي او عقلي او مختلف فصار سبعة
اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان
او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس يصير
ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين
يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي
كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من

المسموعا

المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا
في قوله وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم
من المذوقات ولين اللمس من الملموسات فيما مر
اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس
والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير
والواحد العقلي كالعراء عن الفايدة والجراءة
هي على وزن الجرعة الشجاعة ويقال جرء الرجل جراءة
بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة
على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب
كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد
فيها بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة
الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه
وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان
فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء
كان الوجود عاريا عن الفايدة او غير عار و
بهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز من
ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني
ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة
الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق
والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء فاذا قلت
للرجل القليل الفائدة هو معدوم او هو والعدم
سواء لم تثبت له شيئا من شيء بل انما تنفي وجوده

في تشبيه اصحاب النبي صلى الله عليه وآله بالنجوم

في تشبيه العطر بخلق رجل كريم

كما اذا قلت هو ليس بشئ ومثل هذا لايسمى تشبيها
ثم قال الا ان كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود
كالمعدوم وشئ كلاشئ وموجود شبيه بالعدم
فان ابيت الان تحمل على الظاهر فلا مضايقة
فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان
والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي
فبالعلم توصل الى الحق وتفرق بينه وبين الباطل
كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء
والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به
معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وجه
بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كما لا يخفى
عن الفايدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح
والايضاح من الامثلة العقلي فيما طرفاه عقليان
تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان
ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات
جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب
والشرط يشتركان في كونهما طريقين الى الادراك
وتقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل
ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع
بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع
كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم
باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان

الحسي

الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم
باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان
او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد
والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه
المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس
المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة
مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في
قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه
الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو
في الانسانية واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد
بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او
الى عدة اوصاف لشئ واحد فتنزع منها هيئة وتجعلها
مشبها ومشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب
المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من
المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجئ ان شاء
الله تعالى ولا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد
المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة
اشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين
بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى
اعني بمعنى ان يقصد الى متعددين وتنزع منهما
هيئتين ثم يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما
وتشملهما انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا

فليتامل وبهذا يظهر ان ماذكر فى المفتاح من ان
وجه التشبيه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير
الواحد اما ان يكون فى حكم الواحد لكونه اما حقيقة
ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة
واحدة او لا يكون فى حكم الواحد عم نظر فالمركب الحسى
فيما اى فى التشبيه الذى طرفاه مفردان كما فى قوله اى
كوجه التشبيه فى قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت
وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية
الملاحى بضم الميم عنب ابيض فى حبه طول وقد جاء
بتشديد اللام كما فى هذا البيت حين نوّرا اى
تفتح نوره كذا فى اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة
وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان
لما فى قوله كالحاصلة من تقارن الصور البيض
المستديرة الصغار المقادير فى المرئى وان
كان كبارا فى الواقع على الكيفية اى تقارنها حال
كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار
المخصوص والمراد بالكيفية انها لا تكون مجتمعة
اجتماع التضام والتلاصق ولا هى شديدة الافتراق
بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على
نسبة قريبة مما تجده فى راى العين بين تلك الانجم
وهذا الذى ذكرنا فى تفسير الكيفية جعله الشيخ
عبد القاهر تفسير المقدار مخصوص اى مقدار فى

القرب

القرب والبعد وجمع صاحب المفتاح بينهما و
المصنف قد جمع بينهما ايضا فكانه اراد بمقدار
مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعنى ما
لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان
يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من
الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ
من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر فى
هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة
الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان
المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين
تفتح نوره وسيجئ ان المفرد قد يكون مقيدا وانه
لا يقتضى التركيب وفيما اى والمركب الحسى فى
التشبيه الذى طرفاه مركبان كما فى قول بشار
كان مثار النقع يقال اثار الغبار اى هيجه
فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه
اى تساقط بعضها فى اثر بعض والاصل تتهاوى
فحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا
لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير
من اللطايف التى قصدها الشاعر على ما نطلع
عليه فى اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما
فى قوله كما الحاصلة من هوى بفتح الهاء اى سقوط
اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة

فی جوانب شیٔ مظلم فوجه الشبه مرکب کما تری و کذا
طرفاه کما حققه الشیخ فی اسرار البلاغة حیث قال
قصد تشبیه النقع والسیوف فیه باللیل المتهاوی
کواکبه لا تشبیه النقع باللیل من جانب وتشبیه السیوف
بالکواکب من جانب ولذلک وجب الحکم بان اسیافنا
فی حکم الصلة للمصدر لئلا یقع فی التشبیه تفرق
ویتوهم انه کقولنا کان مثار النقع لیل کان السیوف کواکبه
ونصب الاسیاف لا یمنع تقدیر الاتصال لان الواو
فیها بمعنی مع کقولهم لو ترکت الناقة وفصیلها لرضعها
الا یری ان لیس لک ان تقول لو ترکت الناقة
ولو ترکت ~~فضاعها~~ فصیلها فتجعل الکلام جملتین
ومما ینبه علی ذلک ان قوله تهاوی کواکبه جملة وقعت
صفة للیل فالکواکب مذکورة علی سبیل التبع للیل ولو کانت
مستبدة بشانها لقیل لیل وکواکب فهو لم یقتصر
علی ان اراک لمعان السیوف فی اثناء العجاجة
کالکواکب فی اللیل بل عبر عن هیئة السیوف وقد سلت
من اغمادها وهی تعلو وترسب وتجیٔ وتذهب
وهذه الزیادات زادت التشبیه تفصیلا لانها
لا تقع فی النفس الا بالنظر الی اکثر من جهة واحدة و
ذلک ان للسیوف فی حال احتدام الحرب واختلاف
الایدی فیها للضرب اضطرابا شدیدا وحرکات
بسرعة ثم ان لتلک الحرکات جهات مختلفة واحوالا

ینقسم

ینقسم بین الاعوجاج والاستقامة والارتفاع و
والانخفاض وان السیوف باختلاف هذه الامور
تتلاقی وتتداخل ویصدم بعضها بعضا ثم ان
اشکال السیوف مستطیلة فنبه علی هذه الدقایق
بکلمة واحدة وهی قوله تهاوی فان الکواکب اذا
تهاوت اختلفت جهات حرکاتها وکان لها فی
تهاویها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوی تستطیل اشکالها
فانها اذا لم تزل عن اماکنها فهی علی صورة الاستدارة
هذا کلامه وقوله ان اسیافنا فی حکم الصلة للمصدر
معناه انه لیس عطفا علی مثار النقع بل هو مما یتعلق
به معنی الاثارة لکون الواو بمعنی مع وهذا کما یقال
فی قولنا زید ضارب عمرا وبکرا ان بکرا فی حکم
الصلة للضرب ولیس المراد ان المثار بمعنی المصدر
علی ما سبق الی الوهم والمرکب الحسی فیما طرفاه مختلفان
احدهما مفرد والاخر مرکب کما فی تشبیه الشقیق باعلام
یاقوت نشرن علی رماح من زبرجد من الهیئة
الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة علی رؤس اجرام
خضر مستطیلة مخروطیة فالمشبه مفرد والمشبه به
مرکب وعکسه کما سیجیٔ فی تشبیه نهار مشمس شابه
زهر الربی بلیل مقمر وسیجیٔ لهذه زیادة تحقیق
فی تقسیم التشبیه باعتبار الطرفین ومن بدیع المرکب
المرکب الحسی ما ای وجه الشبه الذی یجیٔ فی الهیات

التي يقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي
يقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما
ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجئ في تلك الهيئات
على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها
من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المص
عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما
يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان تجئ في الهيئات التي
يقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على
وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف
والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول
كما في قوله اي كوجه الشبه في قول ابن المعتز او قول الب
النجم والشمس كالمراة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة
من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع
تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى
يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب
الدائرة ثم يبدو له فيرتد بدل الانبساط الذي بدا له
اي يتم الاول فيرجع من الانبساط الذي يراه الى الانقباض
حتى كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس
اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها
مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المراة اذا كانت في يد الاشل
والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف
فهناك ايضا كما يعني لابد في الاول من ان يقترن بالحركة

غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لابد من اختلاط
حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك
بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى
العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان
وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى
والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف
في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف
قار بعذف الهمزة اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا
اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى
فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين
اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل
حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم
في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان
يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي
يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في
هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة
الرياض حففت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على
قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق
ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون
كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في
صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليته جلوس
البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي

بقوام محكم الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان
والجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو منه اى من الكلب فى اقعائه فانه يكون لكل
عضو منه فى الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة
خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة
جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة
على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر فى صفة
مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع
الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته
مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطى المواصل
تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر
الى الجهات الثلث ~~فلطف بحسب التركيب والتفصيل~~
فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه
بالمتمطى فانه من قريب التناول يقع فى نفس الرائى
للمصلوب لكونه اما جمليا والمركب العقلى من وجه
الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب
فى استصحابه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم
يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب
فانه امر عقلى منتزع من عدة امور لانه روعى من الحمار فعل
مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار
التى هى اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب
المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب

انتزاعه

انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول
من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق
القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به
ولا يصح ههنا شيئ من هذين الوجهين وحكى ابرقت
السماء اذا صارت ذات برق وفى الاساس ابرقت
لى فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت
الغمامة للقوم اى تعرضت لهم فحذف الجار واوصل
الفعل فلما راوها اقشعت وتجلت اى تفرقت وانكشفت
فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اى جميع البيت
فان المراد التشبيه اى تشبيه الحالة المذكورة فى الابيات
السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها
باتصال اى بواسطة اتصال يعنى باعتبار ان يكون وجه
التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع
بانتهاء مويس لان البيت مثل فى ان يظهر للمضطر
الى الشيئ الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته
ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء فى قوله باتصال ليست
هى التى تدخل فى المشبه به لان هذا المعنى يشترك بين الطرفين
والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هى مثل الباء
فى قولهم التشبيه بالوجه العقلى اعم فليتامل فان قيل هذا
يقتضى ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد

يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بان يجمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان تثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مويس وكون الشيء ابتداء لاخر امر زايد على الجمع بينهما وليس في قولنا زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احديهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء عالما على حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضى ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكر الم وقد نقل عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا ان التشبيهات الى بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز

ولو

ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد مركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طاير بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه الضمير للشان قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في نفس التضاد فان كلا منهما متضاد للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما اي من المثالين يصلح ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع

فى شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار فى فحوى الكلام
الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال
للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم
اللام على الميم كما يجيئ فى علم البديع وليس قولنا هو حاتم
اشارة الى شيئ من قصة حاتم قال الامام المرزوقى فى
قول الحماسى اتانى من ابى انس وعيد فسل تغيّة الضحاك
جسمى ان قايل هذه الابيات قد قصد بها الهزء و
والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم
انّ وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار
وصفى الجبن والجراة وكذا بين البخيل وحاتم وح لا تمليح
ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع فى التضاد اى فى
ان كلا منهما متضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة و
فى شيئ ح لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا
معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو
اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه
لم يتات لنا ان نقول فى التضاد او فى مناسبة الضدية
بل انما يصح ان نقول هو اسد فى الجراة وحاتم فى الجود
ومعلوم ان الحاصل فى المشبه هو ضد الجراة والجود وهو
الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجراة والجود بواسطة
التمليح او التهكم لاشتراكهما فى الضدية كما يجعل فى الاكاذيب
المضحكة فوجه الشبه فى قولنا للجبان هو اسد انما هو
الجراة لكن باعتبار التمليح والتهكم هكذا ينبغى ان يفهم هذا

المقام

المقام واداته اى اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج
كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد
وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قايم لان الخبر فى المعنى
هو المشبه والشيئ لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا
وشرهذا على حذف الموصوف اى كانك شخص قايم لكن
لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر
بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر
نحو كانك قلت وكانك قلت والحق انه يستعمل عند الظن
بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا
او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير
فى كلام المولدين ومثل وما فى معناه كساير ما يشتق من
المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدى معناها هنا
والاصل فى نحو الكاف اى فى الكاف ونحوها مما يدخل على
المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه
ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كمثل
الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فان
المشبه به هو مثل المستوقد اى حاله وقصته العجيبة
الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيّب من السماء
فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير كمثل ذوى
صيّب فحذف ذوى لدلالة قوله يجعلون اصابعهم
فى آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضماير لا بد لها

من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعنى عطف على قوله كمثل الذى استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولى الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولى المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلى المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولى المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المص في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلى المشبه به الكاف لان التقدير كلكون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم اتيتك خفوق النجم اى زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر بعد الكاف كمثل ذوى صيب حذف لدلالة ما قبله عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصارى الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم

من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فغير بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الآية لا يكون نظير القول او كصيب وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى عم مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه اى تشبيه كون المؤمنين انصار الله على اللام للعهد بين اى راين بين كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريوا

محمد صلعم اذ حوادى الحجر صفيته وخلاصته
اعلم وقد يليه غيره اى قد يلي نحو الكاف غير المشبه به
وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد يلي
عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين
حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه
به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اى
الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل
الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات
الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه
حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه
حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك و
الفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا
شديد الخضرة ثم ييبس فيطيره الرياح كان لم يكن
فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اى كمثل
ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او
كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان
يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضماير في قوله يجعلون
اصابعهم في اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف
لولا طلب هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير
كمثل ذوي صيب لان ارادي الكيفية المنتزعة سواء ولي
حرف التشبيه مفرد يتاتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما
مثل الحيوة الدنيا كماء كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه

الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره ومما هو بين في
هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها
بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار
وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم
بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم منها وتركها خالية
هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا
الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال
لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب باحوالهم وصفتهم
لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على
تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب
بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا
كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير
مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي
لانه ادل على المقصود واشد ملايمة للمعطوف عليه اعني
قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتامل وقد ظهر بما ذكرنا
ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء
على حذف المضاف فالمشبه به لم يلي الكاف لكونه محذوفا
فقد سهى سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اى عن
التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد
انه مشابه للاسد مشابهة قوية فما في علمت من الدلالة
على تحقق الشبه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا
ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة

على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان شبهه بالاسد
ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي
كون هذا الفعل مبنيا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا
دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان
اسد لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على
تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في
قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب
والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب
يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان
امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك
في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه
كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت
منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول
ان الممدوح قد فاق الناس في الاوصاف الفاضلة
بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا براسه
وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان
يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك
النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى
وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من
الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف
الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا
البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا

لان

لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد
في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها
حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك ويسمى
مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله
عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي
وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد
اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان
الحال لانها مبينة او مقدارها اي بيان مقدار حال
المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان
كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته
اي في شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف
على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع
وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه
على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير
عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان
الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات
وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف
يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا اخر
له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل
الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر
وكذا اذا قلت في وصف يوم بالقصر يوم كاقصر ما يتصور
وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام

جمع مزهر وهو العود الذي من الات الطرب

كما باهم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم
بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا
هم بشيء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على
امضاء عزمه فيه ولم يشتغل عنه بشيء فالسامع
لا يصادف فيه من الاعجبية ما يصادف في انشاد
قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر
العواقب جانبا هذه الاغراض الاربعة يقتضي
ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي
وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه
العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك
لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه
اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على
امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان
حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر
كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الغرض
مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله
لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه على حد مقدار
المشبه به في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ليتعين
مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه التشبيه
ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه
ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا
لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به لزيادة

التقرير

التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص
هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه
والاستطراف لا يقتضي الاتمية والاشهرية لصحة
تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي
للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه
ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين
الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في
السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما
كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتادية
هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام
كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون
اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى
حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار
المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه
في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول
بالمجهول وتقريب الشيء بما يساويه والتقرير بالابلغ او
معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر
من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوع المشبه به
وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف
المشبه لصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه
الآخر اي نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن
اما مطلقا او عند حضور المشبه لمثل ما ذكر اي

التشويه زشت خوكردن

تعليل لقوله نقلا

ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح
العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به
الذى لا يكون اعرف واخص واقوى فى صورة
الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل
ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق
كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا
يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه
التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا به فيما يكون
للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به
اتم فى الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او الندرة
ليحصل الغرض واما فى وجه التشبيه الذى توجه
اليه التشبيه اعنى الامر الذى هو الهيئة المشتركة فلا وح
لا يبعد ان يكون مراد السكاكى بجهة التشبيه المقصود
الذى توجه التشبيه اعنى الامر الذى لاجله ذكر التشبيه
وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به
اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه
بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب فى
بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف بوجه الشبه
على حد مقدار المشبه فى وجه التشبيه لا ازيد
ولا انقص ويجب ان يكون اتم فى وجه التشبيه اذا قصد
الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السا
وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه

التشبيه

التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او
تشويهه وان يكون نادر الحضور فى الذهن اذا قصد
او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تزيين المشبه
فى عين السامع كما فى تشبيه وجه اسود بمقلة الظبى او تشويهه
كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها
الديكة او استطرافه اى عد المشبه طريفا حديثا كما
فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب
لابرازه اى انما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لابراز
المشبه فى صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه
آخر غير الابراز فى صورة الممتنع عادة وهو ان يكون
المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كما مر
فى تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه
كما فى قوله اى قول ابى العتاهية يصف البنفسج ولا
زوردية تزهو قال الجوهرى زهى الرجل فهو مزهو اى
تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا
بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يعنى انها بين
الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات
ضعفن بها اوائل النار فى اطراف كبريت فان صورة
اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها فى الذهن
ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها
عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق
بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر

انه اراك شبيها بالنبات غض يرف واوراق رطبة من
من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى الجواب
على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان
ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد
يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به فهو ضربان احدهما
ايهام انه اتم من المشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو
ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد — في وجه التشبيه من المشبه صح
انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان
غرته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال
غرة الشيء لاكرمه واكرمه وجه الخليفة حين يمتدح فانه
قصد ايهام ~~ان وجه الخليفة حين يمتدح~~ فانه قصد
ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح و
الضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح
بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء
والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف
بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني
بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كا
في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه
المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا
الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به
انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه التشبيه حقيقة
كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء

كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد
في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله
ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص بالزائد في وجه الشبه
على ما قررناه فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين
في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا
في ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة
والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها
ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في
وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحق الصابي تشابه
دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني
تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت يقال اسبل
الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في
ابالخمر للتعدية وليست بزائدة على ما توهم جفوني
ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين
الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والآخر
ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند
ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس
بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور
منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى
المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط و
فرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب

جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك
فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي
ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت
التساوي بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان
يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض
من الاغراض ولسبب من الاسباب غير القصد
الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر
الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه
المنبئ في الاغلب عن كون احدهما ناقصا والآخر
زايدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه
وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما
باعتبار الطرفين وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه
الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله
وهو اي التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به
اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي
المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه
كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر هن لباس لكم
وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند
الاعتناق كاللباس ولان كل واحد منهما يصون
صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس
الساتر للعورة فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا
في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف

باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر

في قوله تعالى

الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا
يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان
المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على
شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء
لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه
وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد
قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون
بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او
مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله
والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس
غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل
وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه
مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في
بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع فوق رؤوسنا البيت
وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان
يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة
امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى
معزولا بعضها من بعض فتشبهها بنظايرها وتشبه
كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت و
وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم
تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن كل جزء من

من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر
كقوله وكان اجرام النجوم لوامعاً درر نثرن على
بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه
السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو عن
التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا
وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء
وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه
الحيثية كقوله كانما المريخ والمشتري قدامه في شامخ
الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه
شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن
شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعين لكل جزء من
اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف
وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
الاية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات
المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه
به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من
المفردة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه
المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة و
انقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين
الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات
وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب
الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام

بالصواعق

بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق
باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه
مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما
ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة
والحوافر نابت على راسه شجرتا غضا والفرق بين المركب
والمفرد المقيد احوج شيء الى التامل فالمشبه به في قولنا
هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه
على الماء وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبلي هو المجموع
المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها
وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي
من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك
وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمراة
في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها
قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت
يجول فيها ذهب ذايب وقوله كان مثار النقع وقوله وكان
اجرام النجوم وقوله كانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب
ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة
من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان
ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه
الشاة بالجبلي بانه قصد في الثاني الى ما يدخل فيه الامور المتعددة
المختلفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله
اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى

نظر بكما واجتهد في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه
كذا في الاساس ترياوجوه الارض كيف تصور اي
تتصور بحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة
فتصورت ترياتها را مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم
قد شابه اي خالطه زهر الربي خصها لانها انضر واشد
خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل
ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار
الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى
صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب
والمشبه به مفرد ولا يخفى ان هذا من تسامح وايضا تقسيم آخر
للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه
فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره با
اولا ثم المشبه بها كذلك كقوله اي كقول امرئ القيس يصف
العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير
رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب
والحشف هو اردأ التمر البالي شبه الرطب الطري
من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف
البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها و
يقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه
انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن
الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او
مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر

كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر الطيب
والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف
وروى اطراف البنان عنم هو شجر احمر لين وان
تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه
التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي
وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه
الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع
كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد
مجدول مكان الوشاح كانما يبسم اي ذلك الاغيد
اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو
حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه
ثغره بثلثة اشياء وفي قول الحريري يفتر عن لؤلؤ
رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب
شبه بخمسة اشياء وفي كون هذين البيتين من باب
التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا
ولا تقديرا الا ان يقال لفظ كانما في بيت البحتري يدل على انه
تشبيه لا استعارة وستسمع لهذا كلاما ان شاء الله تعالى
ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد في وصف
ابيات اهديت اليه اتتني بالامس ابياته تعلل روحي
بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان
ونيل الاماني وعهد الصبا ونشر الصبا وصفو
الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على
قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه

ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني
مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول
بقوله اما تمثيل وهو ما اى التشبيه الذى وجهه
وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من
تشبيه الثريا والتشبيه فى بيت بشار وتشبيه الشمس
بالمرآة فى كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدوى المصطلى
والتشبيه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية الآية
والتشبيه فى قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت الى
غير ذلك وقيده اى المنتزع من متعدد السكاكى
بكونه غير حقيقى حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا
غير حقيقى وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل
كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه التشبيه
هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب
فى استصحابه وهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى
بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد
نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير
الجمهور واما صاحب الكشاف فجعل التمثيل مرادفا للتشبيه
وقال الشيخ فى اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من
امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه
ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز
اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا كما
كما يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير
تمثيل وهو خلافه اى بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما

لا يكون

لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى ما
لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه
الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس تمثيل
عند السكاكى وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه
وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اى فمن المجمل
ما هو ظاهر وجهه اى فمن الوجه الغير المذكور ما هو
ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه
الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين
طرفاها اى هم متناسبون فى الشرف يمتنع تعيين بعضهم
فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اى الحلقة المفرغة
متناسبة الاجزاء فى الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا
وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب
كالدائرة بخلاف ما لم يكن مصمتة الجوانب فان موضع
الانفراج منها يكون طرفا ومقابله يكون وسطا ذكر
جار الله العلامة ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت
الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة
الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد
العبسى وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل
فقالت عمارة لا بل فلان بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ
عبد القاهر انه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل
عنهم وايضا منه اى من المجمل قوله منه دون ان يقول

وايضاً اما كذا وانما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات
المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف
على قوله منه ظاهر ومنه خفى اى من المجمل ما لم يذكر
فيه وصف احد الطرفين يعنى الوصف الذى يكون
فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد فقولنا زيد
الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين
لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغى ان يفهم
ومنه اى من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعنى
الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة
لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة
غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه
قول النابغة الذبيانى فانك شمس والملوك كواكب
اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما
اى وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اى قول
ابى تمام فى الحسن بن سهل سيصبح العيس بى والليل
عند فتى كثير ذكر الرضى فى ساعة الغضب صد فتى
عنه اى اعرضت عن الممدوح ولم تصدف مواهبه عنى
وعاوده ظنى فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اى اتاك
ريقه يقال فعله فى ريق شبابه وريقه اى اوله واصابه
ريق المطر وريق كل شئ افضله وان ترحلت عنه لج
فى الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض
او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته

او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه
الشبه اعنى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى
الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه
وحده كقولك فلان كثرايادية لدى ووصل مواهبه
الى طلبت عنه ام لم اطلب كالغيث فكانه ترك لعدم
الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما
مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره فى صفاء وادمعى
كاللآلى وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور
حقيقة وجه الشبه والثانى ان يكون امرا ملزوما
واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه
مكانه اى بان يذكر مكان وجه الشبه فى هذا التشبيه
لازمه الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين
العسل والكلام لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات
قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون
التشبيه فى وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب
ويشبه ان يكون تركهم التحقيق فى وجه الشبه حيث قسموه
الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لا يكون الا عقليا كما
مر من تسامحهم هذا يعنى ان ذلك التسامح ناش عن هذا
التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا فجعلوا
وجه الشبه هاهنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسى قطعا
حملهم ذلك على ان يتسامحوا فجعلوا وجه التشبيه منقسما
الى الحسى والعقلى ليصح قولهم وجه الشبه هو الحلاوة التى

هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة
وفساده بيّن لان جعلهم وجه الشبه في هذا التشبيه
هو الحمرة لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق
في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور
المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح و
ترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذي يخطر
بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه
الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسيا انما هو
من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه
شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد وهو
الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة وبهذا
الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتأمل
وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه
اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه
من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه
في بادي الراي اي في ظاهر الراي اذا جعلته من بدا
الامر يبدو اي يظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه
في اول الراي فظهور وجه التشبيه في بادي الراي يكون
لوجهين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة
اسبق الى النفس من التفصيل الا يرى ان ادراك
الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم
من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة

ناطق

ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا
كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في
التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان
الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك
قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر
وكذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر
ولم يتعمق وكذا ايدرك بالبصر من تفاصيل الاصوات
والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك
في المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اي او لكون
وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في
الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين
المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل
حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز
في المقدار والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا حيث
اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند
حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه
وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره
اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس
كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة
المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه
تفصيلا لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا:
لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اي وانما

كان قلة التفصيل فى وجه الشبه مع غلبة حضور
المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرار على
الحس سببا لظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان
التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة
فى الصورة الاولى والتكرار على الحس فى الثانية
يعارض القليل لان كلا من القرب والتكرار يقتضى
سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه
كانه امر جملى لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال
كما سبق فى القسم الاول واما بعيد غريب عطف على
اما قريب مبتذل وهو بخلافه اى هو التشبيه الذى
لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق
نظر لعدم الظهور اى لخفاء وجهه فى بادى الرأى وعدم
الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس
كالمرآة فى كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة
المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل
ولذا لا تقع فى نفس الرائى للمرآة الدائمة الاضطراب الا
بعد ان يستأنف تأملا ويكون فى نظره متمهلا او ندرة
اى او لندرة حضور المشبه به اما عند حضور المشبه
لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما
مطلقا وندرة حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه
وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت
منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار

بجمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة
او لقلة تكرره اى تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس
كالمرآة فى كف الاشل فان المرآة فى كف الاشل ليست
مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضى الرجل دهره ولا يتفق
له ان يرى مرآة فى يد اشل وانما كان ندور حضور
المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع
الطرفين والجمع المثبت بينهما انما ينتقل اليه بكونه المشترك والجامع
بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما
يشتركان فيه والغرابة فيه اى فى تشبيه الشمس بالمرآة
فى كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل فى
وجه الشبه والثانى قلة تكرر المشبه به على الحس
والمراد بالتفصيل ان تنظر فى اكثر من وصف واحد
لشئ واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر فى الاوصاف وجودها
او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من
ذلك فى امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلهذا قال
ويقع اى التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ
بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اى تعتبر وجود بعضها
وعدم بعضها كما فى قوله اى قول امرئ القيس حملت ردينيا
كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان وان تعتبر
الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ فى اسرار البلاغة
اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان
معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فى اكثر من
تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتامل
بعضها من بعض

شئ واحد وان تنظر في الشئ الواحد الى اكثر من جهة
واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها ان تاخذ بعضها
وتدع بعضا كما فعل امرئ القيس في المهب حين
عزل الرخاوة عن السنان وجرده والثاني ان تنظر
من المشبه في امور ليعتبرها كلها وتطلبها في المشبه
كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها
والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة
مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية
مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس
كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس
الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة
في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقها
لا تكاد تنضبط وكلما كانت التركيب خياليا كان او
عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله
اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الاية فانها عشر
جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ
ما كان من هذا الضرب اى من البعيد الغريب دون
القريب المبتذل لغرابته اى لكون هذا الضرب غريبا غير
مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه العناكب ولان
المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة
ولان نيل الشئ بعد طلبه الذ وموقعه في النفس الطف
وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه

برد

برد الماء على الظماء ونعني بعدم الظهور في بادي
الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب
بعض المعاني على بعض فان المعاني الشريفة قلما
تنفك من بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فتحتاج
الى نظر وتامل وهذا اخل من الفكر اذ اصاد في نحا
تو بما طريقا مستقيما يوصلا الى المطلوب ويظفر
بالمقصود والخفاء المردود المعدود في التعقيد
هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال
الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف
في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن
الابتذال كقوله اى قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس
نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس
قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال
الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان
كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني
غير مصرح به وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته
فهو فعل ينبئ عن التشبيه اى لم يقابله ولم تعارضه
في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قوله
الا ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقاسته
بما فيها وقوله اى وكقوله لو طاف عزماته مثل النجوم
ثواقبا اى لوامع لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه
العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة
اى شرط عدم الافول

ويتمّى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد
المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودى او عدمى يدل
عليه تصريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هى
بدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اى لو كان
الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين
والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار
اى والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذف
اداته مثل وهى تمر مر السحاب اى مثل مر السحاب ومنه
اى من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد
حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب
الاصيل على لجين الماء اى على ماء كاللجين اى الفضة
فى البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى
المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب نهار للفراق
اصيله ووجهى كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل
صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة
عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من احيب
الاوقات كالسحر قال الابيوردى ليالينا ... واصحابى
هواجره كما خيلت والشمس تنعس ... هكذا
يجب ان ينقد الذهب فاللجين المذكور فى البيت
كما سبق الى بعض الاوهام الفاقدة للبصائر الناقدة
من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعنى الورق الذى
يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء او ان الاصيل

هو الشجر الذى له اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذى
اصفر بيد الخريف وسقط منه على وجه الماء فكل من
هذين الوجهين ابرد من الآخر او مرسل عطف على
اما مؤكد وهو بخلافه اى ما ذكر اداته وصار مرسلا
من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب
الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة التى
المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض
اما مقبول وهو الوافى بافادته اى افادة الغرض كان
يكون المشبه به اعرف شىء بوجه الشبه فى بيان الحال
او كان يكون المشبه به اتم شىء فيه اى وجه التشبيه فى
الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم
فيه اى فى وجه التشبيه معروفه عند المخاطب فى بيان
الامكان او مردود وهو بخلافه اى ما يكون قاصرا
عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يتحقق هذا
الموضع خاتمة فى تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف
فى المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد
سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار
ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا واما ان يكون
المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه
الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة
فالاداة اما مذكورة او محذوفة يصير ثمانية ثم اختلاف
مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به

كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او لاختلاف
الاداة كقولنا زيد كالاسد او كان زيد الاسد
وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها
بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف
الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا
هو المقصود في هذا المقام فلهذا قال فصل اعلى
مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه
او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف
الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون
بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى
المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب
باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه
واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد
او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن
زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي
في الرتبة حذف احدهما اي وجهه واداته كذلك اي
فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد
الاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في
الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد
ولا قوة لغيرها اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان
نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة عند
الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان

في القوة والاخريان متساويتان في عدم القوة والاثنان
الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم
وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به
على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما
كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما
كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما
فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا
يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان
حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل
المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث
وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد ترمى ولقيت في
الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد في نحو الاخبار
عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها
وتحقيق ذلك انه اذا اجرى في الكلام لفظة دالة قرينة
دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما
ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت
في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا
استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه
مذكورا او مقدرا وح فاسم المشبه به ان كان خبرا
عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول
الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه
يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع

هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه
لما اجرى عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد
فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد وهو
ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد
لم فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما
جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان
بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام
لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه
فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد
نظر وتامل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب
ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى
احديهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام
الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس
من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد
استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه
والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة
المصطلحين هذا اذا كان المشبه به خبرا عن اسم المشبه او
في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا
او لقيني منه فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم
المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه
كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد
على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان

باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم تقصد الدلالة
على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا
بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمي مثل ذلك تشبيها
وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة
فان ابيت الآن تطلق اسم الاستعارة على هذا
القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه
عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم
المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار
فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان
لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير صورة
الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض
تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة
بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض
وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تالق والفراق
غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن
دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير
صورة نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس
الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات
والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة
التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر
اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر
خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا
سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في

لان السكون في الارض وعدم الغيبوبة لا يلايم البدر والشمس

ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس التبع المعروف
دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذى
هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا
فى الموت ومثله قول البحترى * وبدر اضاء الارض
شرقا ومغربا * وموضع رحلى منه اسود مظلم
فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى
هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف
موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من
الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التى لم تعرف
للبدر فهو مبنى على تخييل انه زاد فى جنس البدر
واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات
التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك
زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن تقصد
اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به
فى البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن
الاصل الذى تقدم من كون الاسم مجتلبا فى اثبات
التشبيه فالكلام فيه مبنى على ان كون الممدوح بدرا
امر قد استقر وثبت وانما العمل فى اثبات الصفة
الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف فى هذا ونحوه يمتنع دخول
كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول
الثانى امرا ثابتا فى الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم
والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد
او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما

نحن

نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليهما كالقياس
على المجهول وايضا هذا الفن اذا تاملت وتحققت سره
وجدت محصوله انك تدعى حدوث شئ هو من الجنس
المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها
فلم يكن بتقدير التشبيه فيه معنى مثلا كقولنا دم الاسد
الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور
ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعنى الاسد الحقيقى
فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب
صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا
فهو تشبيه لا استعارة ولنا فى هذا المقام كلام نذكره
فى اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى الحقيقة
والمجاز اى هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثانى من
مقاصد علم البيان والمقصود الاصلى انما هو بحث المجاز
لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما
من تشابه شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة
على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله فى
غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز
وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب
الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما
وضع له فى الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان
باللغويين ليتميزا من الحقيقة والمجاز العقليين اللذين
هما فى الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم

اى مقابل للشرعى او العرفى فالمقيد بالعقلى نص فى
الى ما فى الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا
او شرعيا او عرفيا الحقيقة فى الاصل فعيل بمعنى
فاعل من حق الشئ اذا ثبت او بمعنى مفعول من
حققت الشئ اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او
المثبتة فى مكانها الاصلى والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية
وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين
اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث
سواء اجرى على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة
ظريفة واما على الثانى فلانه يقدر لفظ الحقيقة
قبل النقل الى الاسمية صفة لمونث غير مجراة على موصوفها
وفعيل بمعنى مفعول انما يستوى فيه المذكر والمؤنث
اذا اجرى على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما
اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس
نحو مررت بقتيلة بنى فلان وقتيلة بنى فلان ولا يخفى
على ما فيه من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة
فى الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اى فى معنى وضعت
تلك الكلمة له فى اصطلاح به التخاطب اى وضعت
له فى اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور
متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له
عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل
الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا و

وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل
فى غير ما وضع له غلطا كقولك خذ الفرس مشيرا الى
كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل
فى غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثانى
المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لا فى اصطلاح
التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل الشجاع لان
الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل
لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع
بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله فى اصطلاح
التخاطب عن المجاز الذى استعمل فيما وضع له فى
اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة
اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها
تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هى له فى
اصطلاح الشرع لانها فى اصطلاح الشرع انما وضعت
للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة
للدعاء فى اصطلاح آخر اعنى اللغة فان قلت كان
الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد
والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب
فيقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود فى هذا
الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعنى الحقيقة فى المفرد
والوضع اى وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على
معنى بنفسه اى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه

فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى
معناه المجازى لان دلالته انما يكون بقرينة فان
قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايض عن ان يكون موضوعا
لانه انما يدل على معنى لغيره لا بنفسه فان معنى
قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره انه مشروط فى
دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه قلت لا نم
ان معنى الدلالة على معنى فى غيره ما ذكرت بل ما اشار
اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف ما دل
على معنى ثابت فى لفظ غيره فاللام فى قولنا الرجل مثلا
يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل وهل
فى قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام
الذى هو فى جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى
الدلالة ان يكون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم دون بنفسه صح
المشترك اى فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين
او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة
على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد
المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك
وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله
ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعنى ان
مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه
ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم
والتبادر الى الفهم من دلايل الحقيقة اما اذا خصصته

باحد

باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر
او لا بمعنى الحيض فانه تنتصب دليلا على الطهر
بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك
ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر و كذا
عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى
الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان
يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين
وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين
عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه
مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه
على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير
مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا
يتوجه اعتراض المص بانا لا نم ان معناه الحقيقى ان
لا يتجاوز الطهر والحيض وسند الدليل على انه عند
الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر
او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين
سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى
الحيض قرينة لفظية والقرينة كما يكون معنوية قد
يكون لفظية و فى اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك
دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد
ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مستعمل ها موضوع
فالمجاز ايض كذلك لان اسدا فى قولك رأيت اسدا

برى موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس
وان اريد انها موضوعة بالنسبة الى لازم المسمى
الذى هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان
دلالتها على اللازم ليست بنفسها بل بواسطة قرينة
لا يقال معنى قوله بنفسه اى من غير قرينة مانعة عن
ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول
الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع فى تعريف
الوضع والثانى يستلزم انحصار قرينة المجاز فى اللفظية
حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا فى الحقيقة
فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز
دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكى
حيث قال الحقيقة فى المفرد والكناية تشتركان فى كونهما
حقيقتين وتفترقان فى التصريح وعدمه قلنا هذا
غير صحيح لان الكناية لم تستعمل فى الموضوع له بل انما استعملت
فى لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم لا يوجب
كون اللفظ مستعملا فيه وسيجىء لهذا زيادة تحقيق
فى باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ
لذاته ظاهره فاسد من العجايب فى هذا المقام ما وقع
لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى
لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على
السكاكى فقال ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها ان
يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم والمص حيث ذكر

ان دلالة اللفظ لذاته ظاهره الفساد توهم ان السكاكى
اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية ثم
ولا يجوز لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قايله برى
عنه هذا كلامه واقول كيف جاز لك ابطال كلام المص
بحمله على معنى هو برئ عنه والعجب انه لم يتنبه ان المص
ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه
وان السكاكى ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله
فما اليق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت
عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعنى ان دلالة اللفظ
على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوى نسبته
الى جميع المعانى فذهب المحققون الى ان المخصص
هو ذات الكلمة يعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة
طبيعية يقتضى اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى
واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة
اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ
لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب
ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل
عن المدلول لكان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا
ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على
المعنى المجازى دون الحقيقى لان ما بالذات لا يزول
بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم
منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى كما فى الاعلام المنقولة
وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر

ولا يمتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان
والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض
لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل
او جون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين هذا
اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات
للنقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد تاول
اى القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكى اى صرفه
عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمى الاشتقاق
والتصريف من ان للحروف فى انفسها خواص بها
تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط
بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضى ان يكون
العالم بها اذا اخذ فى تعيين شئ مركب منها لمعنى
لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم
بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ من غير ان
يبين والقصم بالقاف الذى هو شديد لكسر الشئ
حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص
كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى
لما فى مسماهما من الحركة وكذا فعل بضم العين مثل شرف وكرم
للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا
والمجاز فى الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه
نقل الى الكلمة الجائزة اى المتعدية مكانها الاصلى
او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها
الاصلى كذا ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة وزعم المصنف

ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى
اى طريقا لها على معنى جاز المكان سلكه فان المجاز
طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب فى تسمية
الشئ باسم يغاير اعتبار المعنى فى وصف شئ بشئ
كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان
اعتبارا للتناسب فى التسمية لترجيح الاسم على غيره
حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره
وفى الوصف لصحة الاطلاق ولهذا يشترط بقاء المعنى
فى الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح
وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار
المعنى فى الحقيقة والمجاز ليس لتحقق تسميتهما بهما
بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من
الاسماء فلا يتجه فى اعتبار تناسب التسمية ان ينتقض
بوجود ذلك المعنى فى غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب
وحقيقة كل واحد منهما يخالف حقيقة الآخر فلا يمكن
جمعهما فى تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة
فى غير ما وضعت له فى اصطلاح التخاطب على وجه يصح
مع قرينة عدم ارادته اى ارادة ما وضعت له فاحترز
بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال
لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله فى غير ما وضعت
له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله
فى اصطلاح التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت
ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح

آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع
في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع
له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح
الذي وقع به التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا
اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان
المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها
لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة
فيخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا
الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على
وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله
مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير
ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل
في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية
وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون
منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي له
الاول حتى هجر الاول وهو في اللغة حقيقة في
المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه
بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان
المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة
في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع
بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع
له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار
مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار

الخصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون
مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف
فهو موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب
انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة
فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح
اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب
بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما
هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم
ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد
فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على
كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة
في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة
والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما
يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي
والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله
اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة
فهو لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية
عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز
فلان الاصطلاح الذي وقع به التخاطب وكان اللفظ
مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان
هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح
الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كالاسد للسبع
والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله

المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة
لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلاة
للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف
الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون
حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا شرعيا وفعل اللفظ
والحدث يعني اذا استعمل المخاطب بعرف النحو في اللفظ
المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا
ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام
حقيقة في الاول مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة
مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من
المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز
مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين
المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة
على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي
كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق
الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به
في المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق
ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا
والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه
مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به
والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ
المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية
من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة

غير

غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة
المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها اي اليد
وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة
بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها يظهر النعمة
فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا
بد من اشارة الى المنعم ثم كثرت ايادي فلان
عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك في استعمال اليد في النعمة بخلاف
اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد
في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد
وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش
والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد
في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ دماؤهم
ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم
فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق
بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور بعض اجزاء
اليد بعضا ان يختلف بها الجهة في التصرف كذلك
سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة
التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة
من ان اليد ههنا استعارة للمؤمنين فهو مبني على
ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا
يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة
عليه بعيد القبول وههنا كذلك اذ يحسن ان يقال
هم كيد على من سواهم والرواية في كلامه اي في

الجواب لانه استعارة لان طرفي التشبيه مذكور شيخ

المزودة التي يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر
والراوية فى الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة
كون البعير حاملا لها لما ذكر فى المرسل عدة امثلة اراد
ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس
عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت
العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم فى كل جزء من الجزئيات
لان ائمة الادب كانوا يتوقفون فى الاطلاق
المجازى على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم
يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا
يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب
على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على
النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع
النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة
كثيرة يرتقى الى ماذكروه الى خمسة وعشرين والمص
قد اورد هنا تسعة غير ما سبق اولا فى اطلاق اليد
على النعمة والقدرة لعلاقة السببية الصورية وفي اطلاق
الراوية على المزادة لعلاقة المجاورة فقال ومنه اى
ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعنى ان فى
هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع
لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لان نفس التسمية
مجاز ففى العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة
فى الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك
لان العين لما كانت هي المقصودة فى كون الرجل ربيئة

مر الوضع النوعي

لان غيرها من الاعضاء مما لا يغنى شيئا بدونها صارت
العين كانه الشخص كله فلا بد فى الجزء المطلق على الكل
من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل
مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان
كان كل منهما جزءا منه وعكسه اى ومنه عكس المذكور
يعنى تسمية الشيء باسم كله كالاصابع فى انامل فى قوله تعالى
يجعلون اصابعهم فى اذانهم من الصواعق والانملة جزء
من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع
الاصبع فى الاذن لئلا يسمع شيئا من الصواعق وتسميته
اى ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اى
النبات الذى سببه الغيث او تسميته الشيء باسم مسببه
نحو امطرت السماء نباتا اى غيثا لكون النبات مسببا
عنه واورد فى الايضاح فى امثلة تسمية السبب باسم
المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من
تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية ويجب
انه قال من فى تفسيره اى الدية المسببة عن الدم او ما كان
عليه اى تسمية الشيء باسم الشيء الذى كان هو عليه
فى الزمان الماضى نحو وآتوا اليتامى اموالهم اى الذين
كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسميته
الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه فى الزمان المستقبل
نحو انى اعصر خمرا اى عصيرا يؤول الى الخمر او تسميته الشيء
باسم محله نحو فليدع ناديه اى اهل ناديه الحال فيه

والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حالّ اي باسم
ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم
ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية
الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الاخرين
اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في
الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت
في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من
الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها
لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم
بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه
انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن
من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعمل
الشجاع لا الزيد وعمرو على الخصوص ولا شك في انتقال
الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر بابلغ
كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق
على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف
بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق
فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول اليه او بالقوة
فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان
ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن
ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف
به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان تريد باللفظ معنى

لازما

عم لازما لمعناه الحقيقي ذهنا او معنى ينتقل الذهن
الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصور ه
تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير
على الاعمى او منضم الى لزوم خارجي بحسب العادة او
بحسب الواقع وجه اما ان يكون احدهما جزءا للآخر
كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه
واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر
كالحال والمحل او سببية احدهما للآخر او مجاورتهما
او يكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على
لزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام
الجزء للكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان لا يتحقق
بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على
الانسان واما اطلاق العين على الانسان فليس
من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا
المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة
اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون
انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا
معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت
علاقته المشابهة اي قصد ان الاطلاق على المعنى
المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق
نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها
بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد

ان الطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على
الانف من غير قصد الى تشبيه فمجاز مرسل فاللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة
وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين والاستعارة قد
تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد تتميز من التخييلية
والمكنى عنها وانما سمى تحقيقية لتحقق معناها اى ما
عنى بها واستعملت هى فيه حسا او عقلا بان يكون
ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار
اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ
نقل عن مسماه الاصلى فجعل اسما لهذا المعنى على
سبيل الاعارة للمبالغة فى تشبيهه بالمعنى الموضوع
فالحسى كقوله اى قول زهير بن ابى سلمى لدى اسد
شاك السلاح اى تام السلاح وكذا شائك السلاح
كانّ وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف اى
رجل شجاع اى قذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف
باللحم ورمى فصار له جسامة ونبالة تمامه له لبد
اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعره
على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد
هٰهنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا
وقوله تعالى اى والعقلى كقوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم اى الدين الحق وهذا هو ملة الاسلام
امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح فى قوله

فاذاقها

فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من القياس
عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندى
ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبس الانسان
عند جوع من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته
وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه
استعارة تحقيقية يحتمل ان يكون عقلية وان يكون
حسية لانه قال شبه ما غشى الانسان والتبس به
من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس
والحادث الذى غشيه يحتمل ان يريد به الضرر
الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع
اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكى
وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده
فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المص
فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له
والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه
فعلى هذا الاية ولا قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما
وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه
شئ به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به
اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم
يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع لاستحالة تشبيه
الشئ بنفسه على ان ما فى قولنا ما تضمن عبارة عن
المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة

وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه
مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا
في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل
في معنى الشجاع فيكون مجازا او استعارة كما في رايت اسدا
يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة
التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كالاسد
فان قلت فقد استدل صاحب المفتاح على زعمهم
بانك اذا قلت زيد اسد او وقعت اسدا على زيد
ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير
الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت
لانه وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان
اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا
عن الرجل الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق
ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا
استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة
بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص
موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل
شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في
معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به
في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله
اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل
وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله غم همر مجترئ

يدل على من سواهم فانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن
دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر
وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما
اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتي بوجه التشبيه نحو
رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاحت من
بروج البدر بعدا بدور تبرجها اكنان
ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم
المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر
وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا
كالاسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر
في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام
السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد
بكون المشبه مقدرا ان يكون محذوفا جزء
كلام كما في قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي
تقديره كما في قولنا رايت اسدا شجاعا بدليل انهم
جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان
الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا
مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به
كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله
مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله تعالى
وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه
وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه

كما في الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان المشبه
ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال
بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع له
وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه به موقعه ولا يفوت
الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان
يقال رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل
وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن
والكافر لان قوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون
حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة
واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد يشارك
العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو
في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة
وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب
كثير من الناس الى ان الايتين من قبيل الاستعارة
وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا
يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة
مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم
منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي
فذهب الجمهور الى انها مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل
في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة
كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به
اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم
من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما

حقيقة

حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة
فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا
اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه اي باعتبار
انه من افراد العام فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت
رايت انسانا او رجلا فلفظ الانسان او رجل لم يستعمل الا فيما
وضع له لكنه قد وقع على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت
زيدا او اطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظة
ما فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان
ناطق فليتامل فان هذا البحث يشتبه على كثير من المحصلين
حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص و
يعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من
الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يعقد باللفظ
من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار ح
وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها
اي الاستعارة مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي
لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه
في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد
كان جواب لما استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كالاستعمال
الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها
لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك

ما كانت استعارة لانه مجرد نقل الاسم ولو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة
كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة
اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان
يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا
يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان
متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء
لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان
نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت
له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان
الاسد مستعملا في ما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى
ان العقل تصرف فيه وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل
ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق
اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس
المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام
قام على راسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من
الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن
عجب وبردي فاق عجبا ومن عجب شمس اي غلام
كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى لها معنى
الشمس الحقيقي وجعلها شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى
اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه
اي لهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلا غلالته

شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه
ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان
للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة
القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر الحقيقي في الحسن والبهاء ورد
بان الادعاء اي ادعاء وهذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في
جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له
للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو
السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول في جنس المشبه به مبني على انه
جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف
وهو الذي له غاية الجراة ونهاية القوة في تلك الجثة ومع تلك
الصورة والهيئة والانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف
وهو الذي له تلك الجراة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل
المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله
في غير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى
الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع
المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما
فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على
ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب
على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة
تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل وبنصب القرينة
على ارادة خلاف الظاهر بغير ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه

في جنس المشبه به بناء على تاويل هو جعل افراد المشبه به قسمين كما مر
والى تباين الكذب ايضا لابد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي الموضوع له ودليل دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب
فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في
ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى
الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التاويل وتفارق
الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر وان شارح العلامة
فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف
ما في الضمير وانت تعلم ان تفسيره الكذب خلاف ما عليه الجمهور ومختاره
السكاكي ومع هذا لا وجه لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل و
القرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن
الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل
يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا
للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع
بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار
لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق
من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين
متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته
الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم
وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره
بوصف من الاوصاف كحاتم فانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر

والكذب فرق بين الباطل

مادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه
شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان
ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كانه موضوع
للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التاويل يكون
حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من
يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير ما وضع له
فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة
لانها مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له
اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران
او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا
العدل والايمان فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل
النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة
على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط
تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة
مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد ولا يخفى
صحة كونه قسما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة
روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف
بقوله من نصله اي نصل سيف الممدوح قوله تنكفي من انكفاء
اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب صاعقة
من حد سيفه يقلبها على رؤوس الاقران خمس سحائب اي انامله
الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه

عن الحرب فيهلكهم بها والمراد بالرؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان
كلا من صيغتي جمع القلة والكثرة يستعار للآخر لما استعار السحائب لانامل
الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال
على رؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل
فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة
تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة و
باعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني
المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي الطرفين في
شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه
اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل
الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب و
الاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من
المص ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد
واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ
لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا اقتصر على احييناه في او من
كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع
الطرفين فيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق
واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم
للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع
في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في
شيء ممتنع وكذلك الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت اثاره الجليلة التي

التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز
او النائم اسمه فان الموت والحيوة مما لا يمكن اسمه وكذلك استعارة اسم
الميت للحي الجاهل والعاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن
اجتماعهما في شيء قال المص ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة
والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من
كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن
الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل
في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية
مسبوقة بالادراك وكلما كان الادراك اقدم واشد اختصاصا
به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها
وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى
بان يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخفى من الاختلال لان
الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة
والعجز ولم يستعر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم
احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف
فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم
عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التي
لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي
من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده
اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما
مر اي لتنزيل التضاد والتناقض منزلة التناسب بواسطة

تمليح او التهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم
اى انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر به
للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك
رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستعارة
باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه
وجها وههنا جامعا قسمان لانه اى الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين
اى المستعار له والمستعار منه نحو قوله عم خير الناس رجل ممسك
بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة
حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها
من هاع يهيع اذا جبن والشعفة بفتحتين راس الجبل والمعنى
خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل او رجل
اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها
ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار
الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين
العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اى
اى في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه
في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو
رايت اسدا ان الاشتراك في نحو وصف يوجد في جنسين مختلفين
كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو
المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل
السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران

الطيران للعدو واستعارة المرسن للانف ان مع ان في كل من المرسن
والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف
الكائن في الطيران مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف
في المرسن ولهذا ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثم ولهذا او الوحظ
حظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال الشيخ فكان
الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف
ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوه من الاستعارات
وخلطوه بها فاعتددت بكلامهم في المجاز ونبهت على ذلك بان
سميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة
التي ينقل فيه الاسم الى مجانس كالمرسن والانف والمجانسة
ولكنا جهة من واحد واحد وهذا بخلاف اليد والنعمة اذ لا مجانسة
بينهما فلا يطلق اسم الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار
يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في
غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف
فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف
انما هو في الماهية المحققة الا يرى ان السواد جزء من المجموع المركب
من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل
داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين
والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور
بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فيهما
في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة

الطيران للعدو ومن هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة
بالجناح والسرعة داخل فيه بل لازمة له في الاكثر كالطيور لابد
والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال
بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها
عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة
الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة
الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع
بجامع الضم الداخل في مفهومهما لكنه في الاول اشد واما غير داخل
عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع
والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار
البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الجثة المخصوصة
لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده
فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره
قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع
لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل
الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع
على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير داخل في
مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه
اعني الاسد وايضا تنقسم اي الاستعارة باعتبار الجامع وهو قسمة لها
اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي
او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا خاصة الذين اوتوا ذهنا

وههنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه
نوع غرابة كما في قوله يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له
بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف
مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح
القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم الى الانصراف الى ان الشكيم والشكيمة
هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بازائه نصبه بدل ليس ما قبله
عودته فيما ازور ضبابتي اعماله وكذلك لمن يخاطر شبه هيئة
وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس
بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانب ظهره
فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره
لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه
فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في
القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي
ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس و
الركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس قلت الحسن ما ذكرناه
اولا لان الركبتين تتضامان متين الشبه بالقربوس والثوب في
الركبتين مايل الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف
الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس
وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في العامية كما في قوله فلما
قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت
على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح

اخذنا باطراف الاحاديث بيننا * وسالت باعناق المطي الاباطح
الدهم جمع دهماء وهي السوداء والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة
الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو
مسيل الماء فيه دقاق الحصى لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا
اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا
وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في غداة السائرين في الرواح
للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذنا المطايا في سرعة المضي
استعار السيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا
حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها
ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند
الفعل اعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها
حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله
واشتعل الرأس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة و
البطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما
في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في
الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق
الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه
واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له
صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيئا في طوله عند تمطيه
ثم بالغ في ذلك بان جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه
بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة فاستعار له

فالاستعارة للكلاكل نبوٌّ به اي ثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له
والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان
او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام
والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه
والقسم الاول ينقسم ثلاثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي
او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى
هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي
نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له
الحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط التي سبكتها نار السامري
عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل
ع م والجامع الشكل فان ذلك الحيوان على شكل ولد البقرة واما
كما يقال للصورة المنقوشة على جدار انه فرس والجامع الشكل و
الجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر ومما عده
السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه
هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو
في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من
خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صرح بالجامع
للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة
والمكني عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه
تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا

هو استعارة بالكناية واثباته تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال
النار في السرعة والانبساط مع تعذر ... في هذه الاستعارة تحقيقية
لكن الجامع فيها عقلي (واما عقلي) عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة
التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان
المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء
عن مكان الليل هو موضع القاء ظلمة وهما حسيان والجامع ما
يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب حصول امر آخر دائما او غالبا
كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء
من مكان الليل هذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي
الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد
سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء
الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار
كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر
وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض
بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون
اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من
ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما
على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد بظهور
النهار تمييزه عن ظلمة الليل او بان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول
الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر اي زائل وفي قول ابي ذؤيب وعيرها الواشون
اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها وقال في المغني ان المستعار له زوال

زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فلا تمام ... فيكون هو في مقام الكلام
غيرهما وذكر بعض العلماء ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب
عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب
والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى
الاول فاستعمال الفاء في قوله تعالى فاذا هم مظلمون ظاهر على قول
غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انهما موضوعة لما يعد في
العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات
فقد يطول الزمان والعادة في مثله يقتضي عدم اعتبار المهلة
وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان
توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول
الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف
ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج
النهار من الليل بلا مهلة نعم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما تصح
اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه
دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان
يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم ان يقال
كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول
الظلام فيكون نسبته ودخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة
الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه
واقول تقويته لذلك لان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع
استغراب وتعجب بحيث يفترق الموقع اقتدارا وذلك انما هو مفاجأة

الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل واما مختلف بعضه
حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس
في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشأن وهي عقلية وقد اهمل
صاحب المفتاح هذا القسم لندرته وقوعه ولانه في التحقيق استعارتان
الجامع في احدهما حسي وفي الاخرى عقلي كما تقدم ولا يكون
نوعا آخر فقط والا ان الاستعارة بناءا على التشبيه تتنوع الى خمسة
انواع تنوع التشبيه اليها لكن قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة
كلها والا عطف على قوله ان كان حسيين اي وان لم يكن
الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من
مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت
والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم لم يعتبر
التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية لما سيجيء من انه اذا
كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه
في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير
صفة كاسم الزمان والمكان والآلة قلت لان المنظور في هذا
التشبيه هو الموت والرقاد لا القبر والمكان الذي ينام
فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه
الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا ويكون الاستعارة اصلية وههنا
بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر
ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له
اقوى فالاولى ان لا يصلح جامعا وقيل الجامع البعث الذي هو في النوم

النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة
كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله تعالى هذا ما وعد الرحمن و
صدق المرسلون وممن جعل الجامع عدم ظهور الافعال
من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا
اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه
وبعث الموتى اذا انشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص
بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد
الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع
بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ
والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا
تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذا قوله ضربت عليهم الذلة اي جعلت
الذلة محيطة بهم كما تضرب الخيمة او القبة على من فيها او جعلت
الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على
الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين
على الحائط وهو حسي والمستعار له ثبت الذلة والصاقها بهم والجامع
الاحاطة او اللزوم وهما عقليان فالاستعارة تبعية تصريحية
ويحتمل ان تشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد
الضرب المتعدي بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس
ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء
حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه
التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار

اللفظ المستعار قسمان لانه اى اللفظ المستعار ان كان اسم جنس
وهو دال على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين
من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اى فالاستعارة
كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد
الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم
جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اى وان لم يكن
اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه
من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
واسمي الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة
تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه
مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اى
الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف
دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة
غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون
الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير
فمحذوف اى رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو
ان هذا الدليل بعد تسليمه غير شامل لاسماء الزمان والمكان
والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح و
منبت طيب ونحو ذلك لا تقع اوصافا البتة وهم ايضا قد خصصوا
ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق
ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير

هذا اذا كان وجه الشبه خارجا داخلا ... [illegible]

[illegible]

غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم
للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها
اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها
ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اى الموضع الذي ضرب
فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا
هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد
فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسم الزمان
والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا
ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر
التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو قصد ذلك لوجب ان يذكر
اللفظ الدال على نفس الذات ح ويكون الاستعارة في جميعها تبعية
فالتشبيه في الاولين اى الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي
الثالث اى الحرف لمتعلق معناه اى لما تعلق به معنى الحرف
قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها
عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي
معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف
والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار
المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اى اذا افادت هذه الحروف
معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فيقدر التشبيه في متعلق
معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة فيصح كما استشير اليه فيقدر
التشبيه في نطقت الحال بكذا اى ناطقة بكذا الدلالة بالنطق

قوله فالمقصود ... [illegible]

شبه النعمة بالظرف ... في الظرفية المجازية

فان هو زيد في البصرة الى الكوفة ... الكلام ان يكون ابتداء الغاية ... والمنتهى الى الكوفة ... لكن ... ان اللفظ ... [illegible]

اى بقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق فى ايضاح المعنى وايصاله
الى الذهن ثم يدخل الدلالة فى جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار
لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة
فى المصدر اصلية وفى الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض
الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون
اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم
من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون
استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى
الحقيقى نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها
كالمشفر المستعمل فى شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد
المشابهة فى الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعنى مشفر
البعير فى مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا
اطلاق النطق على الدلالة ويصح التمثيل على الاعتبارين فافهمه
ويقدر التشبيه فى لام التعليل نحو فالتقطه آل
فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اى يقدر تشبيه العداوة
والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اى بعلة الالتقاط
الغائية كالمحبة والتبنى ونحو ذلك فى الترتب على الالتقاط والحصول
بعده ثم استعمل فى العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل فى العلة
الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة فى المجرور وهذا
الذى ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى

معنى التعليل فى اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون
لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبنى غير ان ذلك لما كان نتيجة
التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لاجله
وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون متروكا
متروكا فى الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية
غاية ما فى الباب ان التشبيه فى التبعية لا يكون فى نفس مفهوم اللفظ
نعم هو مستقيم على ان يكون الاستعارة بالكناية فى نفس المجرور
لانه المجرور فى النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح
بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون
من الاستعارة التبعية فى شىء وكذا يصح على مذهب السكاكى فى
الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعنى العداوة واريد المشبه به اعنى
العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة
التبعية وذلك تشبيه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط
بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل فى المشبه به اللام الموضوعة
للدلالة على ترتب العلة الغائية الذى هو المشبه به فجرت الاستعارة
اولا فى العلية والغرضية وتبعيتها فى اللام كما مر فى نطقت الحال فصار
حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والى هنا قد ثم التشبيه
فى التقدير ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة و
هو اختيار السكاكى كما اذا قدر فى نطقت الحال تشبيه الحال بانسان
المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه فى متعلق معنى الحرف
كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها

مطلق الترتب

اى قرينة الاستعارة التبعية فى الاوليين اى الفعل وما يشتق منه
على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقى لا يسند الى الحال او المفعول
نحو جمع الحق لنا فى امام قتل البخل واحيا السماحا فان قتل والاحياء
الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامى لم تلق
قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجرى بالدم الوادى نقريهم لهذ
لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة
القاطع فاراد باللهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة
او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمرى والقد القطع وزرد
الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثانى اعنى اللهذميات قرينة
على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل
منهما قرينة كقول الحريرى واقرى المسامع اما نطقت بيانا
يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقرى بكل من المسامع
والبيان دليل على انه استعارة والمجرور نحو قوله تعالى فبشرهم
بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى
الجميع اى الفاعل والمفعول والمجرور نحو قوله حرب بنى فلان عند
الاعادى بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكى لذلك بقوله
تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم فى الاجفان
ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعنى فى الاجفان متعلق بسرى لا بتقرى
وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى فى
الحقيقة السير بالليل فليس بشىء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة
لاستعارة واحدة وانما دار قرينتها على كذا لجواز ان يكون

ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا
واما القرينة فى الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار آخر
غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما
ان لم تقترن بشىء يلائم المستعار له او المستعار منه او قرنت
بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاولى مطلقة
وهى ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اى تفريع كلام مما يلائم المستعار له
او المستعار منه نحو عندى اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت
النحوى على ما مر فى بحث القصر والثانية مجردة وهى ما قرن بما
يلائم المستعار له كقوله اى قول كثير غمر الرداء اى كثير العطاء
استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون
الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى يلائم العطاء دون
الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعنى قوله اذا
تبسم ضاحكا اى شارعا فى الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته
رقاب المال يقال غلق الرهن فى يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه
يعنى اذا تبسم غلقت رقاب امواله فى ايدى السائلين وعليه قوله تعالى
فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل كساها لان الترشيح
وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس
فكان فى الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما
لم يقل طعم الجوع لانه وان لاءم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ
اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس
فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الصفرة وانتقاع اللون

وترشيحه البيئة على عامه والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا
قلنا المراد بالاذاقة اصابتهم بما يدرك الالم الحادث الذي هو ما استعير له اللباس
كأنه قيل فاصابهم الله بلباس من الجوع والخوف والاذاقة
جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما
يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح
من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احداهما
تصريحية وهو انه شبه ما يغشى الانسان عند الجوع والخوف
من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى
مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من
طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف
فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا تكون ترشيحا
بل استعارة تخييلية والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه
نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه
فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم
الاشتراء من الربح والتجارة ونظيره الترشيح بالصفة قولك جاورت
اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح
كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له
اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح
لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح
ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله
على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها

فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اي مبنى الترشيح
على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به
حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على
علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن
يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد
حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو
القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو
المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه
ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان
لهذا الكلام وجه ونحوه اي ونحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان
لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني
من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم
يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب او النهي عنه وجه كما سبق
الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي فان مذهب التعجب اثبات وصف
يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصية من خواص
المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا
جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه فذلك لان
الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف
من وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه
المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من اصطلح تسمية المشبه اصلا
والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو المشبه والفرع هو الاستعارة وهو

وهو غلط لانه لا ينبني البناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرناه
صريح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كان نوع
التشبيه والاعتراف بالاصل ليسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في
قوله اي قول العباس بن الاحنف شعر هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد
عزاء حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع انت
اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وكذا يجب
تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة نحو مجده الجلي
هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاء زائ فالبناء على الفرع مع
جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اعني
المشبه وجعل الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو
اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى
الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون
وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة
في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب
وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى
ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق
على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها
كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب
الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه
متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة

صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة
يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام
الدال على هذه الصورة في تلك الصورة ووجه الشبه وهو الاقدام
تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى وهذا اي
المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة
لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو
طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل
الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي
وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون
غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها
بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع
مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات
فاذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك
لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة
والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان
المركب موضوع للاخبار والغرض اظهار التحزن والتحسر فمجاز
المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا
استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك على سبيل الاستعارة لا على
سبيل التشبيه لانه معناه الاصلي سمي مثلا ولهذا اي ولكون المثل
تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة
يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو طرق تغيير الى المثل لما كان

لفظ المشبه به بعينه فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون
اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان
هو اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يتغير المثل بل يخاطب به
مذكرا او مؤنثا او افرادا او تثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا
~~هو اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت~~
اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن
بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة وانما قال تقع في كلام
من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل
بل هو ماخوذ من المثل اشارة اليه لكون المثل مما فيه غرابة
استعير لفظ المثل للحال او القصة او الصفة اذا كان لها شان
عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي
حالهم العجيب الشان وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة
العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما
اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة

فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت
بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اختلفت
في تشخيص المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان
ومحصل ذلك الى ثلثة اقوال الاول منها ما يفهم من كلام القوم
والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانهما والثالث
ما اورده المص ولما كان عنده امرين معنويين غير داخلين

داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل مبحث الاستعارة
تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي يطلق عليها فقال قد يضمر
التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من
اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه انه لا بد من ذكر
المشبه به واجب التشبيه وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار
ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه اللفظي لا في النفس
بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك
امر محقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر
في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم
يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة
فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر
المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير
للمشبه ذلك الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كماله او قوامه
في وجه الشبه لتخييل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به
المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه بدونه و
الثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول
بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اي
علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة
التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به
بطلت عنده الحيل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد
خمس بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة

منها هذه البيت ومنها قوله اودى بنيّ واعقبوني حسرة عند
الرقاد وعبرة لا تقلع حكى ان حسن بن علي رضي الله عنهما دخل
على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلدي للشامتين اريهم
اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجاب الحسن على الفور واذا المنية انشبت اظفارها
شبه اي الشاعر في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر
والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على
ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك
الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه
فتشبيه المنية بالسبع استعارة واثبات الاظفار للمنية استعارة
تخييلية واشار الى المثال الثاني بقوله وكما في قول الآخر ولئن نطقت
بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال
بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية
فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة
فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره
المص كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى
الموضوع وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو في اثبات
شيء لشيء ليس هو له وهذا مجاز عقلي كاثبات الانبات
للربيع على ما مر والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران
معنويان وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان في الكلام لا تتحقق
احديهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية
البتة والمكنية يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فما

ذا يقول المص في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا
ان يقول بصحته هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه لا استعارة *الاطلاق على قرينة ...*
تخييلية كما في قوله طولكن في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي
اطولكن يدا اشارة الى المجاز اعني اليد المستعارة في النعمة فان
قلت ما ذكره المص رحمه الله من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له
في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكانه استنباط منه
فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو
ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود
بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل
الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل
اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية *عبارة عن ذكر اللازم وارادة الملزوم*
فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان
المفترس والمستعار له هو المنية وهذا اشعر كلام صاحب الكشاف
في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث شاع استعمال النقض في ابطال
العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه
من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة
ولطايفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر
شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس
اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح
في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه
لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون

استعارة تخییلیة بل قد یکون تحقیقیة کاستعارة النقض
لابطال العهد وسیجیء الکلام علی ما ذکره واما الشیخ عبد القاهر
فلم یصرح کلامه بذکر الاستعارة بالکنایة الا ان فی قولنا
اظفار المنیة استعارة بمعنی انه اثبت للمنیة ما یلتبس انها بناء
علی تشبیهها بالة الاظفار وهو سبع وهذا قریب مما ذکره المصنف
فی التخییلیة وذلک انه قال فی اسرار البلاغة الاستعارة علی قسمین
احدهما ان ینقل الاسم عن مسماه الی امر متحقق یمکن ان ینص علیه
ویشار الیه نحو رأیت اسدا ای رجلا شجاعا وانثلث ظبیة ای امرأة والثانی ان یؤخذ الاسم
عن حقیقته ویوضع موضعا لا یتعین فیه شیء یشار الیه فیقال
هو المراد بالاسم کقول لبید وغداة ریح قد کشفت وقرة اذا
اصبحت بید الشمال زمامها فانک ترید ان تقول ان المسمی فیجری علیه
علیه اسم الید ولهذا لا یصح ان یقال فیما اصبحت بید شیء مثل
الید للشمال کما یقال رأیت رجلا مثل الاسد وانما یتأتی
ذلک التشبیه بعد ان تغیر الطریقة فتقول اذ اصبحت
الشمال ولها فی قوة تأثیرها فی الغداة شبه المالک تصریف
الشیء بیده فتجد التشبیه منتزعا ملفقا کما فی المستعار تعبیر عما
یضاف الیه لانک تجعل الشمال مثل ذی الید من الاحیاء فتجعل
المستعار به اعنی الشمال مثلا ذا شیء وغیر ان تثبت له حکم من
ان یکون له ذلک الشیء وقد ایضا لا خلاف فی ان لفظ الید
استعارة مع انه لم ینقل عن شیء الی شیء اذ لیس المعنی علی انه شبه شیئا بالید
وانما المعنی علی انه اراد ان یثبت للشمال یدا وکذا قول زهیر صحا ای کف القلب مجازا

مجاز ان الصحو خلاف السکر القلب عن سلمی واقصر باطله یقال اقصر عن الشیء اذا اقلع عنه ای ترکه
وامتنع عنه فیل معنی علی القلب ای اقصر باطله ان یقال امتنع باطله
عنه وترکه وعری افراس الصبی ورواحله ای تعطلت آلات الاستعارة
بالکنایة والتخییلیة اورده تنبیها علی ان من التخییلیة ما یحتمل ان یکون
تحقیقیة ومع ذلک سماها السکاکی الاستعارة التخییلیة المحتملة للتحقیق
والتخییل وعند حملها علی التحقیقیة ینتفی الاستعارة بالکنایة ضرورة
فاشار اولا الی بیان التخییلیة وبعده قال اراد زهیر ان یبین
انه ترک ما کان یرتکبه زمن المحبة من الجهل والغی واعرض عن
معاودته فبطلت آلاته ای الآلات ما کان یرتکبه وکذا الضمیر فی معاودته
فشبه زهیر فی نفسه الصبی بجهة من جهات المسیر کالحج والتجارة
قضی منها ای من تلک الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه
الشبه الاشتغال التام به ورکوب المسالک الصعبة فیه غیر مبال بمهلکة
والاحتراز عن معرکة فهذا التشبیه المضمر فی النفس استعارة بالکنایة
فاثبت له ای بعد ان شبه الصبی بالجهة المذکورة اثبت له بعض
ما یختص بتلک الجهة اعنی الافراس والرواحل التی بها قوام
جهة المسیر والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخییلیة
فالصبی علی هذا التقدیر من الصبوة بمعنی المیل الی الجهل والفتوة
یقال صبا یصبو صبوة وصبوا ای مال الی الجهل والفتوة کذا فی
الصحاح لا من الصباء بالمد بفتح الصاد یقال صبی صباء مثل
سمع سماعا ای لعب مع الصبیان واشار الی التحقیقیة بقوله ویحتمل انه
ای ان زهیرا اراد بالافراس والرواحل دواعی النفوس وشهواتها

والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي
فلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان الصبي وعنفوان الشباب مثل المال
والمنال والاعوان والاخوان فتكون الاستعارة اي استعارة الافراس
والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا
اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح
في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها
وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية
بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير
وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول
بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد
من الاحتراز عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى
ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل
فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها
اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة
فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد
المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فنحو قولنا المستعملة فيما
وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل فهذا
هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة
عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة
في الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح
القولين ولا نسميها حقيقة بل نجعلها مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له
على ضرب من التاويل وفي النظر ان قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة فيما
وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف
انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له
لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد
الوضع بالتحقيق فهو ليس على اصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير
تاويل فليتامل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة وفيه تكلف
الكلام فليتامل وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة
له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة
عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير
واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة
له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة
حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها
اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد
بمنزلة قولنا في الاصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود
اقامه المص مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح
به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك
الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له
بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما
مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد
بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف فلا يصدق عليها انها مستعملة في غير

ما وضعت له هذا اوضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه فسر قوله بالتحقيق
احترازا عن ان لا يخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة
لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقوله في الحقيقة
وقوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احترازا عما اذا اتفق كون
الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى ذلك النوع حقيقتها كما
اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب
الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في
الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح
الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احترازا عن خروج ما اذا
اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا — كما صرح به نقلا
اطلق لا يتناول الوضع بتأويل لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين
اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين
بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعينه
بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى ما ذكره من تقييد الوضع
في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان
يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحدود او اراد دفع توهم عرض له كذا
مبنيا على التجوز والتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا
يتناول الوضع بالتأويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصح للاحتراز عن المجاز
المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه
بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع
كما في المشترك فان المتبادر ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف

مطلقا
متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اي غير المتعارف لا لنفي الاسد
وان لا تستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف
هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب
او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة
اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا كذلك لا بد منه في تعريف
الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة
وان لم يكن فيما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تأثير في هذا الوضع لما العلم
عرفت من معنى التأويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد
في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها
انما يكون بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب
لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل مع الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا
فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجاز لزم الدور اما الاول
فظاهر واما الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال
من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه
بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات
فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال
ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد بانا نقول المعهود هو
الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع
الذي وقع به التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا في
تقييد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع
التخاطب لا تعريف والتعريف سوى هذا بل الجواب ان تعلق

بل ان يطلق الكلام بلا وضع شيء بالجنبة كما في قولنا الجواد لا يخيب سائله
اي من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما
هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له ويخرج على التعريف السابق
اذا استعملها الشرع في الدعاء لان استعمالها باعتبار في الدعاء لازم
للموضوع لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا
ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن
تركها وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز ايضا لصار المعنى انه الكلمة
المستعملة في غير ما وضع له ليس من حيث انه غير الموضوع بل من حيث
انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له فهذا اجاز تركه من تعريف الحقيقة دون المجاز قلنا اصل وعلى
ايضا بان تعريف المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا
على وجه يصح وجب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها
اذ لا يجب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط
لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا
الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس
معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي
المجاز اللغوي اي الراجع الى المعنى المتضمنة للفائدة الى الاستعارة
وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة
وعرف السكاكي الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد
به اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف الآخر المتروك مدعيا دخول
المشبه

دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع
مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم
جنس وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية
السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني
السبع وهو الاظفار وقال الشارح قد يكتسي اسم الاظفار
كل التفاته للحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار
في معرض السبع معهما في انه كذلك ينبغي كما هو شان العارية فان
المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتغايران
الا في ان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء
كان المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا
له بهذا الكلام وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية
هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له
المنية وكلامه في بحث المناسبة التبعية كالمشعر بان المستعار هو
الاظفار وسيجيء من كلامه ما ينافي الجميع وبالجملة فقد وقع منه على
زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم
السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح
بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به
وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية
وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى من

التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وقد ذكر قسمًا آخر
وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير
وفسر التحقيقية بما اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا
وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اني اراك تقدم
وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة
المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف
احدى الصورتين المنتزعتين من امور لوصف صورة
اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد
فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد
لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات
والا يلزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللوازم عند وجود
الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة
لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز
المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا
كما يقال الابيض اما حيوان او غير حيوان والحيوان قد
يكون ابيض وقد لا يكون وحمايدل قطعا على انه لم يجعل
المطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز
ان المجاز اسف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان

قسمان لانه اي عقلي راجعان الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة
والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها و
المتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة و
ظاهر ان المجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز
المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم
انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه آخر الاول
ان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب ايضا كلمة
الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ المفرد
ليعلم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة
في اللفظ مجازا في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من
غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو
المجاز سلمنا ذلك لكن نقول بعدما اريد بالكلمة ما يعم
المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم
يدخل المركب في التعريف لانه موضوع بازاء المعنى المجازي
وضعًا نوعيًا على ما بين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم
ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على
التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين
كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر
لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية

فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح الى لانه لو ثبت
ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصح
رد كلام المص حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصح
لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا
اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس على
عينه من المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل
في نفس الكلمة الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي و
الحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد
ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة
الكلمة الى شي او تقييدها واقترانها بالفاظ لا يخرجها
عن ان يكون كلمة فالاستعارة هيهنا هو التقديم المضاف
الى الرجل المقترن بتاخيرها اخرى والمستعار له هو التردد
فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط
وان كان صادرا ممن هو في غاية الحذاقة والاشتهار
للقطع بان لفظة تقدم في قولنا تقدم رجلا و
تؤخر اخرى مستعملة في معناه الاصلي والمجاز انما هو في
استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد
من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة
لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم

البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق
لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية
محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي
كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت
اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم
في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع
واختراع لوازمها لها اي لوازم السبع للمنية وعلى
الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به
فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة
ثم اطلق عليه اي على المثل يعني الصورة التي هي مثل
صورة الاظفار لفظ الاظفار فتكون استعارة تصريحية
لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على
المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة
والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده لا يجب ان
تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل السكاكي لها بنحو اظفار
المنية الشبيهة بالسبع ولسان اي الشبيهة بالمتكلم وزمان
الشبيهة بالناقة فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في
الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وفي المص رحمه انه بعيد
جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قوله في تمام لا تسعفني

ما ء الملام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها
وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له
لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم البعض انه لا دليل له
فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب
مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه
استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام المكروه فاضاف
المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة
في شيء وعلى هذين التقديرين يكون مستهجنا ايضا
لانه كان ينبغي له ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب
مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية
بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من
كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو
اليه حاجة وقد قال التعسف فيه انه لو كان
الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة
توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط
لانهم يسمون الحكم الوهمي تخييلا ذكر ابو علي في
الشفا ان القوة المسماة بالوهم

بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن
حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي
التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني
الجزئية ويسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال
الوهم تخيلة ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها
اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال
وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل
للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها
استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع
له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ
اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا
قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة
ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء
الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه
اراد ان يثبت للشمال يدا فان قلت انما يتحقق معنى
الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المص لان
الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ
المستعار له التحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء
للشيء من غير توهم تشبيهه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير
الاستعارة وان خص التفسير المذكور بغير التخييلية
يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من
ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي قلنا

ماذكرت من معنى الاستعارة المقتضى للتشبيه انما هو الاستعارة
التى هى من اقسام المجاز اللغوى وهو غير الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة فى التخييلية
انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع فى ان
لفظ الاظفار مستعمل فى معناها الحقيقى ليكون حقيقة لغوية
او فى غير معناه اعنى الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون
مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكى
فظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظى وقول باجماع السلف على
ان التخييلية من المجاز اللغوى غلط محض بل لا يبعد ان يدعى
اجماعهم على خلافه ويقتضى ما ذكره السكاكى فى التخييلية ان
يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكى
فى التخييلية من اثبات صورة وهمية فيراى فى الترشيح لان
فى كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به
للمشبه فكما انه اثبت للمنية التى هى المشبه ما يخص السبع
الذى هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة
على الهدى الذى هو المشبه ما يخص المشبه به الذى هو
الاشتراء الحقيقى من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة
وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ايضا هيهنا معنى وهمى
شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة
والربح فيها استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا
بان التعبير عن المشبه الذى اثبت له ما يخص المشبه به
كالمنية مثلا فى التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفى

الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار
والاستبدال الذى هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع
له وهذا معنى قوله فى الايضاح ان فى كل منهما اثبات بعض
لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه
فى التخييلية بلفظه الموضوع له وفى الترشيح بغير لفظه فالمشبه
فى قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذى اثبت له
بعض لوازم المشبه به وقد خفى هذا على بعضهم فتوهم
ان المراد بالمشبه هيهنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة
المحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل
بلفظ المشبه به اعنى الاظفار التى هى موضوعة للصورة
المحققة التى هى المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضى
وجوب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية وعدم اعتباره فى
الترشيح فاعتباره فى احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان
الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف فى
قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة
لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح
لاستعارة الحبل لما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف ابطال الفرق
بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذى هو من خواص
المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على
المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفى
الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه
هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه

ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه هو الاسد الموصوف
بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بتلاطم الامواج الحقيقي
بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة التي
اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا
عن الاستعارة زايدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع
والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع
المركب فيهما وايضا معنى زيادته على الاستعارة تامة بدونه
وعنى بالمكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكني
عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه
ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت
اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون
شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص
السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به
المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا ينفك عن
التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون
الا على سبيل الاستعارة التخييلية ورد ما ذكره في تفسير
الاستعارة المكني عنها بان لفظ المشبه فيها اي في
الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا
للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست
كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف
الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها

قرينة

قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس
اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر
وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى
اضافة الاظفار اليها والافلاد خلله في الاعتراض
فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي
عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة
يقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه والكلام
ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر
المشبه باسم جنسه ولا اعترافا بحقيقة الشيء اكمل من التصريح
باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل هيهنا باسم المشبه ما
نفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه فكما انه
هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر
حتى تهيا لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء
الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل
المخصوص كذلك ندعي هيهنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا
للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان تدخل المنية في جنس
السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين
متعارفا وغير متعارف ثم يذهب على سبيل التخييل
الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي
المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين فيتهيا
لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ
المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية

تقرير التفصي ان لفظ المنية حاصل مرادفا للسبع وجب ان يكون استعماله في الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق المجاز قطعا واحد المترادفين لا يخالف صاحبه في كونه حقيقة او مجازا اذا استعمل في معنى واحد

وحاصله ان ادعاء الترادف لا يوجب نبوته فلا يكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له تحقيقا وذلك لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير الموضوع له موضوعا له في الاستعارة المصرح بها ... فكما ان لا يجعل غير الموضوع له ...

مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى تدخل في
تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا
مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال
لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا
اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في المنية
بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فلينا مل
وبالجملة ان كل احد يعرف ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية
ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون
مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظة المنية بعد ما
جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع
له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان
المراد به اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به
هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية
مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي
موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نم ان استعمال لفظ المنية في
الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع
له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه
جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل
المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار
انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون
باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد
السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله باعتبار

من حيث انها موضوعة له بالتحقيق

الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله
فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث
انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا
غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه
والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه
بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء
والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق
والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة
المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام
المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار
في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا
لا اشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية
استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير
ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان
الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء
الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف
اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن
السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري
اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه
في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال جدا فرع
واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون
في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني

قوله فيما نقل عنه يعني على تقدير تسليم ما ذكر
فهو لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية حقيقة
بناء على انتفاء قيد الحيثية يعني انه موضوع
مستعمل فيما وضع له لكن لا من حيث انه موضوع
له وهذا لا يوجب كونه مستعملا في غير ما وضع
له حتى يلزم كونه مجازا وانما قال على تقدير
تسليم ما ذكر اشارة الى ان لفظ المنية
قوله لان اظفار المنية مستعمل فيما وضع له
من حيث انه كذلك تحقيقا واما ادعاء
كون الموت سبعا فانما في ذلك لان
السبع الادعائي حقيقة الموت
مع ذلك ملاحظ كونه موضوعا

عنها بجعل قرينتها اى قرينة التبعية استعارة مكنيا
عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اى قرينة
الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اى قول السكاكى
فى المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية
واضافة الاظفار اليها قرينتها ففى قولنا نطقت الحال
بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال
حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق
للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن التكلم
ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وكذا فى قولنا
نقرهم لهذميات بجعل اللهذميات استعارة بالكناية
عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى
اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس فى ساير الامثلة
ففى قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا جعل العداوة والحزن
استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط وجعل
نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا فى قوله تعالى ولاصلبنكم
فى جذوع النخل جعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف
والامكنة واستعمال فى قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم
قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما
جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة للاستعارة بالكناية
وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل
الاقسام ورد ما اختاره السكاكى بانه اى السكاكى ان قدر
التبعية كنطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد

بها

بها معناها الحقيقى لم يكن استعارة تخييلية لانها اى التخييلية
مجاز عنده اى عند السكاكى لانه جعلها من اقسام الاستعارة
المصرح بها التى هى من اقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به
وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق
له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم يكن
التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة
للتخييلية لوجود المكنى عنها فى مثل نطقت الحال واشباهه
بدون التخييلية ووجود الملزوم بدون اللازم محال
وذلك محال اى عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل
بالاتفاق والا اى وان لم يقدر التبعية التى جعلها
قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا ليكون التبعية
كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة
بين المعنيين هى المشابهة ولا نعنى بالاستعارة سوى
هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكى من رد التبعية الى المكنى
عنها مغنيا عما ذكره غيره اى غير السكاكى من تقسيم الاستعارة
الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة
التبعية حيث لم يبالى ان يجعل نطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا
حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة فى الفعل
لا يكون الا تبعية وما يقال من ان كون العلاقة هى المشابهة لا يكفى
فى ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع
قصد المبالغة فى التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع
فمما لا ينبغى ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة فى علم

هذا الفن جوابا عن اعتراض المص انا لا نم ان لفظ نطقت
اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها
ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان قد ايضا
معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية
ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المص
فاذا قلنا نطقت لسان الحال واردنا باللسان الصورة
المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من
استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكنى عنها
وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة
دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح
بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا يشتبه لم يكن كلام
السكاكي والعجب ممن يقوم بالرد عن كلام احد من
غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق
على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو
لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم
على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وينقضون
عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيهها
بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق
عقلا لا وهما فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة
تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر
البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن
التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما

اصلا

اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية
الشبيهة وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز
العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهمي
كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او
امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل او نهزم
في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المص لا تو
كلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي
كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره
في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد
من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى
التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها
والتخييلية تفصيل المص مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل
تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق
لها استعارة تخييلية ولكن نطقت حقيقة مستعملة
في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم
القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب
السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد
الشمال واظفار المنية **فصل** في شرائط حسن الاستعارة
حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل
الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه
كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه
وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك

سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه
فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحة لفظا اي و
بان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من
جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الحمام
تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه
يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة
على كون المشبه به اقوى في وجه التشبيه ظلما لكن في
تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان
ما يحكى وس زعمان من شرايط كل منهما ان يكون
مطلقة غير مقيدة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد
الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من حسن انواع
الاستعارة نعم الاستعارة المجردة ناقصة الحسن
بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه
ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه
اي ما به المشابهة بين طرفين جليا بنفسه او بسبب
عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي
تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه
اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير
الغازا اذا روعي شرايط حسن الاستعارة واما اذا لم
تراع كما لو اشم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت
الحسن كما لو قيل في التحقيقية رأيت اسدا او يد انسان

الخ وفي التمثيل رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد
الناس من قوله عم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة
وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة
الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة
يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي
لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون
وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل
كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة استيناف
وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اي اذ كل ما يتاتى فيه الاستعارة
التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى
فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل
لجواز ان يكون وجه التشبيه خفيا فيصير تعمية والغازا
وتكليفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل
به اي بما ذكرنا من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا
يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه
بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة
لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه
شيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي
نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة
تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة والاستعارة
المكنى عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات
حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية

وحاصله ان المنتخب من الناس كالابل عدم الدنيا جنب الوجود فقليل

حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا يكون الا تابعة
للمكنى عنها عند المص وليس لها في نفسها تشبيه لانها
حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب
المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها
قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تا
بعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استحسن
[illegible] ... لما كانت التخييلية عنده استعا
رة مبنية على التشبيه فلما لم يكن حسنها برعاية
جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكنى
عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها من
معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها
الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا
من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية
والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في
المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح
بان الجر في ليس كمثله شيء مجاز والمقصود في فن البيان
هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد حاول التنبيه على الثاني
اقتداء بالسلف واجتذابا بضبع السامع عند الزلق
عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد
يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة
الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير
اعرابها من نوع الى نوع بحذف لفظ او زيادة لفظ كقوله تعالى

وجاء ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس
كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسأل
اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية
وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال
الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى
غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف
لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها
فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا
ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما
يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك
وجنى اثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر
وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب
بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي
لربك لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر
بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء
مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل
الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان
احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم
والاخ لازم لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت
هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو
كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت بان

ن تحقيق قوله تعالى ليس كمثله شيء

يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله اذ لو كان له مثل كان
هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره
صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا
البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق
الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله
وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون
قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه
وبلوغه ثم لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله
ليس كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فايدتها
وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة
عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان
معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لهما لانها
وقعت عبارة عن الجواد لا يقصدون شيئا آخر
حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعمل
هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح ورأى
في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز وشبيها به لاشتراكهما
في التعدى عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا
لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه
نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه ولا
نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد
انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوى المقابل للحقيقة المقتضي
بتفسيره تعريفا له وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب

كون

كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم
في تعريفاته كما في التعريف الذى نقله السكاكي وهو
كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة
بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من
المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لادخل في تعريف
السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره
فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع
فلا نعرف للسكاكي ههنا رايا يتفرد والله اعلم الكناية في
اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا
تركت التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين
احدهما معنى المصدر الذى هو فعل المتكلم اعني ذكر
اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ
مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذى
اشار اليه المص بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه
مع جواز ارادته معه اى ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ
طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز
ان يراد حقيقة طول النجاد ايض فظهر انها تخالف المجاز
من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة
طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا
يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت
اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم
ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو

انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم
وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة
الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا
لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو
ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية
هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة ولهذا
يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة
فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول
نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان
الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت
جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان
لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول
الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع
اخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى
ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها
وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها
الاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة
والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان
في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المص انها
تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه
وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى
تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال

جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه
التوفيق بين كلامي المص ان يعني قوله من جهة ارادة
المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من
التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينهما وبين
المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز
ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى
باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى
معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي
وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في
الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول
النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في
المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث
الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي
هو ملزوم للشجاع الى الشجاع ورد اي هذا الفرق بان
اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم
لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم
من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون
ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قلت يجوز
ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى
اعم ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك وح اي
اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى
اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف
بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه

قال بنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم
وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان
متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم
فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص
الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نم ذلك
وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون
وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول
القامة ولذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك
بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين
ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع مردوف
والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من
الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت
في الغيث وهي اى الكناية ثلثة اقسام الاولى اى القسم
الاول والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني
الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها
اى من الاولى ما هو معنى واحد وهو ان يتفق في صفة
من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر
تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضارب
بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم
القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد
كناية عن القلوب ومنها ما هو مجموع معان وهو ان تؤخذ
صفة فتضم الى لازم آخر واخر لتصير جملتها مختصة بموصوف
فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي

مستوى

مستوى القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة
مركبة وشرطهما اى شرط هاتين الكنايتين الاختصاص
بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص و
جعل السكاكى الاولى اعنى ما هو معنى واحد قريبة و
الثانية اعنى ما هو مجموع معان بعيدة وقال المص فيه
نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني
بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال
بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد
والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور
ان ليس الانتقال من حي مستوى القامة عريض الاظفار
الى شيء ثم منه الى الانسان فالجواب ان القرب ههنا
باعتبار آخر وهو سهولة الماخذ لبساطتها واستغنائها
عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي
والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية
المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة
وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان
لم يكن للانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة
والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم
كناية عن طويل القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار
الى الفرق بين الكنايتين اعنى قولنا طويل نجاده وقولنا
طويل النجاد بقوله الاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء
من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير

الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند
اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على
هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان
طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة
وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفى الاضافة تقول
هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون
طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة
الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع
انها فى المعنى عبارة عن السبب اعنى المضاف اليه لكونها جارية
على المسبب فى اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفى المعنى دلالة
على صفة له فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة
نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او
كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اى شيخ وكثير الاخوان
اى متقوى بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه
يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قايمة الغلام فان قلت اذا
اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة
بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين
لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما
يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين يجعل تشبيها لا استعارة
مشوبة بالتشبيه قلنا للقطع بانها فى المعنى صفة للمضاف اليه
واعتبار الضمير العايد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظى وهو امتناع
خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة

وخفاؤها

وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال
روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا
وعظم الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو
ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن فى الانتقال منه الى البلاهة
نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر
ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن
لا فى بادى النظر وبهذا الاعتبار عن البعيدة وجعل صاحب
المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن
هذه الكناية اعنى قولنا عريض القفا قال المص وفيه نظر
بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض
القفا ومنه الى الابله والجواب عنه انه لا امتناع فى ان
يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة
بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه
الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب
بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون
ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان
كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة
كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من
كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها
اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير فى منها عايد الى الكثرة
الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها
الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود

عريض الوسادة كناية عن عريض القفا وهو عن البلاهة وقلة الفطنة

وهو المضياف و بحسب قلة الوسايط وكثرتها تختلف
الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع امثلتها
فانها اكثر من ان يحصى والثالثة من اقسام الكناية
المطلوب بها نسبة اى اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا
معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب تخصيص الصفة
بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا
كقوله اى قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اى
كمال الرجولية والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانه
اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اى
ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر او لا فترك التصريح
باختصاصها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور
معطوف على ان يقول اى او بمثل القول او منصوب معطوف
على مفعول ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات
الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد و
معناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن
الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له وابن الحشرج
سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح فى امثلة
القسم الثانى باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف او
ضميره الا يرى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف
الى الضمير فى قولنا طويل نجاده ومسند الى الضمير فى قولنا
طويل النجاد وكذا كثير الرماد ونحوه كذا فى المفتاح وبه يعرف
ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح

باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف
على ان يقول اى او بمثل القول او منصوب معطوف على
مفعول ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات
الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه
مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج
الى الكناية بان جعلها اى جعل تلك الصفات فى قبة تنبيها على
ان محلها ذو قبة وهى يكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء
مضروبة عليه اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا
لوجود ذوى قباب فى الدنيا كثيرا فافاد اثبات الصفات
المذكورة له لانه اذا اثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد
اثبت له ونحوه اى نحو قوله زياد فى كون الكناية لنسبة
الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به وتشتمل عليه
قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح
بثبوت المجد والكرم بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه
وثوبيه وفى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم
المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثانى اعنى
نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير
الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد
الطويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم
مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد
كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر
طول القامة غير صريح وليس فى قولنا المجد بين برديه دلالة
على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى

يكون التصريح باضافة التوبين الى الضمير تصريحا باثبات
المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا
اكثر من ان يحصى فان قلت هٰهنا قسم رابع وهو
ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما فى قولنا
يكثر الرماد فى ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية
اليه قلنا ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتين احديهما
المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد والثانية
المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها فى ساحته
ليفيد اثباتها له والموصوف فى هذين القسمين اعنى
الثانى والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور
كما يقال فى عرض من يوذى المسلمين المسلم من سلم
المسلمون من يده فانه كناية عن نفى صفة الاسلام
عن المؤذى وهو غير مذكور فى الكلام وكما تقول فى عرض
من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد بكفره انا لا
اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له
مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك
امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة
مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف
او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وعرض الشئ بالضم
ناحيته من اى وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض
وعرض اى من جانب وناحية قال السكاكى الكناية تتفاوت
ولم يقل تنقسم لان التعريض والمثال مما ذكر ليس من اقسام
الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض

اى الكناية

اى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف
غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض
يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت
تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد به جانبا
آخر ومنه المعاريض فى الكلام وهى التورية بالشئ عن الشئ
وقال صاحب المفتاح الكشاف الكناية ان تذكر الشئ بغير
لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به
على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك
لاسلم عليك فكانه امال الكلام الى عرض يدل على المقصود
ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال
ابن الاثير فى المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله
على جانبى الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون
فى المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى
لا من جهة الوضع الحقيقى او المجازى بل من جهة التلويح
والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة
والله انى محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع
له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى
جانبه ولغيرها اى والمناسب لغير العرضية ان كثرت
الوسايط بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان
الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير
الى غيرك الى بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط مع
خفاء كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز تشير

الى قريب منك على سبيل الحقيقة لانه الاشارة بالشفة ولحاجب
والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط بلاخفاء كما فى قوله
اوما رايت المجد القى رحله فى آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة
ثم قال السكاكى لم التعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتنى فستعرف
وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اى لا تريد المخاطب
وان اردتهما جميعا اى المخاطب وانسانا آخر معه كان كناية
لانك اردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره معا والمجاز ينافى
ارادة المعنى الاصلى ولابد فيهما اى فى الصورتين من قرينة
دالة على ان المراد بالصورة الاولى هو الانسان الذى مع المخاطب
وحده ليكون مجازا وفى الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية
وههنا بحث وهو ان المذكور فى المفتاح ليس هو ان التعريض
قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على
سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح
العلامة معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة
للمجاز كما فى الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال
تاء الخطاب فيما هى موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه غير صحيح
انتقال من الملزوم الى اللازم وقد يكون مشابهة للكناية كما فى
الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ
فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية
اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى
الكلية الاخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد
بل الامر لا يقبله احد عقلا لانه يؤدى الى ان يكون كلام يدل

على

على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة فى ذلك
المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثانى
كناية كما صرح به المص والذى قصده السكاكى وتحقيقه
ان قولنا اذيتنى فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد
المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من
صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب
وغيره من المؤذين كان كناية محض وان اردت به تهديد
غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب فى الايذاء
اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا اطبق البلغاء
على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال
فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشىء ببينة فان
وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم
من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال فى بيان اللزوم
فى ساير انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية
والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم
ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية
والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز
قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب فى كون المجاز والاستعارة
والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة فى
نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات
المعنى لا يفيده خلافه فليست مزيته قولنا رايت اسدا على
قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة ان الاول
افاد زيادة فى مساواته للاسد فى الشجاعة لم يفيدها

الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات
تلك المساواة لم يفده الثاني وليست فضيلة
قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد
زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد
تاكيدا لاثبات كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض
المص بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في
وجه التشبيه ان يكون المشبه به اتم منه في المشبه
واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد المراد بشجاعة اتم مما
يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان قوله يفيده
لشجاعة الاسد والثاني يفيده بشجاعة دون شجاعة الاسد
فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيده
زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان
مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس
المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق
في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد
لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زايدا
عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى
ونحو ذلك وهذا وهم من المص بل معنى كلام الشيخ ان
شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع
زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب
ان يحصل لزيد في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رايت
رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر
من لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم

من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك
في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه
فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا
مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول
تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من اللفظ قلت لا تغير
حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى
كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فكذا لا يتغير
معنى مساواة الاسد بان تدل عليه بان تجعله اسدا
وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المص كثيرا ما يغلط
في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقاره الى
تامل وافر والله اعلم هذا اخر الكلام في علم البيان والله
المشكور على نواله وهو المسؤول لاتمام القسم الثاني
بالنبي وآله **الفن الثالث علم البديع** وهو علم يعرف
به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم
اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين
الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب
في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله
بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال
ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي
للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام
بعد رعاية الامرين والا كان كتعليق الدرر على اعناق

مطلب المطابقة الطباق والتضاد

للخانزين فقوله بعد متعلق بالمصدر اعنى تحسين
الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهوما
الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد
وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في
البلاغة وغيرها اخر ويكون قوله بعد رعاية المطابقة
ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة
مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو
لانه يدخل فيها ح بعض ما ليس من المحسنات التابعة
لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من
علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي
اي راجع الى تحسين المعنى بحسب العراقة والاصالة
والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ
ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبداء بالمعنوي
لان المقصود الاصلي والغرض الاولى هو المعاني والالفاظ
توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه
الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق
والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين
متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد
بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم
من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة

وفي

طباق الايجاب والسلب

ومن الطباق التدبيج

وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا
وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب
او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه
شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع
بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم
ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع
وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت
من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها و
تخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب
فيه اعمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت
اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع
والقسمة يقتضي ان يكون هذا على ثلثة اقسام اسم مع فعل
واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط
نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما
يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو
اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو
ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر
منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس
لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو لا
تخشوا الناس واخشوني ومن الطباق ما سماه بعضهم
تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وفسره بان يذكر في معنى
من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد

بالألوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير
الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المص بانه من
اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه فتدبيج
الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن
حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها
الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة
بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت
الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون
الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن
الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من
الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان
ولا يخفى الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية
فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب
الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى
رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب
للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد
هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به
اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق
احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم
نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم
تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي
هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل
والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء

الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة
المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا
لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني
الجمع بين المعنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل
معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من
رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا
تاما فبكى اي ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور
المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون
معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد
لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى
يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان
بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي
في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة التي
جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية
وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة
ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين
او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه
جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق
خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين او متماثلين فان ذلك
غير مشروط كما يظهر من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة
الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين
ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى

ايهام التضاد

المقابلة

غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا و
ليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة
المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اى قول
ابى دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر
والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر
والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما
من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما
من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما
كان التقابل في الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغنا
بينه بقوله المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى
كانه مستغنى عنه اى عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى
بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغنا
مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففى هذا المثال
تنبيه على ان المقابلة قد يتركب من الطباق وقد يتركب
مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء
والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق نحو مقابلة الشدة
والرحمة وزاد السكاكى فى تعريف المقابلة قيدا آخر حيث
قال هى ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما
واذا شرط ههنا اى فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر
شرط ثمه اى فيما بين الضدين او الاضداد ضده اى ضد ذلك
الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء
والاتقاء جعل ضده اى ضد التيسير وهو التعسير

المعبر

المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها
اى اضداد تلك المذكورات وهى البخل والاستغناء والتكذيب
فعلى هذا لا يكون بيت ابى دلامة من المقابلة لانه اشترط
فى الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط فى الكفر والافلاس
ضده ومنه اى من المعنوى مراعاة النظير وتسمى التناسب
والتوافق والتلفيق ايضا وهى جمع امر وما يناسبه لا
بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا
للاخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع
بين الامرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع
بين ثلثة امور نحو قوله اى قول البحترى فى صفة الابل كالقسى
المعطفات اى المحنيات من عطف العود وعطفه حناه
بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع
بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول
بعضهم للمهلبى الوزير انت ايها الوزير اسمعيلى الوعد
شعيبى التوفيق يوسفى العفو محمدى الخلق وقد يكون
بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه فى الندى
من الخبر المأثور منذ قديم احاديث يرويها السيول
عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه
بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث
والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر
وكف تميم مع ما فى البيت الثانى من صحة الترتيب فى العنعنة
اذا جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع فى سند الاحاديث

تشابه الاطراف

فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اى من مراعات النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشئ يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اى الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشئ فى محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اى بمراعات النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين هيهنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اى النبات الذى ينجم اى يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذى له ساق يسجدان اى ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم

ايهام التناسب

بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر فى ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يوم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهى مجرورة معطوفة على الرهط فى البيت السابق تجل عن الرهط الاماتى عادة والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة فى الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رايته اذا ضربت رئته وكذلك دال اسم فاعل من دلاه الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما يتقاطر على الرسوم من المطر وقوله يوم الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه الحبيبة عن ان تركب من النوق ما هى فى الضمر والانحناء كالنون تركبها الا لزيارة الاطلال فيضرب رئتها اذ لا حراك لها من شدة الهزال يريد ان مركب هذه الحبيبة سمان ذوات اسنمة ففى ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذى على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى فى الكلام بمعان متلائمة فى جمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشى بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين

وضحك بلا ثغر تسربل اى لبس السربال والوشى ثوب
منقوش والخز وجمع خز وتطرزت اى اتخذت
الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز
مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقوله
ديك الجن احل وامر وضر وانفع ولن واخشن
ورش وابر وانتدب للمعالى اى كن حلوا للاولياء
مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا لمن
يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اى اصلح حال من يختل
حاله وابر من برى القلم بحته اى افسد حال المفسد
وانتدب اى اجب للمعالى واجمعها يقال ندبه لامر
فانتدب اى دعاه له فاجاب فالاول داخل فى مراعاة
النظير لكونه جمعا بين الامور الثلثة المتناسبة والثانى
داخل فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه
اى من المعنوى الارصاد وهو نصب الرقيب فى الطريق
من رصدته رقبته والرصيد السبع الذى يرصد ليثب
والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوى فيه الواحد
والجمع والمونث ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه
خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهو فى
النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر
لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهى
فى الاصل حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل
عليه اى على العجز وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة اذا

الارصاد

عرف الروي الظرف متعلق ببيد أي انما يجب فهم العجز
في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف
الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره
في كل واحد منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف
فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان
الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت
من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم
يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز
ههنا فيما فيه اختلفوا اي فيما اختلفوا فيه وكقوله أحلت
دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي
فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه
لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما يتوهم
ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله وما كان
الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت
نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا
فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي
المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي
لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا
اي وقوعا محققا او مقدرا والاول كقوله اي قول اخ لي قالوا
اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه
من غير روية وطلبته على سبيل التكلف والتحكم لا من اقترح
الشيء ابتدعه ومنه اقترح الكلام لانه لا يتعلق بغير مناسب

مطلب المشاكلة

على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة و
تحسين الشئ لك طبخه قلت اطبخوا لى جبة و قميصا اى
خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة
طبخ الطعام ونحوه تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك
حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثانى وهو
ما يكون وقوعه فى صحبة الغير تقديرا قوله تعالى قولوا
آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن
من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اى قوله صبغة
الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس
وهى الحالة التى يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اى
تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا
مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون
صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله
فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا بالله
ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله فى صحبة
ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اى فى هذا
المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا
يغمسون اولادهم فى ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون
انه اى الغمس فى ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد
منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فأمر
المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا
الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا

لا مثل

لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب فى قولوا آمنا بالله
للكافرين واما اذا كان الخطاب للمؤمنين امروا
بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ
صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة
الله للمشاكلة لوقوعه فى صحبة صبغة النصارى تقديرا
بهذه القرينة الحالية التى هى سبب النزول من غمس النصارى
اولادهم فى الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا
كما يقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد
رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فعبر عن الاصطناع
بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر فى
المقال ومنه اى من المعنوى المزاوجة وهو ان يزاوج اى يوقع

مطلب المزاوجة

المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المتكلم المصدر كما فى قولهم
جمل بين العير والنزوان بين معنيين فى الشرط والجزاء اى
يجعل معنيان واقعان فى الشرط والجزاء مزدوجين فى ان يترتب
كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اى قول البحترى اذا ما نهى
الناهى ومنعنى عن حبها فلج بى الهوى وتريد اصاخت الى
الواشى اى استمعت الى النمام الذى ينمى حديثه ويزينه فصدقته
فيما افترى على فلج بها الهجر زواج بين نهى الناهى واصاختها
الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ان ترتب عليهما لجاج
شئ ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت
القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى
الواقعين فى الشرط والجزاء فى ترتب فيضان الشئ عليهما ومن

ترتب

مطلب العكس

تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا
ما يسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط
معنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج
الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج
الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في شعر قولنا اذا
جاء في زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه ومنها اي
من المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام
على جزء آخر ثم يؤخذ ذلك المتقدم عن الجزء الاخير و
العبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان
تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فيقدم ما اخرت وتؤخر
ما قدمت واما ظاهر عبارة المص فيصدق على مثل
قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشيه وقول الشاعر
يسيء الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى
بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان
يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف
نحو عادات السادات سادات العادات فان
العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام
وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات
ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم
عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه
ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي
من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين

الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت
واخر الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي
من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو
لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين
هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن
من هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها اي
ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون
ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت

مطلب الرجوع

الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه
اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق
بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول
زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح
والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم
العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها
الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن و
الحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع

مطلب التورية والايهام

اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق
قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله
فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي من المعنوي التورية
ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب و
بعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان
مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب

نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه
البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب
الذى هو الاستقرار دم شحمة عطف على مجردة وهى التى
تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورّى به عن المعنى البعيد
المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بالايد
معناها البعيد اعنى القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى
القريب اعنى الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ
بعده كقول القاضى ابى الفضل عياض يصف ربيعا
باردا او كغزاله طل اللذى خرفت فما نفرق بين الجدى
والحمل يعنى كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت
خرفة قليلة العقل فنزلت فى برج الجدى فى اوان
الحلول ببرج الحمل اراد بالحمل بالغزالة معناها البعيد اعنى
الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى ليس بمراد
اعنى آرشاء حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدى والحمل وقد
يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا
صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب
الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال
المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى
الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء
على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية
عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقى صار مجازا كقوله تعالى
قالت اليهود يد الله مغلولة اى هو بخيل بل يداه مبسوطتان

اى

اى هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير
بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة
من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها
بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من
غير ذهاب بالايدى الى جهة حقيقة بل يذهب الى اخذ
الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته
حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة
والايدى بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة
وذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد بالـ
القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفى الجارحة
بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال واهل
التشبيه والافكار ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى الكلام
فى جعل الايتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل
الظاهر من المفسرين ومنه اى من المعنوى الاستخدام
وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اى احد المعنيين
ثم يراد بالآخر اى بالضمير الآخر معناه الاخر فالاول كقوله
اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء
الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثانى كقوله
اى قول البحترى فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحى
وضلوعى اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور
فى الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب فى شبوه النار اى
اوقدوا بين جوانحى نار الغضا يعنى نار الهوى التى تشبه نار الغضا

توجيه اطلاق اليد والاستواء واليمين على الله تعالى

مطلب الاستخدام

مطلب اللف والنشر

ومنها اى من المعنوى اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل
او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين
ثقة بان السامع يرده اليه اى يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد
الى ما هو له فالاول وهو ان يكون المتعدد على سبيل
التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان
يكون الاول من النشر للاول من اللف والثانى
للثانى وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل
لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله
ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون
فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب
واما على غير ترتيبه اى ترتيب اللف وهو ضربان
لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثانى
لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب
كقوله اى قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن
وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن
والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل
فى العظم او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك
هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثانى
وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو قالوا
لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان
الضمير فى قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على
طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما

فالمتعدد

فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك ان تجعل قول
الفريقين فانه قد لف بين القولين فى قالوا اى قالت اليهود
وقالت النصارى وهذا معنى قوله فى الايضاح فلف بين الفريقين
فان ما لف بينهما فى هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على
ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين شيئين
فى الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا باحدهما متعلق بالآخر من
غير تعيين اى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا
وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف
بين الفريقين او القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة
بان السامع يرد الى كل فريق او قول مقوله للعلم بتضليل
كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه
وقالت اليهود ليست النصارى على شئ وقالت النصارى
ليست اليهود على شئ وهذا النوع لا يتصور فيه الترتيب
وعدمه وههنا نوع آخر من اللف والنشر لطيف المسلك
وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده
بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر
بين اللفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطيف المسلك
وذلك كما تقول ضربت زيدا او اعطيت عمرا او خرجت من بلد
كذا للتاديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه
قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا
او على سفر فعدة من ايام آخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد
بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم

على متعلق

ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل
محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة
ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك
يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص
لم بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة
الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا
علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر
ولعلكم تشكرون اى ارادة ان تشكروا علة الترخيص
والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد
يهتدى الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان
هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول تفاصيل المعللات
امر شاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا
اليه وجعله للتكبر واعلة ما علم من كيفية القضاء عند هو
ما لم يذكر في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق
العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي
عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل
المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة
بل هو توطئة وتمهيد لتفرع الترخيص ومراعاة العدة
وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص
باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور
فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص
وامر المرخص لم بمراعاة عدة ما افطر ليصومها في ايام اخر

في هذا

وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار
المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص
لم بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث
الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل
كلا من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة وقد يقال
قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم
الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة
ايام الافطار في المرخص وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد
بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا يناسب فان الامر
بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص
لم بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اى من المعنوي الجمع

مطلب الجمع

وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون
اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا
وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة
ان الشباب والفراغ والجدة اى الاستغناء يقال وجد في
المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة اى استغنى مفسدة
للمرء اي مفسدة هي ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه
اى من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين

مطلب التفريق

من نوع في المدح او غيره كقوله اى قول الوطواط ما نوال
الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير
بدرة عين هي عشرة آلاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء
ومنه اى من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة

مطلب التقسيم

ما كان اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر
وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف
والنشر ولقايل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا
القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر
فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده فليتامل
فانه دقيق كقوله اى قول المتلمس ولا يقيم على ضيم
اى ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام
اى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد
الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل
اعنى لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام
المحذوف عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب
ههنا والوتد هذا اى عير الحي على الخسف اى الذل مربوط
برمته هي قطعة حبل بالية وذا اى الوتد يشج اى يدق
ويشق راسه فلا يرثى اى لا يرق ولا يرحم له احد ذكر
العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني
الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في
الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى
العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من
قبيل اللف والنشر قلت لا نم التساوي بل في حرف التنبيه
ايماء الى ان القريب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة
الى عير الحي ولو سلم تساويهما جعلت هذا اشارة الى عير
الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما في

الباب

الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس في اللف والنشر
فليتامل ومنه اى ومن المعنوى الجمع مع التفريق وهو ان

مطلب الجمع مع التفريق

يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله
اى قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوءها وقلبي
كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما
كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة
الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اى
من المعنوى الجمع والتقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم

مطلب الجمع مع التقسيم

تقسيمه او العكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول
كقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام الممدوح
وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها
بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة
هي من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى
والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي معبد النصارى
وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعنى قاد المقانب
يعني قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت
به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم
بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم
في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا
لم يقل من نكحوا ومن ولد ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار
ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة
وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول

وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر و
السيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد
جمع في ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم
قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي
الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما ذكره او رده المص
وقوله اللهم معتذر بعد قوله للنبي ما نكحوا بابيات كثيرة
والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم
اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم
اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق
تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة و
الخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث
في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق لا
ما هو كالغرائز منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين
الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني كونها سجية
حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق

مطلب الجمع مع التفريق والتقسيم

والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسير
هذه الامور الثلاثة كقوله تعالى يوم يأتي يعني يأتي الله اي
امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله
لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن
الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في
موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون
في موقف آخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو
العذر بالباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى
الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين
شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس
والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات
الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد وهي عبارة عن
التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب
ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد
واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت
السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ
اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما
معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو
استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود
في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب
النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من
انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة
لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان
الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه
الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه
واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون
في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف
الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا
الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا

يخلدون فيها وهو المؤمنون الفاسقون الذين
فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبداء معين
كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقص باعتبار الابتداء
واطلاق السعادة عليهم باعتبار تشرفهم بسعادة
الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصى فقد جمع
الانفس فى عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة
فى سياق النفى تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما بان
بعضها شقى وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقى وسعيد
اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء
ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب
النار بقوله فاما الذين شقوا الى الآخر وقد يطلق التقسيم
على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشئ مضافا الى
كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اى قول ابى الطيب
ساطلب حقى بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد
ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا
اى حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى
كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا والان واحدا منهم
يقوم مقام جماعة قليل اذا اعدوا ذكر احوال المشايخ واضاف
الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثانى استيفاء اقسام
الشئ كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء
الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما
فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون وان كان

فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى
جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق
الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان
فكان ذكر الاناث اللاتى هى من جملة ما لا يشاؤه الانسان
اهم لكنه لجبر تاخير الذكور عرفهم لان فى التعريف تنويها
بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى
عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور
واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن
بل لمقتضى آخر ومنه اى من المعنوى التجريد وهو ان ينتزع من
امر ذى صفة امر آخر مثله فيها اى مماثل لذلك الامر ذى الصفة
فى تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اى لاجل المبالغة لكمال
تلك الصفة فى ذلك الامر ذى الصفة حتى كانه بلغ من
الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه
موصوف آخر بتلك الصفة وهو اى التجريد اقسام منها
ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لى من فلان صديق
حميم فى الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره اى بلغ فلان
من الصداقة حدا صح معه اى مع ذلك الحد ان يستخلص
منه اى من فلان صديق آخر مثله فيها اى فى الصداقة و
منها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو
قولهم لئن سالت فلانا لتسئلن به البحر بالغ فى اتصافه
بالسماحة حتى انتزع منه بحرا فى السماحة وزعم بعضهم
ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف نحو

مطلب التجريد

قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض
تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه
اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من
فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي
من حصول صديق فليتأمل ومنها ما يكون بباء المعية
والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه
قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها
وقيل انه يراد بها فرس قبيح الوجه لما اصابها من شدائد
الحرب تعدو تسرع بي الى صارخ الوغى اي مستغيث
في الوغى وهو الحرب بمستلئم اي لابس لامة وهي الدرع
والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق وهو الفحل
المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن
مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس
درع لكمال استعداده للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد
للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها
ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها
دار الخلد اي في جهنم دار الخلد كانه انتزع منها دارا
اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا
لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون
بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن
مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي
اي تجمع الغنائم الجليلة صفة غزوة وروي نحو الغنا

فالظرف

والظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب باضمار ان
مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه
فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولهذا لم
يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره
او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون
بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير
لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط
ما قيل انه اراد في البيت نظر لانه من باب الالتفات
من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورده بان
التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان تجرد المتكلم
نفسه من ذاته وتجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول
ليلك بالاثمد والنصح في قوله اقول لها اذا جشأت و
جاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق
الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسا
بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع
من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية
لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب
بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم فقد
خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه
وهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء انما هو كناية عن
كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي

التجريد والتفات ان الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه بل
يكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان
التجريد الذي ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة
التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب
لاخيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم
يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه
شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول
الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا
ايها الرجل ومنها اي من المعنوي المبالغة المقبولة

مطلب المبالغة

لان المردودة لا يكون من المحسنات وفي هذا اشارة
الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام
ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول
حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا
وان حمقا فان اشعر بيت انت قايله بيت يقال اذا
انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل
الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام
ما بولغ فيه وبهذا استدرك النابغة على حسان في قوله
لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن
من نجدة دما بحيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات و
الاسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول
الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن ونحو
ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها

مردودة

مردودة فالمص اشار الى تقسيم المبالغة مطلقا والى
تقسيمها ليتعين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي
بل قال والمبالغة ان يدعي لوصف بلوغه في الشدة
او الضعف حدا مغعول بلوغه مستحيلا او مستبعدا
وانما يدعي ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير
متناه فيه اي في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار
عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق
والغلو لان المدعي ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ
كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا له بانه لا يعرق وان اكثر
العدو فعادى عداء في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين
الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين
ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة
الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل بجزوم
معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان
هذا الفرس ادرك ثورا وبقرا وحشيين في مضمار
واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا
عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه
الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب
الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا
ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا
اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون

ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اى قول ابى نواس
واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف
التى لم تخلق ادعى انه خاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة
وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اى من الغلو اصناف
منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظ يكاد فى يكاد
زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط شيئا
دكباد فرسا وابلا وزاد فكاد ان يجيء الرجالا ومنها
ما يضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اى قول ابى الطيب
عقدت سنابكها عليها عثيرا اى عقدت سنابك
تلك الجياد فوق رؤسها عثيرا اى غبارا لو تبتغى تلك
الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اى على ذلك العثير
لامكنا اى امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من
سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متكاثفا
بحيث صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا
ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اى
ما يقرب الى الصحة ويضمن نوع حسن من التخييل فى قوله
اى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل يخيل لى ان
سمر الشهب فى الدجى وشدت باهدابى اليهن اجفانى
اى يوقع فى خيالى ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول
عن مكانها وان اجفان عينى قد شدت باهدابها الى
الشهب لطول سهرى فى ذلك الليل وعدم انطباقها

والتفافهما وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن
ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج
الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على
الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اى من المعنوى المذهب
الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام
وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة
للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم
وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به
خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو
تعدد الآلهة وفى التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم
ان المذهب الكلامى ليس فى القرآن وكانه اراد بذلك انه ما
يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية
القطعية التى لا تحتمل النقيض بوجه ما وتعدد الآلهة ليس
قطعى الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة
وقوله اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان
بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان
من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وهى ما يريب
الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء
مطلب اى هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف لئن
كنت قد بلغت عنى جناية لمبلغك الواشى اغش من غش
اذا خان واكذب واللام فى لئن كنت موطئة للقسم
وفى لمبلغك جواب القسم ولكننى كنت امرأ لى جانب

عن الارض فيه اى فى ذلك الجانب واراد به الشام مستزاد
اى موضع يتردد فيه لطلب امر اليك الرزق ومنتجع
من راد الكلام وارتياده ومذهب ملوك اى فى ذلك
الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم فى اموالهم
واقرب كفعلك اى يجعلون لى حكما فى اموالهم مقربا عندهم
يدفع المنن لدعندهم كما تفعل انت فى قوم اراك اصطنعتهم
واحسنت اليهم فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا يعنى
لا تلمنى ولا تعاقبنى على مدح آل جفنة وقد احسنوا الى
كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح
اولئك لا يعد ذنبا كذلك مدحى من احسن الى وهذا الحجة
على صورة التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياسا ويمكن
رده الى صورة قياس استثنائى بان يقال لو كان
مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا
ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس
الاقترانى قوله تعالى وهو الذى يبدئ الخلق ثم يعيده وهو
اهون عليه اى الاعادة اهون واسهل عليه من البداء وكل
ما هو اهون فهو ادخل فى الامكان فالاعادة ادخل فى الامكان
وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين اى القمر افل ورب
ليس بآفل فالقمر ليس برب ومنه اى من المعنوى حسن التعليل

مطلب حسن التعليل

وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير
حقيقى اى بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا
لما فى نفس الامر يعنى يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف

علة فى الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم
تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم
وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير
مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى ومنشأ هذا
الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبارى
على مقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب ان تكون
جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهذا ابعد
امر لان الصفة التى ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة
قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما
ان لا يظهر لها فى العادة علة وان كانت لا تخلو فى الواقع
عن علة كقوله اى قول ابى الطيب لم يحك اى لم يشابه
نائلك اى عطاءك السحاب وانما حمت به اى صارت
محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء
اى فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر
من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة فى العادة
وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح
او يظهر لها اى لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ
لو كانت علتها هى المذكورة لكانت المذكورة
علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اى قول
ابى الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقى اخلاف ما يرجو
الذئاب فان قتل الاعداء قتل الملوك اعداءهم انما يكون
فى العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن

منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه
وبعثته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه
لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذباب ترجوان يتسع
عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة فى وصفه بالجود
ويتضمن المبالغة فى وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي
اى تناهى فى الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من
الذباب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذباب ان
تنالوا من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس
ممن يسرف فى القتل طاعة للغيظ والحنق اى ليست قوته
الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه
وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم
والثانية اى الصفة الغير الثابتة التى اريد اثباتها اما
ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت
فينا اساءته نجى حذارك اى حذارى اياك انسانى
انسان عينى من الغرق فان استحسان اساءة الواشى
ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس
اساءة الواشى وان كان ممكنا عقبه اى عقب الشاعر استحسان
اساءة الواشى بان حذاره اى حذار الشاعر منه اى
من الواشى نجى انسانه اى انسان عين الشاعر من الغرق
فى الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف
على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا
فارسيا فى هذا المعنى فترجمه لو لم يكن نية الجوزاء خدمته

لما رايت عليه عقد منتطق من انتطق اى شد النطاق
وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء
خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف
وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من
امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته
علة لرؤية عقد النطاق عليه ورؤية عقد النطاق
عليها اعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة
قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من
الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت
فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت
للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح
فقد اخطاء مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر
من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة
بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح فى الايضاح
بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو فى البيت
مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعنى
للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية
العقد على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نيتها خدمة
الممدوح اى دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء
تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد
كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما فى الضربين الاولين
لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما فى
الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت

نية خذ منه الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب
الاول وان جعل الانتطاق دليلا على كون النية خذ منه
الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخ
عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة
انما علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اى
بحسن التعليل ما بنى على الشك ولكونه مبنيا على الشك
لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك
ينافيه كقوله اى قول ابي تمام كان السحاب الغر جعلن الغ
والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا
فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن
مدامع والضمير في تحتها للربا في البيت الذي قبله وهو قوله
ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها
وهو هامع يعني ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود
وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على
سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا
تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قوله
محمد بن وهب طلال طال عليها الامد درسا فلا علم
ولا نضد لبسا البلى فكانما وجد ابعد الاحبة مثل ما
اجد وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد
بحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا
التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله
الان صددى من غزالي بلاقع عشية شاقتني الديار
البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله

شفاء الكلب

كان السحاب الغر على هذا فالضمير في تحتها للديار
البلاقع وكان نفس ابي تمام هو الحبيب الذي فقدته
السحاب في تلك الديار ومنه اى من المعنوي التفريع
وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اى اثبات ذلك
الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب
وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل
كقوله اى قول الكميت من قصيدة تمدح بها اهل البيت
احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب
الكلب بفتح اللام شبه جنون لا يعض الاكالب ولا
دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول
الراجحة وملوك واشراف وفي طريقته قول الحماسي بناة
مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء فقد
فرع على وصفهم لشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم
بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اى من المعنوي

مطلب تأكيد المدح

تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على
الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم
ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما
نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم
ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك
غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه ويسمى تاكيد الشيء
بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى
من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء
بتقدير دخولها فيها اى دخول صفة المدح في صفة الذم

كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان
سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها والواحد
فل من قراع الكتايب اي من مضاربة الجيوش
فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح هو ان
سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا
فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون
فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود
وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو
اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه
كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب
في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى تبيض القار وحتى
يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح ونفي
صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة
قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب
بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن
جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي
كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير
السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له
عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع
مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء
الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم
اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو
المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم

ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من النفي ويريد اثباته
حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته
واوهمته غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول
الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه
من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم
حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من
نوع خلابة وتاخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد
المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة
الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء
اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء
نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش بيد بمعنى غير وهو
اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب
ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول
منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي
قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فليتامل لكنه
اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في
الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا
الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح
فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد
التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب
الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر
اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث

ان استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جا
التاكيد ولا يتاتى فيه التاكيد من الوجه الاول اعنى دعوى
الشيء ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير
الاستثناء متصلا ولهذا اى ولكون التاكيد فى هذا
الضرب من الوجه الثانى فقط كان الضرب الاول افضل لافادته
التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا
الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام
داخلا فى اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون
من الضرب الثانى بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء
من اصله منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء
متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل
الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول
الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون
فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها
لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من
ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه
الثالث اعنى حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم
سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله
من قبيل ~~اللغو لكنه~~ التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك
فى الكلام ان تذكر متعددين ثم ياتى بالاستثناء المتصل
من الاول فقط ان يقول ما جاءنى رجل ولا امرأة الا زيدا ولو
تصدت ذلك كان الواجب ان يوخذ لك الرجل ومنه

اى من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يوتى
بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى
مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا
اى ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان
بآيات الله يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه
قوله تعالى يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله
وبما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى
النفى وهو كالضرب الاول فى افادة التاكيد من وجهين والاستدراك
الدال عليه لفظ لكن فى هذا الباب اى باب تاكيد المدح بما
يشبه الذم كالاستثناء فى افادة المراد كما فى قوله اى قول
ابى الفضل بديع الزمان الهمدانى يمدح خلف بن احمد السجستانى
هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاول
استثناء آن مثل قوله بيد انى من قريش وقوله لكنه الوبل
استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من
الاستثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اى من المعنوى
تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى
من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها
فيها اى دخول صفة الذم فى صفة المدح كقولك فلان لا خير
فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت لشيء
صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له
كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد
التاكيد من وجهين والثانى من وجه واحد وتحققهما
على قياس ما مر وسياتى منه الضرب الآخر اعنى الاستثناء

تاكيد الذم بما يشبه المدح

الاستتباع

المفرغ نحو لا يتحسن منه الا جهله والاستدلال فيه بمنزلة
الاستثناء نحو جاهل لكنه فاسق ومنه اى من المعنوى
الاستتباع وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ
آخر كقوله اى قول ابى الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته
اى جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية
فى الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد فى
الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا
ونظامها حيث جعل تهنئة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشئ
لا فائدة له فيه قال على بن عيسى الربعى وفيه اى فى البيت وجهان
آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا
مما ينبئ عن علو الهمة والثانى انه لم يكن ظالما فى قتلهم
اى قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها
وذلك لان تهنئة الدنيا انما هى تهنئة لاهلها فلو كان ظالما
فى قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اى

الادماج

من المعنوى الادماج يقال ادمج الشئ فى الثوب اذا لف فيه
وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر
منصوب مفعول ثانى ليضمن وقد اسند الى المفعول وهذا
المعنى الثانى يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون فى هذا الكلام
اشعار بانه مسوق لاجله فهو اعم فى قول الشاعر ابى
دهرنا اساء فتنا فى نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم
فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم
انه ادمج شكوى الزمان فى التهنئة فقد سمى لان الشكاية
مصرح بها فكيف يكون مدمجا ولو جعل التهنئة لكان اقرب
مدمجة

فهو

فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص
الاستتباع بالمدح كقوله اى قول ابى الطيب اقلب فيه اى
فى ذلك الليل اجفانى كانى اعد بها على الدهر الذنوبا فانه
ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعنى لكثرة
تقليبى لاجفانى فى ذلك الليل كانى اعد على الدهر ذنوبه
وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما فى
بيت ابى الطيب او اكثر كما فى قول ابن نباتة ولا بد لى من
جهلة فى وصاله فمن لى بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج
فى الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى من ذلك الاستفهام عن
وجود خليل صالح لان يودع حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى
الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار
تنبيها على انه لم يبق فى الاخوان من يصلح لهذا الشان
وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه بدا لكنه
لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافى
للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودع حلمه
اودعه اياه فان الودايع تستعاد اخر الامر ومنه اى

مطلب التوجيه

من المعنوى التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام
محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى
عمرا خاط لى عمرو قبا ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمنى
ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمنى
خيرا او بالعكس فيكون ذما السكاكى ومنه اى من
التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها

متشابهات القرآن

تم تا ل ٢

مطلب الهزل

مطلب تجاهل العارف

للوجهين المختلفين وتفاتقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين و في المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القران من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف فهي يعلمان الشجر لم تجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في الذم في قوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي التحير والتدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع هو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر في اضافة ليلى الى النفس اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام

مطلب القول بالموجب

عنها كقوله امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وآله وسلم كانه لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته اونفيه عنه اي من غير ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله

اى حال كون خلاف مراده من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ
بذكر متعلقه متعلق بالحمل اى يحمل على خلاف مراده بان
يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت قال ثقلت
كاهلى بالايادى فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير
بمعنى حملتك المؤنة وتقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى
وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادى والمنن والنعم و
قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودى
اى طولت الاقامة والاتيان وابرمت اى امللت وابر
ايضا احكم والتطول الانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا
القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا
وكانوها ولكن للاعادى وخلتهم سهاما صائبات
فكانوها ولكن فى فوادى وقالوا قد صفت منا قلوب
فقد صدقوا ولكن عن ودادى فالبيت الثالث من
هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ
المحمول على معنى آخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه
بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اى من المعنوى

مطلب الاطراد

الاطراد وهو ان تاتى باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه
على ترتيب الولادة من غير تكلف فى السبك ويسمى
اطرادا لان تلك الاسماء فى تحدرها كالماء الجارى فى
اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت
عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله
عرشهم اى هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم
وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم اى تبجحوا بقتلك

وصاروا يفرحون به وقد اثرت فى عزهم وهدمت
اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه
قوله عم الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن
يعقوب بن اسحق بن ابرهيم هذا اتمام الكلام فى الضرب
المعنوى واما الضرب اللفظى من الوجوه المحسنة

مطلب الجناس اللفظى

للكلام فالمذكور منه فى الكتاب سبعة فمنه الجناس
بين اللفظين وهو تشابههما فى اللفظ اى فى التلفظ
فيخرج التشابه فى المعنى نحو اسد وسبع او فى مجرد عدد الحروف
نحو ضرب وعلم او فى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه
التشابه فى اللفظ كثيرة يجئ تفصيلها والجناس ضربان
تام وغير تام فالتام منه ان يتفقا اى اللفظان فى انواع
الحروف فكل من الالف والباء الى الاخر نوع آخر من انواع
الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفى اعدادها وبه يخرج
نحو الساق والمساق وفى هيأتها نحو البرد والبرد بفتح احد
وضم الآخر فان هيئة الكلمة هى كيفية يحصل لها باعتبار
حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة
واحدة بخلاف ضرب المبنى للفاعل وضرب المبنى للمفعول
وفى ترتيبها اى تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره
عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن فى هذا
اعنى التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة
فان كانا اى اللفظان المتفقان فى جميع ما ذكر من
نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين

سمى مماثلا لان المماثلة هو الاتحاد فى النوع ثم الاسمان
اما متفقان فى الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو
يوم يقوم الساعة اى القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير
ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر
حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع إجل
بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثانى جمع أجل
والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو فلان طويل
النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثانى جمع نجد وهو
ما ارتفع من الارض وان كانا اى اللفظان المتفقان
فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف
سمى مستوفى كقوله اى قول ابى تمام ما مات من كرم الزمان
فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم
ويجدده وايضا تقسيم اخر للتام وهو انه ان كان احد
لفظيه اى لفظى التجنيس التام مركبا والاخر مفردا سمى
جناس التركيب فان اتفقا اى لفظا التجنيس اللذان
احدهما مركب والاخر مفرد فى الخط خص هذا النوع من
جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه فى الخط
كقوله اذا ملك لم يكن ذاهبة اى صاحب هبة فدعه فد
ذاهبة غير باقية وكقول ابى العلاء مطايا مطايا وجدكن
منازل منازلكن عنها ليس عن بمقلع فطا فعل ماض ويا
حرف نداء ومطايا منادى والاى وان لم يتفق اللفظان
اللذان احدهما مفرد والاخر مركب فى الخط خص هذا النوع

واما مجتمعان نحو قول الحريرى وذى ملم
وفى بالعهد ذمته ولا ذمام له فى
مذهب العرب الذمام الاول الحرمة
والثانى جمع ذمه وهى البئر القليل الماء

من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه فى
الخط ايضا كقوله اذا ملك لم يكن ذاهبة اى صاحب هبة
فدعه فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابى العلاء مطايا
مطايا وجدكن منازلكن المفروق لافتراق اللفظين
فى الخط كقوله اى قول ابى الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام
لنا ما الذى ضر مدير الجام لو جاملنا اى عاملنا بالجميل
فان قلت يدخل فى قوله والاخص باسم المفروق ما يكون
اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريرى
ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهى الوبل
حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة
ملقاه ومطعم صابه فالثانى مركب من صابه
والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة والمصاب
الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا انزل وهما غير
متفقين فى الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب فى
المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
بل من كلمتين والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من
كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه
او مفروق صرح بذلك فى الايضاح ففى عبارة الكتاب
تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين فى انواع الحروف
واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين
فى ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق فى ذلك
اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف او فى اعدادها

او هيأتهما او فى ترتيبهما لانهما لو اختلفا فى اثنين
من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا فى النوع والعدد
مثلا او فى الهيئة او العدد فقط لم تعد ذلك فى
باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا حصر
المذكور فى الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو
عطف على الجملة الاسمية اعنى قوله فالتام منه ان
يتفقا او على مقدر اى هذا ان اتفقا فيما ذكر وان
اختلفا اى لفظا المتجانسين فى هيئة الحروف
فقط وان اتفقا فى النوع والعدد والترتيب سمى
التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن
هيئة الاخر والاختلاف قد يكون فى الحركة كقوله
جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم
والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس
اللاحق ونحوه اى نحو قولهم جبة البرد جنة البرد
فى كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف فى الهيئة
فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء
فى مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا
يقتضى ان يكون مفرط ومفرط مختلفين فى عدد الحروف
لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة
واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه فى الصورة
حرف واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله
والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف فعلى هذا

الراء فى مفرط حرف مكسور كالراء فى مفرط والاختلاف
بينهما فى الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن
ومن الثانى متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف غير
الاول ونحو قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون
الاختلاف بالحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك
فان الشينين من الاول مفتوح ومن الثانى
مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانى ساكن
وان اختلفا فى اعدادها اى وان اختلفت لفظا
المتجانسين فى اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما
اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزايد اتفقا فى النوع و
الهيئة والترتيب سمى الجناس ناقصا لنقصان احد
اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزايد
حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما فى الاول
او فى الوسط او فى الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك
الاختلاف اما بحرف واحد فى الاول مثل والتفت
الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او فى
الوسط نحو جدى جهدى او فى الاخر كقوله اى قول
ابى تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف
قواض قواضب من فى ايد صفة موصوف محذوف اى
يمدون سواعد من ايد او زايدة على مذهب الاخفش
او للتبعيض مثلها فى قولهم هز من عطفه وبالجملة
هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية

من عصاة ضربه بالسيف وعوام من عصمه حفظه
وحماه وقواض من قضى عليه حكمه وقواضب من
قضبه قطعه اى يعدون للضرب يوم الحرب أيديا
اضادبات للاعداء حاميات للاولياء صايلات
على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة ومما يسمى
هذا القسم الذى يكون زيادة الحرف فى الاخر مطرفا
ووجه حسنه انه يوهم قبل وورود آخر الكلمة كالميم
من عوامٍ انها هى الكلمة التى مضت اتى بها تاكيدا الا
حتى اذا تمكن آخرها فى نفسك ووعاه سمعك انصرف
عنك ذلك التوهم وحصل لك فايدة بعد اليأس
منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه
الاقسام واحدا وهو ما يكون الزيادة فى الآخر كقولها
اى قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اى حرقة
القلب بين الجوانح ومما يسمى هذا الذى يكون اكثر من
حرف مذيلا وان اختلفا فى انواعها اى ان اختلف لفظا
المتجانسين فى انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف
باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان
عن التجنيس كلفظى نصر ونكل ولفظى ضرب وفرق
ولفظى ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما
الاختلاف ان كانا متقاربين فى المخرج سمى هذا الجناس
مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبى اما فى
الاول نحو بينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس او

فى الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او فى الآخر
نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال
والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء
من تقارب المخرج والا اى وان لم يكن الحرفان متقاربين
سمى لاحقا وهو ايضا اما فى الاول نحو ويل لكل همزة
لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما فى
الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة
تدل على الاعتياد لا يقال ضحكة ولعنة الا للمعتاد
او فى الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض
بغير الحق وبما كنتم تمرحون الاولى ان يمثل بقوله تعالى
انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان
فى عدم التفاوت الهاء والميم الشفويين نظرا او
فى الآخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا فى
ترتيبها اى وان اختلف لفظا المتجانسين فى ترتيب
الحروف بان يتفقا فى النوع والعدد والهيئة لكن قدم
فى احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر فى اللفظ
الآخر سمى هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه
ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من
الثانية والذى قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمى
قلب الكل والا يسمى قلب البعض واليهما اشار بقوله
نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف
حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك منه للاعداء حتف

تجنيس القلب

ويسمى قلب كل نحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا
ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اى احد المتجانسين
تجنيس القلب فى اول البيت والمجانس الآخر فى آخره
يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين
كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من
كفه فى كل حال واذا ولى احد المتجانسين اى سواء
كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر
دون المضمر المتجانس الآخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا
ومرددا نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين ونحو
من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير
النغم غم وبغير الدسم سم وغواص عوام وقواضب
قواضب وكقولك حسامه للاولياء وللاعداء
فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين
فى الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذى هو
يطعمنى ويسقينى واذا مرضت فهو يشفين وكقوله
عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل
خبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك
فاخش فاحش فعلك فعلك تهدى بهذا وقد يعد
فى هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف وانفصالها
كقولهم فى سعود متى يعود وفى المستنصر يزجته الى
يضربه حيته وقيل لفاضل استنصح نفيا ايش تصحيف
فقال اثبت بتصحيفه ويلحق بالجناس شيئان احدهما

ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين
فى الحروف مرتبة والاتفاق فى اصل المعنى نحو فاقم
وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم
والثانى ان يجمعهما اى اللفظين ما يشبه الاشتقاق
وليس باشتقاق وذلك بان يوجد فى كل من اللفظين
جميع ما يوجد فى الآخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان
الى اصل واحد فى الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من
القالين فان قال من القول والقالين من القلى ونحو
قوله تعالى اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا
وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق وذلك
لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق فى الحروف الاصول
من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق
ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل
وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو
ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت
لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه اى من
اللفظى رد العجز على الصدر وهو فى النثر ان يجعل احد
اللفظين المكررين اعنى المتفقين فى اللفظ والمعنى
او المتجانسين اى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى
او الملحقين بهما اى بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان
اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق
فى اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر فى

آخرها اى آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدهما
ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس
والله احق ان تخشاه والثانى ان يكونا متجانسين
نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال
والثانى من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين
الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع
ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من
القالين وهو فى النظم ان يكون احدهما اى احد اللفظين
المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما فى آخر
البيت واللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول
او حشوه او آخره او صدر المصراع الثانى واعتبر
صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ
الآخر فى حشو المصراع الثانى نحو فى علمه وحلمه
وزهده وعهده مشتهر مستمر ورأى المصنف تركه
اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة
لحشو المصراع الثانى اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر
عنده اربعة اقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر فى صدر
المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثانى
وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان
او ملحقان بهما يصير اثنى عشر حاصلة من ضرب اربعة
فى ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانهما ان يجمعهما
الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من
ضرب اربعة فى اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه

اشتقاق

الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة
الثلاثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا
الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان
مكررين فما يكون احد اللفظين فى آخر البيت واللفظ
الآخر فى صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم
يلطم وجهه وليس الى داعى الندى بسريع وما يكون
اللفظ الآخر فى حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول
صمة بن عبد الله القشيرى تمتع من شميم عرار نجد
فما بعد العشية من عرار وهى وردة ناعمة صفراء طيبة
الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة
وتمتع مفعول اقول فى قوله اقول لصاحبى والعيس تهوى
بنا بين المنيفة فالضمار يعنى اجرى دنيتى وابانه
فحيناه الرواحل تسرع بين هذين الموضعين واقول فى
اثناء ذلك مثلها فالمتمتع بشميم عرار نجد فانا نعدم
اذا امسينا الحزن وجنا من ارض نجد ومنابتها وما يكون
اللفظ الآخر فى آخر المصراع الاول مثل قوله اى قول ابى تمام
ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهى الجارية حين
يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعنى
بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ
الآخر فى صدر المصراع الثانى مثل قوله وان لم يكن الا
معرج ساعة قليلا فانى نافع لى قليلها وقبله الما على
الدار التى لو وجدتها اهلها ما كان وحشا مقيلها

الامام النى ولا القليل والتعريج على الشىء الاقامة عليه
وانتصب معرج على انه خبر يكن واسمه ضمير الامام وقليلا
صفة موكدة لان القلة يفهم من اضافة التعريج الى
الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا فى ساعة فيكون
الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو المبتداء
ونافع خبره والضمير فى قليلها للساعة اى قليل التعريج
فى الساعة يعنى قفا على الدار التى لو وجدتها مأهولة
ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة
النعمة فيها وان لم يكن المامكما بها الا تعريج ساعة
فان قليلها ينفعنى ويشفى غليل وجدى واما اذا كان
اللفظان متجانسين فما يقع احدهما فى اخر البيت
والآخر فى صدر مصراع الاول مثل قوله اى قول القاضى
الارجانى دعانى اى اتركانى من ملامكما سفاها فهى
للخفة وقلة فداعى الشوق قبلكما دعانى من الدعاء
وما يكون المتجانس الاخر فى حشو المصراع الاول مثل قوله
اى قول الثعالبى واذا البلابل جمع بلبل وهو الطاير المعروف
افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن
باحتساء البلابل جمع بلبل بالضم وهو ابريق فيها
للخمر الاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل
الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثانى فهو
من هذا الباب على مذهب السكاكى دون المصنف وما
يكون المتجانس الآخر فى آخر المصراع الاول مثل قوله

قول

۲۷

قول الحريرى فمشغوف بايات المثانى اى القرآن قال
الجوهرى المثانى من القرآن ما يكون اقل من المائتين ويسمى
فاتحة الكتاب مثانى لانها يثنى فى كل ركعة ويسمى جميع
القرآن مثانى ايضا لاقتران آية الرحمة باية العذاب
ومفتون برنات المثالث اى بنغمات اوتار المزاهر التى ضم
طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفعل من الثنى وما
يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الثانى مثل قوله اى
قول القاضى الارجانى املتهم ثم تاملتهم فلاح اى ظهر
لى ان ليس فيهم فلاح اى فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان
الملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما فى اخر البيت
والآخر فى صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول البحترى
ضرائب ابدعتها فى السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا
فالضرائب جمع ضريبة وهى الطبيعة والسجية التى ضربت
للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل
فى ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد فى الاشتقاق
وما يكون الملحق الاخر فى حشو المصراع الاول مثل قوله
اى قول امرء القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه
فليس على شىء سواه بخزان اى اذا لم يخزن المرء لسانه
على نفسه ولم يحفظ ما يعود ضرره فلا يخزنه على غيره
ولا يحفظ مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق
وقوله اى قول ابى العلاء لو اختصرتم من الاحسان
زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط فى الخصر اى البرودة

يعني ان تعدى عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا يخشا
لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والآخر في حشو المصراع
الاول الا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما
شبه الاشتقاق ومايكون الملحق الآخر في آخر المصراع
الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين
اجنحة الذباب يضير جناير ويضير مما يجمعهما الاشتقاق
ومايكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله
اي قول ابي تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد
ثوى في الثرى من كان يحيى به الهدى ويغمر صرف
الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب
اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع بحسن
استعماله اياها فهي الآن من بعده بتر جمع الابتر اذ لم
يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مايجمعهما
الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلاثة التي
اهملها المص فمثال ما يقع احد الملحقين الذين يجمعهما
شبه الاشتقاق في اخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع
الاول قول الحريري ولاح يلحى على جري العنان الى ملهى
فسحقا له من لائح لاح فالاول ماض يلوح والاخر اسم
فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر في اخر المصراع
الاول قوله مضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص
عاني مريض فالاول من عنى يعني والثاني من عنا يعنو
ومثال ما وقع الملحق في صدر المصراع الثاني قول الآخر

لعمري

لعمري لقد كانت الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه
في الثرى فالثراء واوي من الثروة والثرى يائي ومنه اي
من اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة
من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة
الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار
بقوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد
في الاخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية
في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في آخر
البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير
ذلك على اختلاف المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ
الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما
اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انما هي في النثر كالقوافي
في الشعر الالفاظ المتواطاء عليها في اواخر الفقر وهي التي
يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه
اريد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المص قوله وهو
معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي
ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في
اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر
الفقر وكما ان التقفية تمتد توافقها فكذلك السجع بمعنى
المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرف
ان اختلفا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون
لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان

وزنا ما لا اي وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن فان
كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره
اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابلها
في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي
التوافق على الحرف الاخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في
القرينة الثانية توافق ما يقابله من الاولى في الوزن
والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء من القرينة
الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثر ما في
الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتوازن اي وان
لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله
من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما
في احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى
مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة
واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات
عرفا فالعاصفات عصفا او التقفية فقط كقولنا
حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت
او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى
نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر وقال
ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرايط اختيار مفردات
الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى
لا عكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالا على معنى اخر

ولا

والا كان تطويلا كقول الصابي لا تدركه الاعين بالحا
ظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور
بمرورها ولا تهرمه الدهر بكرورها والصلوة على من
لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه
اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا
بين محو الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت
قراينه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود
اي بعد ان لم يتساو قراينه فالاحسن ما طالت قرينته
الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى
او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا
يحسن ان يؤتى بقرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا
قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون فصلان
متساويين كقوله فاما اليتيم فلا تقهر واما السايل فلا تنهر
والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن
الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن
ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق
الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني
تسع وله في القران غير نظير واحد ويستثنى منه ما كان
على ثلث فقر فان الاولين يحسبان في عدة واحدة ثم
ياتي الثالثة بحيث يزيد عليهما طولا ولو جعلت ويجوز ان
يجيء متساويا لهما كقوله تع واصحاب اليمين ما اصحاب
اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود وهذه

الثلث كل منهما من لفظين ولو جعلت الثالثة منها خمس
لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخر
اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع
قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني
قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء
الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير او طويل والقصير
هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع
وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة
عز مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان من
لفظين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها
فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون
تاليفه من احدى عشرة الى اثنتى عشرة اكثره خمس عشرة
لفظة كقوله ولئن اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى
احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنية على
سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القراين لان الغرض من
السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة
الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات
وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان
التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير
جائز في القوافي والاواخر بالغرض اعني تزاوج الفواصل
واذا رايتهم يخرجون الكلام عن اوضاعها لازدواج فيقولون
ايتك بالغدايا والعشايا اي بالغداة وهنا في الطف

ويراد اي اراني ولحد ما قدم وما حدث اي حدث
بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم
في ذلك قيل ولا يقال في القران اسجاع لان السجع في
الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا اشعر
بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل
الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا
ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به
يدي وفاض به ثمدي هو الماء القليل واصله في الماء
واورى به زندي اي صار ذا ورى وهذا عبارة
عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر
الراء على انه مضارع متكلم من اوري الزند اخرجت
ناره فغلط وتصحيف والضمير في به يعود الى نصر الله
في البيت السابق وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت
واني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على
هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما
يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة
مخالفة لاختها اي السجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة
ينبغي ان ينتصب على المصدر اي يجعل كل من شطري
البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر
الاخر لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس
بسجع ويجوز ان يسمى كل فقرتين سجعتين سجعة تسمية
للكل باسم جزئه كقول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب

ومن السجع التشطير

وا تاتي المتبرّ من الاتراب سجعة وقوله حتّى يطوا
الرّ سَين الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اى قوله
ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم
بالله منتقم لله مرتقب في الله اى راغب فيما يقرّب من
رضوانه مرتقب اى منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر
الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله
تدبير مبتداء وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم
يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدّمه جيش من الرّعب
ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع
وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض
هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر المصراع الثاني
منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الا
ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى
التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض
هذا التدلل وان كنت قد ازمعت هجري فاجملي الثانية
ان يكون الاول غير محتاج الى الثانية فاذا جاء جاء
مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان
بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج
البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب
مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني
ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب

طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامس ان يكون
التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع
المكرر وهو ضربان لان لفظه اما متحدة المعنى في المصراعين
كقول عبيد بن الابرص وكل ذي غيبة يؤب وغائب
الموت لا يؤب وهذا النوع دون ما قبله واما مختلفة
المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة
ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادس
ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها
في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس الا ايا
ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
لان الاول معلّق بصبح وهذا معيب جدا السابع ان
يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع
الموازنة
المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب
وبالاقرار عذت من الجحود فصرّع بالباء ثم قفاه
بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن فيه
ومنه اى من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين
اى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين
في الوزن دون التقفية لان الاول نحو ونمارق مصفوفة
وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان
في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء
ولا عبرة بتاء التانيث في القوافي على ما بين في علم القوافي ومثله
قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام
جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة

ان لايتساوى الفاصلتان فى التقفية البتة وح يكون بينهما
وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه شرط التساوى فى
الوزن ولايشترط التساوى فى التقفية وح يكون بينها وبين
السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فى مثل
سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون
السجع فى نمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة وبالعكس
فى مثل مالكم لاترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا
واما ما ذكره ابن الاثير فى المثل السائر من ان الموازنة
هى تساوى فواصل النثر وصدر البيت وعجزه فى الوزن
لافى الحرف ايض كما فى السجع وكل سجع موازنة وليس كل موازنة
سجعا فمبنى على انه يشترط فى السجع تساوى الفاصلتين
فى الوزن ولايشترط تساويهما فى الحرف كشديد وقريب
ونحو ذلك فان كان اى ثم اذا تساوى الفاصلتان فى
الوزن دون التقفية فان كان ما فى احدى القرينتين
او اكثره مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى فى
الوزن سواء كان مثله فى الحقيقة التقفية اولم يكن خص
هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهى بمنزلة الترصيع
من السجع وما كان فى كلام البعض ما يشعر بان الموازنة
المفسرة بما فسر به المماثلة مما يختص بالشعر اورد لهما مثالا
من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها يجرى فى النثر و
النظم جميعا ولايختص بالنظم على ما هو مذهب البعض
وعلم منه ان المماثلة لايختص بالنثر كما سبق الى الوهم من قوله
هى تساوى الفاصلتين فقال نحو واتيناهما الكتاب المستبين

المماثلة

وهديناهما

وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اى قول ابى تمام مها
الوحش اى بقر الوحش الا انّ هاتا اوانس اى هذه النسا
تانس بك وبعد بينك وتهتما الوحش نوافر قنا الخط الا
ان تلك القنا ذوابل وهذه النساء نواضر لاذبول فيها
الظاهران الاية والبيت مما يكون اكثر ما فى احدى القرينتين
مثل ما يقابله من الاخرى لاجميعه اذ لايتحقق تماثل الوزن
فى اتيناهما وهديناهما وكذا فى هاتا وتلك ومثال
الجميع قول البحترى فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم
يجد عنك مهربا ومنه اى من اللفظى القلب وهو ان يكون
الكلام بحيث اذا قلبته وابتدات من حرفه الاخير الى
الحرف الاول كان الحاصل هى بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون
فى النظم وقد يكون فى النثر اما فى النظم فقد يكون بحيث يكون
كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد
لايكون كك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اى قول القاضى
الارجانى مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما
فى النثر فما اشار اليه بقوله وفى التنزيل كل فى فلك وربك فكبر
والحرف المشدد فى هذا البيت فى حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف
المكتوبة ومنه اى من اللفظى التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين
ايض وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف
على كل منهما اى من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح
الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب
فى التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اى القافيتين وقفت
لانهم فسروه بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات

التشريع

فيقابل

قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اى القافيتين
وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين
مشعر بذلك فليتأمل كقوله اى قول الحريرى يا خاطب
الدنيا من خطب المراة الدنية للخسيسة انها شرك
الردى اى حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اى مقر
الكدورات دار متى ما اضحكت فى يومها ابكت غدا
بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضى واسيرها لا يفتدى
بجلايل الاخطار وكذا ساير الابيات فهذه الابيات كلها
من الطويل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثانى
وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند
الخليل من آخر حرف فى البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة
التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك
الذى قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية
الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هى من حركة الكاف من
شرك الردى الى الاخر بمجموع قوله كالردى والقافية الثانية
من فتحة الدال من الاكدار الى الاخر او لفظة دار منه وههنا
اقوال اخر مذكورة فى علم القوافى ولو قال هو بناء البيت
على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريرى
جودى على المستهتر الصب الجوى وتعطفى بوصاله
وترحمى ذا المبتلى المنكفى القلب الشجى ثم اكشفى عن حاله
نظمى فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد
البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت
على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اى من

اللفظى

اللفظى لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد
والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروى وهو
الحرف الذى يبنى عليه القصيدة وينسب اليه فيقال
قصيدة لامية او نونية مثلا سمى بذلك لانه يجمع بين
الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع
بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه
الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال او من الرى لان البيت
يرتوى عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب
او ما فى معناه اى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى
من الفاصلة يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر
موقع حرف الروى فى قوافى الابيات ما ليس بلازم فى السجع
مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من
الفاصلة حال مما فى معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل
يجيء والمراد ان يجيء ذلك فى بيتين او اكثر وقرينتين او
اكثر والا ففى كل بيت يجيء قبل حرف الروى ما ليس بلازم
فى السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح
وهو ليس بلازم فى السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء
فى البيت الثانى ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم فى السجع معناه
انه يؤتى قبل حرف الروى من قافية البيت او قبل ما فى
معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به فى مذهب
السجع يعنى لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان
سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه

يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم
في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او في
معناه فيجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى
حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء
قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم لتحقق السجع
بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تنفر وينظر ونحو ذلك
وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو لا تنهر ولا تصغر
كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر
وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ويجيء قبل
حرف الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي
ايادي لم تمنن وان هي جلت اى لم يقطع او لم يخلط
بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت لله نعمته واشكروا
لي وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكانه اراد
سأشكر لعمرو فحذف الجار وجعل ايادي بدل اشتمال
من عمرو فتى اى هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه
ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال في الكناية عن
نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به
اى لا يظهر الشكاية اذا انزل به البلايا او ابتلى بالشدة بل يصبر
على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قوله
اذا افتقر المرء لم ير فقره وان ايسر المرء ايسر صاحبه
خلتي اى فقري من حيث يخفى مكانها لاني كنت استرها
بالتجمل فكانت خلتي قذى عينيه حتى تجلت اى انكشفت

وزالت

وزالت باصلاحه لها باياديه يعني من حسن اهتمامه
بخلته كالامر الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي
هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة
مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع
في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك
ففي كل من الآية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم
احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني فتحهما و
قد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس
كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها
يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها
لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل
الدال فان قلت قد ذكر المص في الايضاح ان ذلك
قد يكون غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما
اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين
اعني العسل والكسل السين التي يحصل السجع بدونها
كذا قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع
بدونها فهل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور قلت
يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه
اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة
او غيرها لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق
عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة
فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام

التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر
ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية
او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع
والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء حركة
مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف
الروي او في معناه يعني من حرف القافية او الفاصلة
والا لكان المناسب ان يقول في البيت او الفقرة وقوله
في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا
معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا
يلزم قد يجيء في كلمات الفقرة او الابيات غير الفواصل
والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب
اللفظي من المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني
دون العكس اي لا تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك
ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها
الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتى
بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة
لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن
على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب
فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتاخرين الذين
لهم شعف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون
العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام
كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالة

وركاكة

وركاكة المعاني قال المص هذا ما تيسر لي باذن
الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت
اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهي
قسمان الاول ما يتعين اهماله ويجب تركه التعرض
له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا
الى تحسين الكلام البليغ وهو ظن بان احدهما مثل ما
يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من
التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما
ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام
يكون كلاس كلمات متصلة الحروف كقول الحريري
فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب
تجني ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الحريري
وادرك ان زرت دار ودود دنا وورد داو ودا
ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي يكون
حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى
غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش
سعودك يزين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي
احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة
ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فياتي
برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض
حروف المعجم والثاني ما لا اثر في التحسين قطعا مثل
الترديد وهو ان يتعلق الكلمة في المصراع او الفقرة

بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى مثل ما
اوتى رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق
يوما على علاته هرما يلق السماحة فيه والندى خلقا
وقول ابى نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها
لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة
الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد
ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف
بصفات متوالية واما لعدم الفايدة فى ذكره لكونه
داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين
الايضاح وهو ان ترى فى كلامك خفاء دلالة فياتى
بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل فى الاطناب
مثل التوشيع بالمعنى المذكور فى باب الاطناب وقد
اورده فى المحسنات اولكونه مشتملا على تخليط مثل
ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله
الى النفس فانه قد يجئ مع الايجاز وقد يجئ مع
الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثانى فلا
باس بذكره لاشتماله على فايدة مع عدم دخوله فيما
سبق مثل القول فى السرقات الشعرية وما يتصل بها
ومثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء ولهذا
قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها
خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هى خاتمة الفن
الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون

الثالثة

الثالثة كالمقدمة على ما توهم بعضهم **خاتمة** فى السرقات
الشعرية وما يتصل بها اى بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين
والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول فى الابتداء
والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان فى
الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن
الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة
ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى لتقرره اى لتقرر
هذا الغرض العام فى العقول والعادات يشترك فيه
الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين
فى وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل
به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك
كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على
الصفة لاختصاصها بمن هى له اى لاختصاص تلك
الهيئات بمن تثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل
عند ورود العفاة اى السائلين وكوصف البخيل
بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس
فى معرفته اى معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره
فيها اى فى العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد و
الجواد بالبحر فهو كالاول اى فالاتفاق فى هذا النوع من وجه
الدلالة على الغرض كالاتفاق فى الغرض العام فى انه لا يعد
سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك
الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان فى

وجه الدلالة والآلة وان لم يشترك الناس في معرفته
ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان
يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة
بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل فيه وان احدهما
فيه اكمل من الآخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو
اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على
الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر
والآخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في
باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها الى الغريب الخاصي والمبتذل
العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه
من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة واذا تقرر هذا
فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير
ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ
كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما
ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ
المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع
المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه
فهذه عدة اقسام يشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله
من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين
المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا

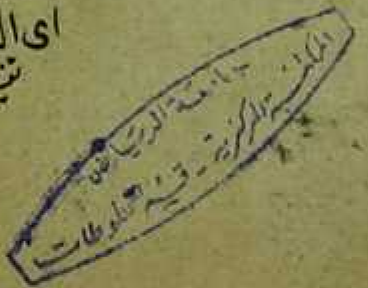
النسخ والانتحال

كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن ابن
اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك

النصفة ولم توفه حقوقه تجده على الغدر ولم توجب
له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرف
الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مبتدلا
بك وبمواخاتك ان كانت به مسكة ولم عقل معرفة و
يركب حد السيف اراد به ركوب حد السيف تحمل مؤن
قطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره او اديم الصبر
على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تضيمه
اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوبه حد السيف
مزحل اي مبعد اي لا يبالي ان يركب من الامور
ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم
او يلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا
فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية
فانشد هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت
بعدي يا ابا بكر ولم تفارق عبد الله المجلس حتى دخل
معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك
ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها
وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله
بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له
والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره
وفي معناه اي في معنى ما لم تغير فيه النظم ان يبدل با
لكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم
وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل

لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر
لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس
وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي على مطيهم
يقولون لا تهلك اسى وتجمل اورده طرفة في داليته
الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب
وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت
تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف
مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها
في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول
حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من
الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف
من الطراز الاول وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه
اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ
اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون
ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ
من الاول لاختصاصه بفضيلة لا يوجد في الاول
كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى
فممدوح اي فالثاني ممدوح ومقبول كقول بشار من
راقب الناس اي حاذرهم في الاساس رقبه وراقبه
حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر
بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال
اي الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر لانه باع مصحفا

الاغارة والمسخ



بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس
سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه فاشترى
بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما
اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة
الجسور اي الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا
واخصر لفظا روي عن ابي معاذ راوية بشار انه
قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله
بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم
ولا شربت وكقول الآخر خلقنا لهم في كل عين و
حاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول
ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم
عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة
ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى
انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم
وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة
لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني
مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد
وكان قد استشهد في بعض غزواته هيهات لا
ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اي بعد ان
ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسياني
لربلاك ما قبله وهو اءني ابا نصر نسيت اذن
يدي من حيث ينتصر الفتى وينيل قال الشيخ عبد القاهر
في المسائل المشكلة قال الشيخ ابو علي في هذا البيت تقصير

لان الغرض فى هذا النحو نفى المثل وان يقال انه يعز
وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان
به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يعنه
من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله
وقول ابى الطيب اَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ فَسَخَا بِهِ
وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيلًا فالمصراع الثانى ماخوذ
من المصراع الثانى لابى تمام لكن مصراع ابى تمام اجود
سبكا لان قول ابى الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع
لم يُصِبْ مَحَزَّهُ اذ المعنى على الماضى ولقد كان فان قلت
ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه
اى يكون الزمان بخيلا بهلاكه اى لا يسمح بهلاكه ابدا
لعلمه بانه سبب اصلاح الدنيا ونظام العالم قلت
السخاء بالشى هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد
بذله فلم يبق فى تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كما
ذكره المصنف واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم
يبق فى تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه
فباق بعد فى تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فنفى
الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد
الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه
سببا لصلاحه قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون
مصراع ابى تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير
المضاف الذى لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا

المعنى بما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جنى
اى تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم
الى الوجود ولولا سخاؤه الذى استفاد منه لبخل به على
الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل
فاسد وغرض بعيد لان سخاءه غير موجود لا يوصف
بالعدوى وانما المراد سخا به على وكان بخيلا به على
فلما اعداه سخاؤه اسعدنى بضمى اليه وهدايتى له
وعلى التفاسير الثلثة فالمصراع الثانى ماخوذ من مصراع
ابى تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بالا
للشاعر كما ان معنى مصراع ابى تمام بخله بمثل المرثى
واذا اشترط فى الاخذ اتحادهما فى المعنى بحيث لا يكون
بينهما تفاوت تاما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان
ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق
البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدى بعد ما ذكر
معنى ابن جنى وابن فورجه ان المصراع الثانى من قول
ابى تمام هيهات البيت وان كان الثانى مثلا اى
مثل الاول فابعد اى فالثانى ابعد من الذم والفضل
للاول كقول ابى تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق
على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى
المنية للبيان اى المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت فى
الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن دليل
عليها الا الفراق وقول ابى الطيب لولا مفارقة الاحباب

ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سُبلاً الضمير

فى لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لها

وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا وروى

يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كا

لمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح

وكذا قول القاضى الارجانى لم يبكنى الاحديث فراقهم

لما اسرّبه الى مودّعى هو ذلك الدُّرّ الذى اودعتم

فى مسمعى القيته من بدمعى وقول جار الله فى مرثية

استاده وقايلة ماهذه الدرر التى تساقطها

عيناك بسمطين سمطين فقلت هى الدّرّ اللاتى

حشابها ابومضرٍ اذنى تساقط من عينى وقوله

فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لايكون

فى الثانى دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية

والا فهو مذموم جداً كقول ابى تمام مقيم الظن عندك

والامانى وان قلقت ركابى فى البلاد ولاسافرت

فى الافاق الا ومن جدواك راحلتى وزادى وقول

ابى الطيب وانى عنك بعد غدٍ لغادٍ وقلبى عن

فنائك غير غادٍ محبّك حيثما اتجهت ركابى

وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب

الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع

فى الضرب الثانى منه وهو ان يوخذ المعنى وحده

فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله

الالمام والسلخ

وان اخذ اللفظ سمّى اخذ المعنى وحده الماماً

من المّ اذا قصد واصله من المّ بالمنزل اذا نزل

به وسلخاً وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فان

اللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى

جلداً والبسه جلداً آخر وهو ثلثة اقسام لكن اى

نقل باسمى اغارة وسلخاً يعنى ان الثانى اما ابلغ من

الاول اودونه اومثله اولها اى اول الاقسام وهو

ان يكون الثانى ابلغ من الاول كقول ابى تمام هو ضمير

الشان الصنع اى الاحسان وهو مبتدا خبره الجملة

الشرطية اعنى قوله ان يعجّل فخير وان يرث اى يبطئ

فللريث فى بعض المواضع انفع وقول ابى الطيب

ومن الخير بطؤ سيبك اى تاخر عطائك عنى اسرع

السحب فى المسير الجهام اى السحاب الذى لاماء فيه

يقول لعل تاخر عطاياك عنى يدل على كثرتها كالسحاب

انما يسرع منها ما كان جهاماً لاماء فيه وما فيه الماء

يكون ثقيل المشى فبيت ابى الطيب ابلغ لاشتماله

على زيادة بيان للمقصد حيث ضرب المثل بالسحاب

وثانيها اى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون

الاول كقول البحترى واذا تالّق اى لمع فى الندى اى فى

المجلس الغاصّ باشراف الناس كلامه المصقول

المنقّح خلت لسانه من غضبه اى من سيفه القاطع

شبّه لسانه بسيفه وقول ابى الطيب كانّ السنهم فى

النطق قد جعلت على رماحهم فى الطعن خرصانا

خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها
واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضاء
اسنة رماحهم ونفاذها كانت السنتهم عند النطق
جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت
الالسنة في النفاذ كاسنتهم فبيت ابي الطيب دون
بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده البحتري
بلفظي تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية
حيث اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات
الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه
بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث
الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي
ابي زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا ولكن ما
كان اكثرهم سوامًا السائمة والسوام والسوائم الابل
الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعًا في الاساس فلان
رحيب الباع والذراع ورحبهما اي سخي وقول
اشجع بمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى
الغنى في اوسعهم للملوك في البيت قبله يروم الملوك
مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه
اي احسانه اوسع وكقول الآخر في مرثية ابن لره ابن
محمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم
وقول ابي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر
حازمًا حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ
والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان

اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول
جرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة لحاهم بالضم
لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من
الحاجة كون هولاء على صورة الرجال لان الرجال منهم
والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في
سيف الدولة يذكر خضوع ابي كلاب وقبائل
العرب له ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم
خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير
ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن
المراة بذات الخمار وبمن في كفه خضاب ويجوز في
تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبًا
والآخر مديحًا او هجاء او افتخارًا او غير ذلك فان
الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه
احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من
النسب او المدح او غير ذلك وعن وزنه وعن
قافيته ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل آخر
كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم
محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت
بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه
اي على السيف وهو مجرد من غمده فكانما هو مغمد
لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من
القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان
يكون المعنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير

اذا غضبت عليك بنو تميم ٭ وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام كلهم وقول ابي نواس

ليس من الله بمستنكر ٭ ان يجمع العالم في واحد الاول يختص بعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي

الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة ٭ حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب ءاحبه الاستفهام

للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض او على تقدير المبتدا اي وانا احب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا احد الامرين ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات ٭ سبقت قبل سيبه بسوال اراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت

نغم من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك في مبلغ الجراحة من المجروح للتضرر ان يعطي بغير سوال ومنه اي من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا ٭ راي عين اي عيانا تثق حالا اي واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له للفعل الذي يتضمنه قوله على اثارنا اي كائنة على اثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستمار اي ستطعم من لحوم من تقتل من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اي القيت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى ٭ بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا روي نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحومهم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تسايرت العقبان فوق راياته رجاء لاكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه راي عين ومعنى تثق ان ستمار يعني ان ابا تمام لما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله راي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال تثق ان ستمار فجعل الطير

ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية مزيد تأمل
كان اقرب الى القبول لكونه ابعد من الاخذ والسرقة
وهو وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكره
في الظاهر ونحوه من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني
وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة و
غير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من
الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان
يخبر قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه
انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر
ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق
اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى
وحده من قبيل توارد الخواطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق
من غير قصد الى الآخر كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد
لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز
المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن
علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى
ان سليمان بن عبد الملك اتي باسارى من الروم
وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب واحد
منهم فاستعفى فما اعفي وقد اشير الى سيف غير
صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب
بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني نفسه وكانه
قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب

وانفه بالمسيرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود
واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قول الافوه رأي عين
وقوله ثقة ان ستمار لا يفاد قول ابي الطيب تمام ظللت
المام بمعنى قوله رأي عين لان وقوع الظل على الرايات
يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع
ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا
لكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه زيادة محسنة لبعض
المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على
آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل
وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها يتم
حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل اذ لو قيل ظللت عقبان
الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء
المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من
الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك
الذي هو دفع التوهم الناشي من الكلام السابق بخلاف
وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم
حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول
اعني تساير الطيور على آثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما
في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير
الظاهر ونحوها مقبولة منها اي من هذه الانواع ما يخرجه
حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكلما كان
اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف

بسيف الرومي واتقوا ان بناء السيف وضحك سليمان
ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت
سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي
من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر
ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة
الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا
صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا
ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال
بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب
بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وجاء جرير فخبر الخبر
ولم ينشد الشعر فانشا يقول سيف ابي رغوان مجاشع
ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان
ما شاهده ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن
القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال ولا تقتل الاسرى
ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق
بالهجو دون ما عداه فقال عجبا كأن سيوف الهند لم تنب دونها
ويقطع احيانا مناط التمائم ولا تقتل الاسرى ولكن
نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي
جاعلة لكم اباعن كليب اما خال دارم كما قال الرجل
ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه
فلان فقال كذا يختم بذلك فضيلة الصدق ويسلم
من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص

الاقتباس

ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول
بالاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم
اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول
فيها بالقول في السرقات ان في كل منها نقل شيء من الآخر
اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا
من القرآن او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان
ذلك الشيء من القرآن او الحديث يعني على وجه لا يكون
فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز
عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى او قال النبي عم
كذا او في الحديث كذا ونحو ذلك وهو في الكتاب امثلة
لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين
فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم
يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني
مثل قول الآخر ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا
من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا
الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت
الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه
لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين
اخذ النبي عم كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال
شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن
وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل البعد من
قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل

قوله ابن عباد قال الحبيب لى ان رقيبى سيّئ الخلق فداره
من المداراة وهى المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب
قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من
قوله عم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات
يقال حففته بكذا اى جعلته محفوفا بها يعنى ان
وجهك جنة فلا بد لى من تحمل مكاره الرقيب كما لا
بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اى الاقتباس
ضربان احدهما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كما
تقدم من الامثلة الاول بعينه والثانى خلافه اى ما نقل فيه
المقتبس عن معناه الاصلى كقوله اى قول ابن الرومى لئن
اخطأت فى مدحك ما اخطأت فى منعى لقد انزلت
حاجاتى بواد غير ذى زرع فقوله بواد غير ذى زرع مقتبس
من قوله تعالى حكاية ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد
غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القرآن واد
لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى عن هذا المعنى
الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب
قول بعضهم فى صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام
عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد
الموسى لتنف يمين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى
ولا باس بتغيير يسير فى اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتنقية
كقوله اى قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه
قد كان اى وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا فى

القران

التضمين

القران انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو
ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما
فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اى على انه من
شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان
كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ
والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر
آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا
من قصيدة له اخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى اشعار
العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر
الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمى
اذا ضاق صدرى وخفت العدى تمثلت بيتا
بحالى يليق فبالله ادفع ما ارتجى ... وبالله ادفع
ما لا اطيق ومن التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية
الشبيبة سكرة ... فصحوت واستبدلت سيرة مجمل و
قعدت انتظر الفناء كراكب ... عرف المحل فبات دون
المنزل البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى ومما
شئت فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا
حاجة اليه قول ابن العميد كانه كان مطويا على احن
ولم يكن فى قديم الدهر انشدنى ان الكرام اذا ما اسهلوا
ذكروا من كان يألفهم فى المنزل الخشن البيت الثانى
لابى تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من
شعر آخر كقوله اى قول الحريرى يحكى ما قاله الغلام

الذى عرضه ابو زيد للبيع على انى سانشد كمنشد
يعنى ١٨ اضاعونى واى فتى اضاعوا المصراع الثانى
للعرجى وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان
نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو
لامية بن ابى الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد
ثغر اللام فى ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب
وسداد الثغر بكسر السين لا غير هو سده بالخيل
والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان
اى اضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم
يراعوا حقى احوج ما كانوا الىّ واى فتى اى كاملا من
الفتيان اضاعوا وفيه تندم وامّا بدون التنبيه
فكقول الاخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق
الغض روضة آس اعذاره الساري العجول توقفا
ينبأك فى وتوقف ساعة من بابن المصراع الاخير لابى تمام و علم
ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى
بدون تقدير الباقى كما مر آنفا والثانى ان لا يتم بدونه
كقول الشاعر كنا معا امس فى بؤس نكابده والعين
والقلب ينا فى قذى واذى والآن اقبلت الدنيا عليك
بما تهوى فلا تنس ان الكرام اذا اشار الى بيت ابى تمام ولا
بد من تقدير الباقى منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسن
اى احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اى يتمل البيت
او المصراع المضمن فى شعر الشاعر الثانى على لطيفة لا

توجد

توجد فى شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان يذكر
لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد فى قوله
اى قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى اى اظهر لى
لماها اى سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب
وبارق ويذكرنى من الاذكار من قدها ومدامعى
مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر على انه مفعول
يذكرنى وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين
العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع
قصيدة لابى الطيب والعذيب وبارق موضعان
معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر او المجرى
وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز
ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوا
لينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا بين هذين الموضعين
وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان و
يسابقون على الخيل فهذه الشاعر اراد فى تضمينه بالعذيب
وبارق معنييهما البعيدين لانه جعل العذيب
تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وببارق ثغرها
الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها
بتمايل الرمح وجريان دمعه على الينابيع بجريان الخيل
السوابق فزاد على ابى الطيب بهذه التورية والتشبيه
ولا يضر فى التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه
ليدخل فى معنى الكلام كقول بعضهم فى يهودى به داء

التغلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد
وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة
يعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل واصله انا ابن جلا و
طلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق
الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا
اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم
يعرفوه مقداره وفيه تهكم ولهذا تهكم وله هذا وصفه
بالرشيد واراد به الغوي على طريق التهكم وربما
سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة و
تضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر الثاني
قد اودع شعره شيئا من شعر الاول وهو بالنسبة
الى شعره قليل مغلوب لانه رفا خرق شعره بشعر الغير

العقد

واما العقد فهو ان ينظم نثرا قرآنا كان او حديثا او
مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق
الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث
لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن
والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه
للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله
نطفة وجيفة آخره يفخر حالا اي ما بال المفتخر عقد قول علي
وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان
كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا
لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن ليغير

انه من القرآن او الحديث وح لا يكون على طريق
الاقتباس كقوله اي الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا
واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا
عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل
مسمى فاكتبوه وقال الامام الشافعي عمدة الخير
عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق المشبهات
وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله ع
الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات
وقوله وازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن
اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات

الحل

واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان
يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون
حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة
فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت
اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن
يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة
ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه
فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل
المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو
سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل
الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق
ما يخطر بقلبه من التوهم على اصاغره واما التلميح

التلميح

صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه
وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت
تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير
ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو
مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في
باب التشبيه وهو ههنا خطاء نشاء من قبل
العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما
بان يشار الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي
ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من
القصة او الشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون
في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة
الى قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة
كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخريهم وقد حوم الهوى
قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل
راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها
صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله
ما ادري احلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوشع
فاخريهم ولهم للاحبة المرتحلين وانه لم يجئ لهم ذكر في
اللفظ وحام الطير على الماء دار وحومه غيره نضا ذهب
به وازاله الضمير في ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من
الخدر الدجنة الظلمة انطوى المجزع ذو لونين وقوله
احلام نائم استعظام لما رأى واستغراب اشارة الى قصة

يوشع

يوشع بن نون فتى موسى عم واستيقافه الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما
ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل
السبت فلا يحل له قتالهم فدعا الله فرد له الشمس
حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء
ارض رمضاء اي حارة يرمض فيها القدم اي يحترق
والنار تلتظي ارق من دق له اذا رحمه واحفى من حفي عليه
تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب اللام للابتداء و
عمرو مبتداء خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في
ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال من النار
اشار الى البيت المشهور المستجير اي المستغيث بعمرو
عند كربته الضمير الموصول الذي يستغيث عند كربته
بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو وجساس بن مرة
ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها
وهي ام جساس بعارية لها من جرم بن ربان له ناقة وكليب
قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة
بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها
كليب فرماها واختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها
وضرعها يشخب دما ولبنا وصاحت البسوس واذلاه و
واغربتاه فقال جساس ايتها المرة اهداي فوالله لاعقرن
فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب
حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ جساسا خروجه فخرج على

فرسه واتبعه فرمى صُلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو
اغثنى بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت
ونشب الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها
لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح
الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد
اشار الى المثل السائر دون عليان للقتادة والخرط ونحو
خرط القتاد يضرب المثل للامر الشاق قال كليب اذ اسمع
قول جساس لاعقرن فحلا يظن انه تعرض بفحله يسمى
عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها
الى اسفلها حتى يتناثر شوكها واما فى النثر فالتلميح الى
القصة والى الشعر كقول الحريرى فبت بليلة نابغية واحزان
يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كانى ساورتنى ضئيلة
من الرقش فى انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب
والتلميح الى العشرة فيا لها من هرة تعق اولادها اشار الى
المثل اعق من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب
يشبه اللغز كما روى ان تميميا قال لشريك النميرى ما
فى الجوارح احب الى من البازى فقال النميرى وخاصة
اذا كان يصيد القطا اشار التميمى الى قول جرير
انا البازى المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا
اشار الى قول الطرماح تميم بطرق اللوم اهدى من القطا ولو
سلكت طرق المكارم ضلت وروى ان رجلا من بنى
محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالى فقال عبد

الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا
ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شئ شيوخ محارب
وما خلتها كانت تريش ولا تبرى ضفادع فى ظلماء
ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال المحاربى اصلحك
الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا فى طلبه اراد قول القائل
لكل هلالى من اللوم برقع ولابن يزيد برقع وجلال

فصل

من الخاتمة فى حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغى
للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق اى يتتبع فعل
المتانق فى الرياض من تتبع الآنق والاحسن ان يقال
تانق فى الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اى يعجبه فى
ثلثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلثة
اعذب لفظا بان يكون فى غاية البعد من التنافر
والثقل واحسن سبكا بان يكون فى غاية البعد من التعقيد
والتقديم والتاخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة
فى الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعانى مناسبة
لالفاظها من غير ان يكتسى اللفظ الشريف المعنى السخيف
او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم
واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة
العرف والابتذال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه ان
يستعمل الالفاظ الرقيقة فى ذكر الاشواق ووصف ايام
البعاد فى استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف
وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان
كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على

الكلام فهي جميعه والاعراض عنه دون فضه وان كان
الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة
والمنازل كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط
منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوى
الدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول
فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح
بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه
وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل
في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له
ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ
غريبة تباين الاول فاحسن من هذا بيت النابغة كليني
لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطى الكواكب وكقوله
اي وحسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي
قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام في
الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر
الفراق قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم
وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد ما
يسليه المدام وعمر مثل ما يهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا
ا ديقك ام ماء الغمام ام خمر بفي برود وهو في كبدي
جمر ويجب ان يجتنب في المديح مما يتطير به كقوله اي قول
ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها للداعي
العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي

موعد

موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروي ايضا
انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشده لا تقل بشرى
ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به
الداعي وقال يا اعمى يبتداء بهذا يوم المهرجان وقيل
بطحه اي القاه على وجهه فضربه خمسين عصى ما يتق
الكلام لاجله ليكون المبتداء مشعرا بالمقصود والاشارة
ناظرا في الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود
براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه
في العلم او غيره كقوله في التهنية اي قول ابي محمد الخازن
يهنى الصاحب بولد لابنيه بشرى فقد انجز الاقبال
ما وعدا وكوكب المجد في افق العلا صعدا وقوله في
المرثية اي وكقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة
هي الدنيا يقول بملا فيها حذار حذار اي احذر من
بطشي اي اخذى الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقول
ابي تمام يهنئ المعتصم بالله عمورية وكان اهل التنجيم
زعموا انها لا يفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء
من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفايح
لا سود الصحايف في متونهن جلاء الشك والريب
وكقول ابي العلاء فيمن عرضت له شكاة عظيم لعمري
ان يلم عظيم باد على والانام سليم وكقول ابي الطيب
بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال منك الى
اعدائك السقم ومنه ما يشار في افتتاح الكلام الى
الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله

وقال اصلاح ادبه
ابلغ من قوابه واحسنه اي احسن
الابتداء ما ناسب المقصود
بان يكون فيه اشارة الى ما

الذی انزل القرآن کلامًا مؤلفا منتظما وفی المفصل
الله احمد علی ان جعلنی من علماء العربیة وثانیها ای
ثانی المواضع الثلاثة التی ینبغی للمتکلم ان یتانق فیه
التخلص ای الخروج مما شبب الکلام به ای ابتدأ وفتح
قال الامام الواحدی معنی التشبیب ذکر ایام الشباب
واللهو والغزل وذلک یکون فی ابتداء قصاید الشعر
فسمی ابتداء کل امر تشبیبا وان لم یکن فی ذکر الشباب
من نسیب ای وصف للجمال وغیره کالادب والافتخار
والشکایة وغیر ذلک الی المقصود مع الملایمة بینهما ای بین
ما شبب به الکلام وبین المقصود احترز بهذا القید عن
الاقتضاب وقوله اراد به المعنی اللغوی والا فالتخلص
هو الانتقال مما افتتح به الکلام الی المقصود مع رعایة
المناسبة وانما کان التخلص من المواضع التی ینبغی
ان یتانق فیها لان السامع یکون مترقبا للانتقال
من الافتتاح الی المقصود کیف یکون فاذا کان حسنا
متلائم الطرفین حرک من نشاط السامع واعان علی
اصغاء ما بعده والا فبالعکس ثم التخلص قلیل فی کلام
المتقدمین واکثر انتقالاتهم من قبیل الاقتضاب واما
المتاخرون فقد لهجوا به لما فیه من الحسن والدلالة
علی براعة الشاعر کقوله ای قول ابی تمام فی عبد الله بن
طاهر یقول فی قومس اسم موضع وقد اخذت منا السری
اخذ منه ای اثر فیه ونقصه والسری مصدر سریت اذا
سرت لیلا ویقال سرینا سریة واحدة والاسم السریة

بالضم

بالضم والسری وبعض العرب یؤنث السری والهدی
وهم بنو اسد توهما انهما جمع سریة وهدیة لان هذا
الوزن من ابنیة الجمع ونقل فی المصادر کذا فی الصحاح
وخطی المهریة القود الخطی جمع خطوة وهی ما بین قدمین
والمهریة المنسوبة الی مهرة بن حیدان ای قبیلة ینسب
الیها الابل والقود الطویلة الظهور والاعناق والواحد
اقود ای یقول قومی والحال ان منازلة السری ومسایرة
المطایا بالخطی قد اثرت فینا ونقصت من قوانا وقوله
وخطی المهریة عطف علی السری لا علی قوله منا بمعنی ان السری
اخذت منا واخذت من خطی الابل علی ما یتوهم
ومفعول یقول قوله امطلع الشمس تبغی ان تؤم بنا فقلت
کلا ودع للقوم وتنبیه ولکن مطلع الجود واحسن التخلص
ما وقع فی بیت واحد کقول ابی الطیب فودعهم والبین
فینا کانه قنا ابن ابی الهیجاء فی قلب فیلق وقد ینتقل
منه ای مما شبب به الکلام الی ما یلایمه ویسمی ذلک الانتقال
الاقتضاب وهو الاقتطاع والارتجال وهو ای الاقتضاب
مذهب العرب الجاهلیة ومن یلیهم من المخضرمین بالخاء
والضاد المعجمتین وهم الذین ادرکوا الجاهلیة والاسلام
مثل لبید قال فی الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها
ومنه المخضرم الذین ادرک الجاهلیة والاسلام کانما
قطع نصفه حیث کان فی الجاهلیة والاقتضاب وان
کان مذهب العرب والمخضرمین لکن الشعراء الاسلامیة
ایضا قد یتبعونهم فی ذلک ویجرون علی مذهبهم

وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اى قول ابي
تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية
لو راى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار
في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم
انتقل من هذا الكلام الى ما يلايمه فقال كل يوم
تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا
ومنه اى من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في
انه يشوبه شيئ من الملاءمة كقولك بعد حمد
الله اما بعد فانى قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب
من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله
الى كلام آخر من غير رعاية ملايمة بينهما لكنه يشبه
التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخر فجاءة من غير
قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد
اى مهما يكن من شيئ بعد حمد الله فاني فعلت
كذا وكذا قصدا الى ربط لهذا الكلام بما سبق عليه قيل
هو اى قولهم بعد حمد الله اما بعد هو فصل الخطاب
قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء
البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلا
في كل امر ذى شان بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان
يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين
ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذى
يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى
بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو

اقتضاب

اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال
ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف اى الامر هذا او مبتدا
محذوف الخبر اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا
مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر
عقيبه الجنة واهلها ~~واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها~~
هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ
هذا في هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل
وهى علامة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم
قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا
من التخلص ومنه اى من الاقتضاب الذى يقرب من
التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث
الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدا
الحديث الآخر فجاءة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في
كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اى ثالث المواضع
التى ينبغي ان يتانق فيها الانتهاء فيجب على البليغ
ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن
خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس
فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه
حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام
اللذيذ الذى يتناول بعد الاطعمة التفهة وان
كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه
المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اى قول ابي

نواس في الخصيب بن عبد الحميد واني جدير اذ خليق
اذا بلغتك بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت
بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك
الجميل فاهله اي فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر
اياك في هذا المنع وشكور لما صدر عنك من الاصغاء
الى المديح او من العطايا السابقة واحسنه اي احسن
الانتهاء ما اذن بانتهاء الكلام حتى لا يبقى للنفس تشوق
الى ما وراءه كقوله اي قول الغزي بقيت بقاء الدهر يا كهف
اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لنظام
البرية في امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية
المتقدمين بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون في رعايته
ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور
وخاتمها واردة على احسن الوجوه واكملها من البلاغة
فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رايت
من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما تقصر عن
كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها
في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا
ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من
الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى
شيء آخر وكيف لا وكلام الله تعالى في الطرف الاعلى من
البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد عجز
مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان

في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث
افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع و
احوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها
الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة لشيء عظيم وقوله
تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور
مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى هذا انما
يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في
علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه
غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل
مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة من الفنون
الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا تفي بها الدفاتر بل لا يمكن
الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا آخر ما دونا
جمعه من الفوايد ونظمه من الفرايد مع توزع البال وتشتت
الحال وتفاقم الاحزان والمحن وتراكم الافزاع والفتن وتوالي
حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن الله جلت
حكمته قد وفقنا للاتمام وحقق لنا الفوز بهذا المرام والحمد
لله ولي الانعام والصلوة على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه
الكرام تمت الكتاب بعون
الملك الوهاب الغفور
الثواب بيد اقل العباد
محمد سنة ١٠٨٩

فتفرقی فالك قمر رعان سكره وفات ينقلت ينرى الفلك ... برجيس دونكا
فاذا تمت جعت الشعرى بانك جعت الحوت ... الناس لاك
الشهر ضب ... وان قوك ذرق دبر كونك ... بادشاه
بر شيباره اوزرينه غزيه ... شعبان اكا غالب ولدر غربك ... اوزرينه غالب
اولمسنك ابتداسر اول كرنده واقع اولدر زمان ...

٣٣٢